وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور –خنشـــلة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية
نيابة العمادة للدراسات في التدرج

سياسة الجوار الأوروبية كآلية لاحتواء التهديدات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الـــمـــاستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية

إعداد الطالبـــة:
سلاف شرفي

تحت إشـــراف الأستاذ:
عمار بالـــــة

أعضاء لجنة المناقشة

الإســـــم و اللقـــب	الرتـــــبـــــة	الجامعـــــة الأصلية	الـــصفة
			رئيسا
			مشرفا و مقررا
			عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر و عرفان

الحمد لله ملئ السموات و الأرض وما بينهما

الحمد و الشكر لله عز و جل الذي من علي بنعمة

العلم ووفقني و أمدني القوة و الإرادة لإتمام العمل.

و أخص بالشكر إلى من أدين له بالنجاح أستاذي

المشرف بالة عمار الذي لم يبخل

علي بتوجيهاته القيمة و نصائحه.

كما أتقدم بشكري و امتناني

إلى كل من مد لي يد المساعدة

من الأساتذة مع أفضل التحايا.

إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من يعجز اللسان

عن ذكر فضلها و يجف البحر عن خط جميلها أمي العزيزة.

إلى أنبل إنسان في دنياي إلى من كان شمعة تنير دربي

إلى من علمني في صمت أن الحياة كفاح تحد و صبر أبي العزيز.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة و مرها إخوتي

عفاف ، زهير ، باديس ، بثينة .

إلى كل من ساندني من بعيد أو قريب

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من الله أن يجعله من نافع العلم.

خطة الدراسة

خطـــــــــــــــة الدراســـــــــة

مقدمـــــــــــــــــة

❖ **الفصل الأول : مقاربة مفاهيمية / نظرية لتعريف الأمن و التهديدات الأمنية**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لتعريف الأمن

المطلب الأول : تأصيل مفهوم الأمن

المطلب الثاني: تعريف التهديدات الأمنية

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من المنظور التفسيري

المطلب الأول: مفهوم الأمن من المنظور الواقعي

المطلب الثاني : مفهوم الأمن من المنظور الليبرالي

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من المنظور ما بعد الوضعي

المطلب الأول : مفهوم الأمن من المنظور البنائي

المطلب الثاني: مفهوم الأمن من المنظور النقدي الاجتماعي

المطلب الثالث : توسيع مفهوم الأمن وفقا لإسهامات مدرسة كوبنهاغن

❖ **الفصل الثاني : التهديدات الأمنية في الفضاء المتوسطي وفقا للتصور الأوروبي**

المبحث الأول: مفهوم" الإقليم المتوسطي" في الأجندة الأمنية الأوروبية

المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة المتوسط وفقا للتصور الأوروبي

المطلب الثاني: بنية التهديدات الأمنية في المتوسط

المطلب الثالث: المدركات الاستراتيجية الأوروبية للتهديدات الأمنية في المتوسط

المبحث الثاني: المبادرات الأوروبية لاحتواء التهديدات الأمنية قبل مسار برشلونة

المطلب الأول: الحوار العربي الأوروبي

المطلب الثاني: المجموعة الأمنية 5+5

❖ **الفصل الثالث: سياسة الجوار الأوروبي كبديل لفشل أهم سياسات التعاون الأورو متوسطي**

المبحث الأول: الهجرة و تأثيراتها على علاقات التعاون الأورو متوسطي

المطلب الأول : المقاربة النظرية لدراسة ظاهرة الهجرة

المطلب الثاني: أسباب الهجرة الغير شرعية

المطلب الثالث: أهمية الهجرة و تأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية

المبحث الثاني: مسار برشلونة بين طموحات النجاح وواقع الفشل

المطلب الأول: البعد الاقتصادي في الشراكة الأورو مغاربية

المطلب الثاني: الجانب السياسي في الشراكة الأورو مغاربية

المطلب الثالث: أسباب فشل مسار برشلونة

المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: تعريف سياسة الجوار الاوروبية

المطلب الثاني: أهداف سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: تقييم سياسة الجوار الاوروبية

المطلب الرابع: مستقبل سياسة الجوار الاوروبية

الخـــــــــــــــاتمة

مقدمة

مقدمة

أثبت الواقع الدولي بعد الجرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظرا لتغيير طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي ، ما أدى إلى اعادة النظر في المسائل الأمنية في العلاقات الدولية حيث اصبح العالم يعرف مشاكل جديدة متمثلة أساسا في فعل تحول و تميز بنية التهديدات الأمنية و انتقالها من البعد التماثلي إلى اللا تماثلي و التي أصبحت لا حدود لها ويصعب التحكم فيها ، من هذا المنطلق فإن الأمن يقتضي هندسة و ترتيبات أمنية إقليمية و دولية كفيلة بإيجاد حلول للتهديدات الأمنية الجديدة .

وعلى هذا الأساس فإن المنطقة المتوسطية ليست بعيدة عن هاته التغيرات و التحولات الدولية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة بظهور تهديدات جديدة و الممثلة في الهجرة الغير شرعية ، الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل ...الخ وهو الأمر الذي يهدد أمن، ازدهار واستقرار المنطقة على رأسها دول جنوب المتوسط .

في هذا الصدد سعت دول المنطقة بتبني أول خطوة من أجل تقليص الهوة بين ضفتي المتوسط و المتمثلة في اجتماع مدينة برشلونة الإسبانية نوفمبر 1995 لإطلاق أول مبادرة أورو متوسطية شاملة المحتوى ، متعددة الفواعل بهدف جعل المنطقة المتوسطية منطقة رفاه و استقرار مع إعطاء أولوية فيها لقضية الهجرة و اعتبارها من القضايا المهمة التي يجب ان تحظى باهتمام جميع الدول المشاطئة للمتوسط و أن تكون بندا ثابتا على أجندة الحوار بين الضفتين و كذا العلاقات الثنائية بين الدول باعتبار المنطقة جيوبوليتيكية تمس مباشرة الأمن الأوروبي بكل أبعاده ، بالمقابل تسجل المنطقة تباينا صارخا في بعض جوانب و مستويات التنمية و التطور السياسي و الاقتصادي التي تشكل تهديد لدول الجنوب و التي عجلت بالحوار بين مختلف الأطراف فيها و للإحلال الأمن و الاستقرار فهي قيم صارت من الصعب أن يوفرها فاعل من الفواعل على ضوء هذا المعطى جاءت عديد من المبادرات م الاتحاد الأوروبي ومنطقة حلف الشمال

الأطلسي و أخرى متعددة الأطراف للحوار و التعاون والشراكة في شتى المجالات خاصة منها العسكرية الأمنية و السياسية لخدمة القيم السالفة الذكر لمجابهة التهديدات الأمنية الجديدة بالإضافة إلى أطر تعاون و شراكة أورو متوسطية أهمها مسار برشلونة و السياسة الأوروبية للجوار .

فبالرغم من تعدد و تنوع طبيعتها و إمكانية أطرافها المختلفة و مسألة النجاح و الفشل بناء على نتائجها ،فالانتقال من مسار برشلونة المتوج بالفشل و ظهور سياسة الجوار المتضمنة مبادئ متمثل فيالسياسة التفصيلية و إقامة علاقات واسعة و سلمية على أساس التعاون مع الاشارة إلى تأطير قيم الاتحاد لهاته المبادئ و قد تم تحديد هاته القيم في العناصر التالية وهي احترام دولة القانون الحكم الراشد و حقوق الانسان و الأقليات ، مبادئ اقتصاد السوق التنمية المستدامة و ترقية علاقات حسن الجوار و الحريات العامة حيث تعد هاته العناصر شروطا لتفعيل السياسة الجوارية مع شركاءها خاصة الدول المطلة على المتوسط شرقا و جنوبا ،كما أكدت خوفها من تنامي النزعات العرقية دخل الحوض إضافة لتضارب المصالح في المنطقة .

أهمية الموضوع:

إن تناول موضوع يدخل ضمن إطار ما يعرف بالدراسات الامنية يدفع إلى ضرورة الوقوف على أهم المسلمات النظرية لتجديد وتوسيع مفهوم الأمن باعتباره متغير رئيس في الموضوع وهذا الأخير له أهمية مزدوجة تتمثل :

أولها: الأهمية العملية فتتمثل في كيفية تأثير التهديدات الأمنية في رسم السياسة الخارجية للدول في ظل تصاعد الخطاب السياسي المعارض لها.

ثانيها : دراسة البعد المتوسطي في إطار الشراكة الأورو متوسطية في ظل سياسة الجوار الأوروبية الأمر الذي يطرح العديد من التداعيات حول هاته السياسة .

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع "سياسة الجوار الأوروبية كألية لاحتواء التهديدات الأمنية في المتوسط" مهما بالنسبة للباحثين بشكل عام و المتخصصين في مجال الدراسات الامنية لأنه واسع و متعدد الإشكاليات وعليه فإن أسباب اختيار الموضوع تنقسم الى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية: تتمثل هاته الأسباب في تقديم إسهام علمي جديد لإثراء المكتبة بمرجع ،ضف إلى ذلك ميولتنا العلمية الخاصة تتركز حول الدراسات الأمنية و اهتمامنا بالشؤون الأوروبية و ما يرتبط بها من فواعل مركزية خاصة جنوب المتوسط و الأدوار المهام الجديدة التي تقوم بها سياسة الجوار ، كذلك اعتبار الموضوع يدور حول منطقة أنتمي اليها

الاسباب الموضوعية: تعود أساسا الى أهمية المنطقة المتوسطية بالنسبة للاهتمامات الأمنية الأوروبية و انعكاساته على الضفة الجنوبية في إطار تعدد المبادرات الأوروبية المطروحة مما يؤدي إلى فهم و إدراك حقيقة المشروع الأمني الأوروبي في إطار ما يسمى بمشروع برشلونة و المبادرات التي جاءت بعده كسياسة الجوار الأوروبي و الاتحاد من أجل المتوسط ، ضمن ظاهرة التعاون الإقليمي التي تستحق الاهتمام وإتباع نشاطهافي منطقة المتوسط .

إشكالية الدراسة:

بما أن موضوع الدراسة يتمحور حول فهم و إدراك الأمن الأوروبي من خلال أهم المبادرات في ظل سياسة الجوار وهذا مرتبط بفترة الدراسة و التي حددت منذ مسار برشلونة إلى غاية سياسة الجوار الأوروبية ، و انطلاقا من هذا تمت صياغة الإشكالية الرئيسية حول الموضوع:

ما مدى نجاعة سياسة الجوار الأوروبية لاحتواء التهديدات الأمنية الجديدة خاصة ظاهرة الهجرة السريةالأتية من جنوب المتوسط ؟

و تتفرع عن هاته الإشكالية مجموع من التساؤلات الفرعية :

1-ما مصير التعاون الأورو متوسطي في ظل السياسات المتبعة لجعل المتوسط منطقة أمن و استقرار ؟

2- كيف تساهم مدركات التهديدات الأمنية الأوروبية في دفع السياسات الأمنية لاحتواء ظاهرة الهجرة في منطقة المتوسط من منظور سياسة الجوار الأوروبية ؟

فرضيات الدراسة :

إن محاولة الاجابة على التساؤلات المطروحة تستدعي وضع جملة من الفرضيات لمعالجة الإشكالية و التي ستكون صياغتها كالآتي

1- كلما تعددت أبعاد الأمن مفاهيميا و نظريا كلما انعكس ذلك على سياسات التعاون الأوروبية الموجهة لمنطقة المتوسط بهدف احتواء تهديدات أمنية فيها .

2- كلما زادت وتيرة الهجرة الغير شرعية زاد التهديد الأمني و عدم الاستقرار للدول الأوروبية باعتبارها تحد إنسانيذلك في إطار المبادرات الأمنية المتوسطية .

3- يعد التعاون والاعتماد المتبادل الألية الأساسية المعتمدة في تقليل مخاطر التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة بحكم المجال الاقليمي المشترك .

تبرير الخطة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على خطة مكونة من ثلاث فصول:

الفصل الأول: نحاول من خلاله التركيز على مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية كما يعتبر مفهوم الأمن من مفاهيم العلاقات الدولية التي تعاني من الغموض و هذا ما أدى إلى قراءة تحليلية و الاعتماد على مقاربة نظرية تتضمن ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول مدخل مفاهيمي لتعريف الأمن انطلاقا من المفهوم الأوروبي للأمن في المتوسط والتهديدات الأمنية ، أما المبحث الثاني فيتناول مفهوم الأمن من المنظور الوضعي لتكوين فكرة مبدئية عن التصور الكلاسيكي لمفهوم الأمن وفقا لمطلبين و دراسة أبرز الممثلين و المفكرين لهذا التيار بين مدرستين الواقعية باتجاهاتها المختلفة لمفهوم الأمن و المطلب

الثاني يدرس الإضافة التي جاء بها المنظور الليبيرالي لمفهوم الأمن مثل السلام الديموقراطي و هذا ما سمي بأزمة التنظير، أما المبحث الثاني و يتمثل في التطور النوعي للدراسات الأمنية حيث تم التطرق للمنظور التكويني "التوسعي" للأمن بهدف إبراز أهم التغيرات في مفاهيم الأمن وفقا لثلاث مطالب المطلب الأول وتناولنا المنظور البنائي والتأكيد على عنصر الهوية أما المطلب الثاني فتناولنا المنظور النقدي أما المطلب الثالث والتعرض لأهم أبعاد و قطاعات الأمن بمفهومه الشامل كنتيجة للنقاش النظري التقليدي والنقدي وفقا لإسهامات مدرسة كوبن هاجن.

الفصل الثاني: والذي أدرج تحت عنوان التهديدات الأمنية في الفضاء المتوسطي وفقا للتصور الأوروبي يظم مبحثين: المبحث الأول والمتضمن الأهمية الجيوو ستراتيجية لمنطقة المتوسط تم التطرق إلى أهمية البيئة الأمنية للإقليم المتوسطي و أهم التهديدات الجديدة الأتية من جنوبه طبقا لنظرة أوروبية و كيفية مواجهة هاته التهديدات ، أما المبحث الثاني تم التطرق لأهم المبادرات لاحتواء التهديدات الأمنية في المتوسط قبل مسار برشلونة حيث تناولنا كمطلب اول الحوار العربي الأوروبي المجموعة الامنية 5+5 و و ذلك بالتركيز على الجانب الأمني و السياسي .

الفصل الثالث: والمعنون بسياسة الجوار الأوروبي كبديل لفشل أهم سياسات التعاون الأورو متوسطي والذي تضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول تناولنا الهجرة و تأثيراتها على العلاقات بشكل عام في المنطقة المتوسطية ، أما المبحث الثاني تضمن مسار برشلونة بين طموحات النجاح وواقع الفشل بمجالاته الثلاث السياسية، الأمنية والاقتصادية خلال الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي و تناول أسباب فشل مسار برشلونة ،وأخيرا المبحث الثالث والذي بدوره يحتوي ثلاث مطالب وتطرقنا في المطلب الأول لأهم تعاريف سياسة الجوار الأوروبي لعدة مفكرين والمطلب الثاني أهداف سياسة الجوار والمطلب الثالث تناولنا فيه تقييم سياسة الجوار الأوروبي باعتبارها سياسة حديثة النشأة وأخيرا تطرقنا إلى مستقبل سياسة الجوار الأوروبي باعتبار هاته الأخيرة و حسب

الوثيقة الرسمية التي نشرتها المفوضية في مارس 2003 لتدخل حيز التنفيذ عام 2004وذلك بهدف تعزيزالتعاون مع دول الجوار في كافة المجالات و ذلك انطلاقا من ركيزة أساسية و هي الجوار الجغرافي الذي يتيح فرصا أكبر للتعاون .

الأدبيات السابقة:

تحظى الدراسات حول المنطقة المتوسطية باهتمام مميز خاصة المراكز البحثية المتخصصة و الدراسات الأمنية في الدول الاوروبية خاصة في ظل انتشار التهديدات الأتية من الجنوب .

رسائل ماجيستير التي تناولت موضوع الشراكة الأورو متوسطية و سياسة الجوار الأوروبية لكنها لم تدرس الموضوع من كافة الزوايا و أنما تناولته في إطار فترات زمنية محدودة ،نأخذ على سبيل المثال لادمية فريحة ، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة أنموذجا،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية جامعة محمد خيضر بسكرة حيث عالجت الموضوع من زاوية التطرق إلى الأليات الخاصة بالمجتمع الدولي و المتمثلة في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة و بروتوكولاتها المكملة و المتعلقة بمكافحتها ، إضافة إلى أليات الاتحاد الأوروبي السياسية والأمنية و الاقتصادية.

المقاربة المنهجية:

وحسب طبيعة كل موضوع يجب علينا الاعتماد على تكامل منهجي يساعد في تحليل الموضوع في فهم و تفسير العلاقات التعاونية و الارتباطات الاساسية التي تقوم عليها هاته العلاقات .

أ/ **المنهج التاريخي:** كمنهج مساعد و الذي يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها و يؤكد على تصورات الظروف المحيطة و المتحكمة في موضوع البحث و كذلك محاولة لإيجاد قوانين متحكمة فيها، بالإضافة إلى استنتاج العلاقات الموجودة بين الظاهرة و الظروف

التي وجدت فيها .وكذا تقنية تحليل المضمون و المعتبرة كمستوى من مستويات البحث حيث تم في هذا الجانب

التطرق إلى مختلف الوثائق الرسمية مثل المعاهدات، والهدف من ذلك تحديد المضمون الأمني لها.

ب/منهج دراسة حالة: حيث تم التركيز في البحث على الأمن الاقليمي و التعامل مع مشروع الشراكة الاورو متوسطي في ظل البيئة الجيووستراتيجية، و تنامي ظاهرة الهجرة لمنطقة المتوسط .

إضافة إلى مختلف المقاربات والتي يمكن الاستعانة بها في دراستنا متمثلة في المقاربات الوضعية و ما بعد الوضعية في تفسيرها للأمن.

صعوبات الدراسة:

الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة تمثلت في صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية التي تخدم الموضوع بشكل عام خاصة الإطار التحليلي وبالذات العنصر المتعلق بالبيانات والمعلومات الرسمية ،حيث اقتصر توفر المادة العلمية في المقالات و مواقع الأنترنيت ، هذا باعتبار الموضوع من المواضيع الخصبة التي لم تنل حضها من الدراسة و البحث إلا حديثا .

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية/ نظرية لتعريف الأمن و التهديدات الأمنية

الفصل الأول مقاربة مفاهيمية /نظرية لتعريف الأمن و التهديدات الامنية

لقد كانت مسألة الأمن عائقا طبيعيا يواجه سلوك الأفراد منذ فجر البشرية حيث يهدف إلى توفير الاستقرار و السلم كبديل لحالة الخوف و الضرر و هذا ما جعل الأفراد يبحثون عن تكتلات اجتماعية أكثر نتيجة للحالة الأمنية الملحة وهو بداية الانتقال إلى الأمن الجماعي وعلى صعيد أخر و منذ اتفاقية واستفاليا 1948 اعتبرت الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية و المكون الوحيد في النظام الدولي لهذا كان لزاما أن تفهم الأمن من داخل هذه الوحدة ومن خلال الحدود تماشيا مع الوحدات الأخرى و بهذا اندرج الأمن كموضوع للسياسة في العلاقات الدولية و كنتيجة اعتبر الأمن التزاما حكوميا بالأساس واجب على السلطة السياسية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لتعريف الأمن

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات السياسية الحديثة نسبيا و التي لم تضبط مفاهيميا و تأكيد عناصرها و إثبات قوانينه فما زال ستغير ويضاف له تعريفات و عناصر ليتسع مفهومه و يضاف له حالات و تصنيفات جديدة على الساحة الدولية، إضافة إلى المفكرين الأكاديميين مازالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من الأسس و مبادئ الأمن بل حتى في مفهومه، إضافة إلى مفاهيم التهديدات الأمنية الجديدة التي تعتبر كتحدي أمني خطير.

من هذا المنطلق يمكن أن نطرق على سبيل الحصر إلى بعض المفاهيم الخاصة بالأمن منطلقين بالقرآن الكريم وصولا إلى مفهوم الأمن الإقليمي و الأمن الشامل.

المطلب الأول: التأصيل مفهوم الأمن

يعرف الأمن في اللغة العربية (الناحية اللغوية) على أنه الاطمئنان من الخوف.

قال تعالى " و اذا جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا "صدق الله العظيم الآية 125 سورة البقرة ،و طبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني صيانة أراضي البلاد و حرياتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام الداخلي للبلاد.

و اشتقت كلمة الأمن من القرآن و هي الإيمان، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهذا ما ينجي عنه راحة النفس اذ نجد في قوله تعالى

" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف. الآية 04 سورة قريش صدق الله العظيم

كذلك قوله تعالى:" ليبدلنهم من خوفهم أمنا ".الآية 55 سورة النحل.[1]

وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة و كان قد ذكر في القرآن الكريم و عرفه العرب منذ أزمنة طويلة، و قال عنه البعض انه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الأني واصلة طمأنينة النفس و زوال الخوف، فالخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل globale threat الذي يتضمن التهديد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الداخلي منه و الخارجي.[2]

في اللغة الأجنبية ترجع الكلمة الانجليزية Security إلى أصلها اللاتيني sécurisas/ secourus المستنبطة من الكلمة المركبة sin/cura معناه sin بدون،و تعني cura من الاضطراب و اللا أمن.

---

[1] – الآية 125 سورة البقرة، الآية 55 سورة النحل،الآية 04 سورة قريش.

[2]– بن عنتر عبد النور، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "، **السياسة الدولية** مصر، القاهرة،مطابع الأهرام التجارية، العدد 160، 2005،ص55.

كما ورد المفهوم في القاموس الإنجليزي oxford بمعنيين:[1]

المعنى الأول: الأمن هو شرط توفير لبيئة أمنية للأفراد وله شروط

*يجب أن يكون الأمن دائما

*يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات

*يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

المعنى الثاني:الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة أمنية، لهذا المفهوم له استعمالات عدة منها

*وسيلة للحفاظ على القوة و المكانة

*وسيلة للدفاع و تحقيق الحماية

*ضمان و تأكيد على تحقيق الحماية

*وسيلة لتأمين الأفراد و السلع أو أي شيء أخر.

و يمكن رصد مفاهيم بعض المسميات للأمن و منها: [2]

مفهوم الأمن الوطني: إن الباحثين العرب يترجمون الأمن الوطني National من الإنجليزية إلى الفرنسية و كلمة قومي يعني أنهم يستعملون المصطلح من أجل التعبير عن بعد فوق وطني للظواهر حيث تستعمل بعض الكتابات الأمن القومي للدلالة على مفهوم الأمن الجماعي وهذا قد يتسبب في الخلط بين المصطلحات لذلك تم الاعتماد على وطني كمقابل لكلمة National بالفرنسية.

---

[1]–" Michel dillon.politico of security.Rutledge London 1996p121" in:
http:/rou teldge.com /book search 2009

[2] – حسين زكريا،" الأمن القومي "،متحصل عليه من:
http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

إن مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل و تشكيل القوات المسلحة و عقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها.

كما يتسع المفهوم ليشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة أراضيها و أي إجراء يمكنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة.[1]

إذن فالأمن القومي يركز على البعد العسكري انطلاقا من أن الدولة تسعى دائما لزيادة قدرتها العسكرية بحيث يكون العنصر العسكري هو المدعم و القائم على استمرار الأمن.

ليضيف (ماكنمارا makanmara)وزير الدفع الأمريكي الأسبق في كتابه جوهر الأمن حيث قال الأمن هو التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم أن ذلك قد يكون جزء منه و الامن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه، فهنا المقصود من (مكنمارا) ليس التنمية فقط بل يشمل كافة الأبعاد.

مفهوم الأمن الإقليمي: ترجع فكرة الاقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى نشوء تيار مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم و الاستقرار كما اعتبر دعاة الإقليمية إلى بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل و الأكثر عملية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين و كان من أبرز دعاة هذا الاتجاه في أواخر الحرب العالمية الثانية ونستون تشرشل ، في حين قاموا إلى إقامة حكومة عالمية تظم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار و منع الحروب، كما ترجع فكرة الإقليمية إلى التكامل الاقتصادي.

[1]– عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،مرجع سابق، ص 18.

أما الأمن الإقليمي: كما قال سليمان عبد الله الحربي أن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا،و دفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل عليها الأمن و إذا ما توافقت مصالح غايات و أهداف هذه المجموعة و تماثلت التحديات التي تواجهها ذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن مطاق إقليمي واحد حيث لا ترتبط برغبة بعض الأطراف فحسب و إنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة و من مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي للأمن وفقا لثلاث معايير وهي المعيار الجغرافي بتضمن عنصر الجوار، و المعيار الأيديولوجي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة، معيار قوة الدولة هنا تدخل العلاقة بين قوة الدولة و نطاق أمنها حيث كلما زادت قوة الدولة زادت مصالحها و بالتالي اتساع مجال أمنها.[1]

إلا أننا تطرقنا لمفهوم الأمن لأنه لن يتضح إلا بتناول الجانب النظري و الذي يعتبر محور دراستنا حيث أنها تعددت تصورات و أطروحات حول مفهوم الأمن و كذا مرجعيات و أشكال تعريفه،إذ هناك من يعتقد أن الأمن لم يكن له يكون له تعريف معمم جامع مانع بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها و هذا الاختلاف نتيجة تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية،فعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد.[2]

و فيما يلي نذكر التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية لنتعرف أكثر من دلالة هذا المصطلح و في طبيعة هذه الاختلافات بين المفكرين خلال محاولتهم لتعاريف هذا المصطلح كثيرا ما ارتبط الأمن بالرغم من اختلافاتهم حول مضمونه مصادره

---

[1] – سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن و مستوياته و صيغته و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19،2008،ص23.

[2] – "مداخلات الملتقى الدولي، الجزائر و الامن في المتوسط واقع و أفاق"، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، يومي 29–30 أبريل الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، ص 12.

بمتغير التهديد أو الأمن،لذا فانه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمنin Security و العكس صحيح.[1]

في هذا الصدد يعرف ليون ميكائيل (Michael lion) الأمن على أنه مفهوم مزدوج ، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة نجدر الإشارة إلى نطاق انتشاره بما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن أدلة اللا أمن هذا ما عبر عنه الباحثين "Insecurity"، بما أن نظرتهم للأمن من خلال التهديد و الاجراءات للحد و التقليل من أثاره و ذلك عبر وسائل تتمثل هاته الأخيرة في موضوع الأمن لذا عرف على أنه وسيلة instrument ، و يرى بعض الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد لذا فإن (كنيث ولتز Kenneth Waltz) فقد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد بينما يعرفه (Richard Holman ريتشارد وولمن) على أنه الفعل أو الحدث الذي يهدد بطريقة كارثية في مدة زمنية قصيرة على مستوى سكان الدولة. لتهدد مجموعة خيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة و المتاحة أمام دولة ما أو تنظيمات و تكتلات الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الغير حكومية.[2]

وعرفه (ولتر ليبمان Walter Lippmann) الأمن أنه حفاظ الأمة على قيمها الأساسية و قدرتها على صيانة هاته القيم حتى و إن دخلت صيانتها، إذ تبين أن العامل المحدد في تعريفه للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة.

لكن ما يأخذ في هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية هل هي بقاء الدولة ؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية ؟ أو الهوية الثقافية و قد حدد ليبمان هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد

[1]- Michel lion ; op cit ;p 121.

[2]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص19.

نوعية الحياة لسكان هاته الدولة،لعل أهم هاته التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجة الانسانية الأساسية مثل الكوارث الطبيعية و أوضاع البيئة.[1]

بينما (وايفرWi-Fire) يعطي مفهوما متخصصا للأمن هو (الأمن المجتمعيSocial Security) حيث أنه يرى المجتمع أكثر مهدد من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة و الظواهر العابرة للحدود...الخ، هاته الظواهر كمهدد لهوية المجتمعات لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على التقدم و الرفاهية.

و عليه يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف و هو شعور الفرد بالاطمئنان و انعدام الإحساس بالخطر، فهو مفهوم مركزي في حياة المجتمعات بصرف النظر على درجة تطورها، كما يبين الأمن في اذهانهم هو التعامل داخل الدولة الواحدة و الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي، أي الترابط بين طبقات الشعب و حماية المصالح، ثم حماية المجتمع من التهديدات.[2]

و يمكن كذلك تعريف الأمن على أنه مجموعة التدابير الكفيلة بحفظ النظام و ضبط العلاقة بين الأفراد و هو عكس التهديد في الجوانب سواء داخلية أو خارجية.[3]

الأمن أكثر المصطلحات السياسية المثيرة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد و الشعوب و استمرارها وعليه تعددت تعاريف الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل أو الأطراف المعنية، و يعرف الأمن بأنه حالة من الإحساس و الطمأنينة و الثقة

---

[1]– عادل زقاغ، نفس المرجع.

[2]– أحمد الرشيدي و مجوعة من المؤلفين، مدخل إلىالعلاقات السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية، مصر، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2003،ص 03.

[3]– مارتين غريفيش و أخرون، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج العربي، دبي،2008، ص 78.

التي تدعو إلى توضيح أن هناك ملاذا من الخطر إضافة إلى عدم وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت قيم تتعلق بالفرد او بالمجتمع.[1]

أما (باري بوزان Barry buzan) يرى في حالة الأمن يكون هناك نقاش و الدخول في السعي التحرري من التهديد إذ ينبغي في تعريفه الإحاطة بثلاث أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للأمن مرورا بالأبعاد المختلفة له و انتهاء الغموض و كذا الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

و (هنري كيسنجر Henry kissinger) يعرفه بأنه تصرف سعي المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه للبقاء.[2] ليمكن تصنيف الأمن إلى نوعين الأمن الصلب و الأمن الناعم.

الأمن الصلب يركز على التهديدات العسكرية التقليدية المادية المباشرة حيث تكون الدولة غير أمنة عندما لا تملك أسباب القوة عند التعامل مع التهديدات البيئية مثل غسيل الأموال و التهريب و المخدرات و اللاجئين.

و يمكن أن يتحول الأمن الناعم إلى الأمن الخشن إذ عولج بأدوات عسكرية أما في حالة حصول عدم ذلك تتدخل الأدوات الدبلوماسية و المفاوضات لمعالجة هذا الأمر و مجملا فإن هذين المفهومين يركزان على قضايا مترابطة يجب النضر إليها من خلال الطرح الكلي في ذات السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدارسات الروسية و هي خمسة أنواع من التهديدات للأمن الناعم يأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي[3]:

---

[1]– خديجة عرفة محمد، الأمن الإنساني و التطبيق في الواقع العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، 2009، ص 14.

[2]– مبروك غضبان، "المدخل للعلاقات الدولية"، الجزائر، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر التوزيع، 2010، ص 71.

[3]- محمد سعد ابو عامود، المفهوم العام للأمن،مصر،جامعة حلوان،سنة 1993 ،ص 38.

المخاطر الفردية: مثل تعرض عدد معين من الأفراد إلى تهديد الجرائم و الأمراض.

المخاطر المجتمعية: مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد مثل انتشار الأوبئة و المشاكل البيئية في الدولة ذاتها.

تهديدات عابرة للحدود مثل مشكلة الهجرة غير الشرعية و اللاجئين.

الأزمات الزاحفة: اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في الدول القاتلة أي بمعنى الأمر متعلق بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية إلى أزمات إقليمية بواسطة التهديدات الأمنية الحديثة.

الكوارث المحتملة: تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم مثل المشاكل البيئية الكبرى.

من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي لذلك فإن الافراد أوكلوا الدولة مسألة حماية أمنهم ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول لكونه مصدر من مصادر الشرعية للسلطة و سبب الولاء العام لها فوفقا لهذا الرائي فإن مفهوم الأمن مجملا يركز على ثلاث محاور رئيسية:

- تأمين كيان الدولة،
- تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي للدولة
- تحقيق الرضا التام للأفراد.[1]

[1]- مصطفى بخوش،" مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة"، **مجلة المفكر**، الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد 03،فيفري 2008،ص 56.

المطلب الثاني: تعريف التهديدات الأمنية التماثلية و اللاتماثلية

أ/ التهديدات التماثلية:

إن تعريف التهديدات الأمنية هو ناتج عن إلحاق الضرر و الأذى، فالتهديدات الأمنية تتعلق بكل ما يخل بالأمن و يشكل هاجسا، أما تعريفه من الناحية الإستراتيجية فهو بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية التي يتعذر إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و العسكري مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية الأمر الذي يؤدي بالأطراف المتصارعة اللجوء إلى القوة العسكرية معرضة الأطراف الأخرى للتهديد.

فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد "الفردي،الجماعي القومي، الإقليمي، العالمي" مرورا بتحديد مصادر التهديد " داخلية خارجية " ووصولا إلى السياسات و الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديد و طبيعتها و أنواعها و بين الاستراتيجيات و السياسات المقترحة لمواجهة هاته التهديدات و التعامل معها و التي تختلف باختلاف طبيعة و مصادر تلك التهديدات فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية و الدخول في تحالفات دولية إقليمية.

تعد طبيعة التهديدات الأساس الذي أدى إلى تغيير توسيع مفهوم الأمن، فالعالم أصبح يواجه تهديدات جديدة لا يمكن مواجهتها عن طريق استخدام القوة لتهديد التغيرات المناخية، الإرهاب و الفقر، الجريمة المنظمة ، فقد قال باري بوزان توافقا مع مقاربته القطاعية للأمن بطرح تصنيف قطاعي لتلك التهديدات الأمنية وهي:[1]

- ✓ **تهديدات تستهدف القطاع العسكري:** تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة

[1]– خديجة بقتة، مرجع سابق، ص 31.

- ✓ **تهديدات تستهدف القطاع السياسي:** و من هنا تأخذ التهديدات الأمنية لبعدين أمنيين أحدهما داخلي ويشتمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم ديمقراطية و كذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة و رموزها، أما البعد الخارجي يتعلق بمدى تأثير النظام السياسي على الدولة كوحدة أساسية.
- ✓ **تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي:** يتعلق الأمر بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية و مدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان كما يتضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنآى على البطالة و الفقر.
- ✓ **تهديدات تستهدف القطاع الاجتماعي:** تستهدف تكامل وحدوي و ثقافي و اجتماعي للعناصر الاجتماعية بما فيها الهوية.
- ✓ **تهديدات تستهدف القطاع البيئي:** يرتبط الأمر بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة و المتسبب في تدهورها.[1]

وهكذا لم يعد موضوع التهديدات الأمنية الجديدة يشكل محور اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية بل أخذ اهتمام متزايد من قبل المراكز و المعاهد ذات الصلة بذات السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية عدة أنواع من التهديدات الأمنية متعلقة بالأمن الناعم.[2]

ب/ التهديدات اللا تماثلية:

يقصد بها التهديدات النابعة عن ضعف التفاعل الإيجابي داخل النسق السياسي العالمي أو النسق الفرعي فيما بين الدول من بين هاته التهديدات الجريمة المنظمة على

---

[1]– طه المجذوب، الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية، القاهرة، السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عدد 124، 1996، ص95.

[2]– خديجة بقتة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير شرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و استراتيجية، بسكرة،جامعة محمد خيضر،كلية الحوق و العلوم السياسية، 2014، ص19.

مستوى تبييض الأموال المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة الخفيفة التهريب مع كل ما تحدثه هاته الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية و الاجتماعية للدول الأوروبية إضافة إلى تعبير إجرامي يعمل خارج إطار الشعب و الحكومة و يظم بين طياته المجرمين الذين يعملون وفق نظام بالغ التعقيد و الدقة كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية.

- الإرهاب كظاهرة عالمية عابرة للأوطان تتميز بالتشكل على المستويات العملياتية وعلى مستوى التعبير المادي لإكمالها الدول الأوروبية مع وجود ارتباطات فكرية بل و حتى عضوية مع الارهاب الدولي اذ يعتبر هدف رئيسي لأوروبا.[1]
- انتشار أسلحة الدمار الشامل على الأرجح يعتبر أكبر تهديد لأمننا و لأنظمة الاتفاقيات الدولية و ترتيبات أسلحة الدمار الشامل و أنظمة الاتصال فنحن الأن ندخل فكرة خطيرة ترفع من امكانية سباق الحصول على أسلحة الدمار الشامل خاصة في الشرق الأوسط و استخدامها في العلوم البيولوجية و يمكن أن ترد من قوة الأسلحة خلال السنوات القادمة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الخطر بأوروبا، [2] السيناريو المخيف هو أن تحصل عليه الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل في مثل النزعات الإقليمية تلك التي موجودة في كشمير و منطقة البحيرات العظمى و شبه القارة الكورية المؤثرة على المصالح الأوروبية بشكل مباشر أو غير مباشر خاصة في منطقة الشرق الأوسط.
- الهجرة السرية و كل ما تخلقه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية و الإنسانية لهذا المشكل خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع الجريمة باعتبار الهجرة عابرة للأقاليم و بإمكانها تهديد أمن استقرار المتوسط فهي في شكل رهان بين الشمال و الجنوب على حد السواء فالهجرة لها ميزة أساسية متمثلة في

---

[1]– إدريس لكريلي،"مكافحة الإرهاب الدولي بين المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، **المستقبل العربي**، لبنان،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 281، 2002،ص 36.

[2]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي الجزائري، مرجع سابق ،ص 41.

تشعب و تعقد العناصر المكونة لها مما أدى إلى تعدد القراءات بعد إن أصبحت ظاهرة أمنية بامتياز ذلك لأنها تشكل تهديد أمني لاستقرار الدول من جهة و للأفراد من جهة ثانية.

تعريف إجرائي للهجرة

هي ظاهرة عالمية من الدول النامية نحو الدول المتقدمة بدون وثائق رسمية " العمل الغير دولاتي أي قانوني" عبر قوارب الموت بتأشيرات مزورة لتحقيق طموحات شخصية أو لاكتساب العالم الأخر و القيام بعمليات و التزوير و النصب و الدخول يكون سرا إما بحرا أو جوا أو برا

الدولة الفاشلة: تعددت و تنوعت تعاريف حول مفهوم الدولة الفاشلة حيث لا يوجد إجماع حول هاته الظاهرة إلا أن أغلب المفكرين ينتقدون حول مسلمات و خصائص تميز الدولة الفاشلة حيث في سنة 1992 في مجلة السياسة الخارجية بعنوان إبقاء الدولة الفاشلة في إشارة إلى وصف ظاهرة جديدة تفرض على هيئة الأمم المتحدة القيام بإعداد مقال مستشارين في الحكومة الأمريكية، فحسب المقال تصنف الدولة الفاشلة إلى ثلاث أصناف دولة فاشلة، دولة منهارة، دولة مستقلة حديثا، كذلك اعتبر (روبرت جاكسون Robert Jackson) من الأوائل الذين تناولوا هاته الإشكالية تحت مفهوم شبه الدولة.[1]

و عليه فإن مصطلح الدولة الفاشلة يعبر عن فشل الحكومة في مسؤولياتها الأساسية و يتسبب ذلك من خلال قدرته أو عدمها في حماية و توفير الأمن لمواطنيها أو ممارسة العنف و انتهاك حقوق الانسان، زيادة الى عجزها الديموقراطي و ضعف مؤسساتها

[1] –مداخلات الملتقى الدولي مرجع سابق،ص 28.

المبحث الثاني:مفهوم الأمن من المنظور التفسيري "الوضعي"

يعتبر الأمن من أهم المصطلحات في العلاقات الدولية بصفة عامة و الدراسات الأمنية بصفة خاصة إذ يتميز بالغموض و عدم إجماع الباحثين و المفكرين حول معناه سواء من ناحية اختلاف أو إجماعهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى تزايد النقاشات النظرية و اختلافها حيث انقسمت إلى قسمين لمفهوم الأمن التصور الواسع و الضيق، فمع انتهاء الحرب الباردة عرف الأمن تحولا جذريا واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة سيرا مع موجة التهديدات أمنية جديدة و معقدة على مفهومه و أبعاده،حيث أخذ هذا التصور عدة اتجاهات و التي تتمثل بالمنظور التقليدي فهذا النوع من الدراسات قائم بالأساس على افتراض أن السياسات الأمنية قائمة على عوامل مادية يمكن تقسيمها كميا لذا فهي لا تعترف بتأثير القيم و المعايير و الأفكار في صياغة الواقع و الأفعال في صدد تقويمها لهذه السياسات فإن الأمن هو فعل موضوعي محدد بالطبيعة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن من المنظور الواقعي بشقيه

أولا: الطرح الواقعي الكلاسيكي

يعتبر الاستاذ (هانس مورغا نتو Hans Morganteaux) و كينيث ولتز و(ربرت جيلبن Robert Jilin) و (ريمون أرون Aron imoun) أهم رواد الفكر الواقعي وإن كانت لهم تصورات مختلفة إلا أنهم يشتركون في المسلمات المركزية للفكر و يتخذ الواقعيون من أراء " (ثيوسيديس Theosides) حول الحرب البلوبونزية بين أثينا و اسبرتا مرجعية فلسفية لهم[1]، إضافة إلى أراء (هوبز Hobez) حول فكرة الليفياتون Liviaton وحالة الطبيعة الفوضوية و من (ميكافيلي Michiavelli) حول مبدأ الفصل بين السياسة و الأخلاق في "كتابه الأمير" إذ فرض نفسه بقوة خاصة في فترة

[1]- Paul R. Viotti& Mark V Kauppi, , International Relations Theory:Realism, Pluralism , Globalism andBeyond, USA, Boston ,Allynand Bacon, 1997, P.430.

صراع الحرب الباردة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي و هذا الصراع قد اكتسى بعدا ماديا و عسكريا في ذلك الوقت،إذ يركز طرح الواقعي على الجوانب التقنية للاستخدام العملي للقوة و هناك مسلمة تحكم المنظور الواقعي و هو الانطلاق من القوانين العامة (القوانين الطبيعية الهوبزية)[1]، و تقوم السياسات الأمنية وفق هذا المنظور على العوامل المادية (المعدات،ميزانية الدفاع) ففي ظل العمل على توزيع السلطة و الموارد العالمية تنشأ التهديدات في الممارسة العملية مفترضا بمختلف اتجاهاته تحليلا نزاعيا للعلاقات الدولية أين يقترب من الأمن على الدولة كوحدة مرجعية للتحليل،فالدولة تسعى للحفاظ على بقاءها ككيان سيد في ظل بيئة فوضوية تفتقر إلى سلطة مركزية عليا تحتكر الإكراه المادي و تعمل على توزيع القيم المتنازع عليها فالأمن مرتبط بالقوة فهاته الأخيرة معرفة بالعناصر المادية (المتغير العسكري و الموقع الجيوستراتيجي).[2] كما يقول الكاتب " سان سو San Suu "

- ✓ أن الأمن هو الذي يعتمد على تقديم النصح للحاكم باستعمال القوة لتعزيز المصالح و الحفاظ على أمنها الخاص في زمن الحرب.
- ✓ النظام الدولي هو في حالة فوضى و ليست سلطة مركزية مشتركة يمكن لها حل العلاقات النزاعية بين الدول.
- ✓ الدول تحاول تطوير قدرتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو التأثير على الأخرين و بالتالي الحرب لا يمكن تفاديها و هي ضرورية.
- ✓ عدم وجود ثقة بين الدول و المصلحة الوطنية و هي اهم من بقية المصالح

[1]– الحوارات و المداخل الجديدة لدراسات العلاقات الدولية ، ص 323
www.k-css.org/.../Nazaryat%20Al_Waq3ya_fy_Al-3ylaqat_Al_Dawlya_Bab_5.pd

[2]– سوسن زهدي شاهين،" دراسة في النظريات الدولية "،**مجلة دنيا الوطن** ،تاريخ التصفح 2016/02/14، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/09/27/210334.html

- ✓ استقرار النظام الدولي أو عدم استقراره راجع إلى تقسيم القدرات بين الدول خاصة القدرات العسكرية و كذلك قدرة تحقيق التوازن بين القوى الكبرى و بالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.[1]
- ✓ الدولة هي الفاعل الوحدوي و الوحيد في العلاقات الدولية ليرتكز بذلك التحليل الواقعي على أربع مرتكزات وهي مركزية الدولة مبدأ القوة و مبدأ المصلحة و الحياة الطبيعية (حالة الطبيعة البشرية الشريرة الغير القابلة للإصلاح فوضوية النظام الدولي المفتقر لسلطة عليا) تدفع الدول للبحث عن المصلحة المتناقضة للدول الأخرى وهو تحقيق أمنها أو زيادته عبر القوة المعرفة بالقدرات العسكرية المادية.[2]

يربط المنظور الواقعي الأمن في الإطار الوطني الضيق أي بمعنى حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية و بما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى أي غياب سلطة عليا مركزية تنظمه و تهكيله هذا ما يؤدي إلى عدم وجود قواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية لذا فإن الدول مضطرة للاعتماد على نفسها باستعمال كل للطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقاءها.[3]

ثانيا:الطرح الواقعي الجديد

في مقابل المنظور الواقعي الكلاسيكي التقليدي تتبلور النظرية البنيوية الجديدة و يتزعمها كينيث ولتز k walltez و من افتراضاتها أنها تركز على الطبيعة البشرية في تفسير الظواهر الدولية و تركز بالمقابل على النظام الدولي و الذي يتألف من مجموعة

---

[1]- Op cit ,p 342.

[2]– جون بيلس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية،ترجمة مركز الخليج العربي للأبحاث،الامارات العربية المتحدة، 2004، ص152.

[3]– جيمس دورتي و روبرت بالست غراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر و التوزيع،1985، ص8.

الدول الكبرى.[1] و كل منها تسعى للحفاظ على وجودها فالنظام الدولي هو النظام المسمى بالفوضى، نتيجة غياب ضبط للسلطة العليا الأمرة و السلطة المركزية ملزمة الدول لاحترامها على المستوى الدولي، هذا ما يدفع كل طرف فيه للسعي نحو تحقيق مسلمات الواقعية الجديدة

الأمن الوطني: دوما في قمة سلم الأولويات فالأمن العسكري و المسائل الاستراتيجية للسياسة العليا، أما المسائل الاقتصادية و الاجتماعية فتتمثل في السياسة الدنيا.

ترتكز الواقعية الجديدة على:

بنية النظام الدولي مثل ثنائية و التعددية ___ أثر الفواعل في تصرفات الدول

الصراع ____ التركيب الفوضوي للنظام العالمي الذي تحول دون إغراء المقطعات ذات السيادة و الدخول في اتفاقية تعاونية في حالة الحرب. [2]

كما نوع من القطيعة من الواقعية الكلاسيكية حيث يقرون إمكانية التعاون بين الدول و تحقيق أهداف أمنية و ضمان مكاسب نسبية عبر السياسات التعاونية بدل السياسات التنافسية و يتضح ذلك السياق الفوضوي للنظام الدولي أنه أقل حدة لما تكون عليه التنافس بين الدول تسيره آليات الأمن التعاوني، هذه الآليات التي تحد من تجادل العلاقات بين الدول و عدم الثقة، الحسات الخاطئة و عدم توضيح سلوك الأخرين و بذلك تحتل الفوضوية الناضجة مصالحها عن طريق القوة.

مجال الفوضوية البحتة التي جاء بها الكلاسيكيون، هذا لأن أغلب الدول تدرك أن أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى حسب الواقعية الجديدة، فالبناء الواقعي يركز على الدولة

[1]– ستيف وولت، المرجع سابق،ص 103.

[2]- ناصف يوسف حتى، النظري في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي للنشر و التوزيع، 1985، ص، 26.

كموضوع مرجعي للأمن[1]، رغم التغيرات التي شهدها النظام الدولي في المجال الأمني الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة إلا أن الوقعيين الجدد المهيمنين على المنظورات التقليدية في الدراسات الأمنية يرفضون قطعا إعادة صياغة مفهوم أخر للأمن في إطاره الضيق و المرتبط بالقوة العسكري و بقاء الدولة و سيادتها، فرغم مناداة الواقعيين و الواقعيين الجدد لضرورة و إبقاءه من المنظور التقليدي الدولاتي، إلا أن التوسع كان ضمن المنظور الواقعي الجديد خاص المنتمين إلى مدرسة كوبن هاجن للأمن كمفهوم،إلا ان هذا التوسع كان شكليا فقط من خلال توظيف مفاهيم جديدة، هذا ما أكد عليه ستيفن وولت Stephen Walt حيث أنه لا يجب على الدراسات الأمنية إقحام أبعاد جديدة عبر الأبعاد العسكرية مؤكدا على ضرورة الحفاظ على ثنائية الحرب و استعمال مراقبة القوة العسكرية مؤكدين بذلك ان للأمن هو ضمان الحرية من التهديدات أو الأخطار.[2]

المطلب الثاني:مفهوم الأمن من المنظور الليبرالي

الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية. هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي. لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لقول إيستن يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل أخر وقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط،أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى. هذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي سعيا للتعاون مع بعضها البعض ضد أي دولة تسعى لمصالح ضيقة. وهي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي " وودرو ويلسون w.wilsson" في تصوره لعالم يسوده السلام.

[1]– الحوارات و المداخل الجديدة لدراسات العلاقات الدولية،ص342 ، مرجع سابق.

[2]– نفس المرجع، ص 27.

الذي قرر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إنشاء عصبة الأمم لتعزيز السلام في العالم في ظل الصور المروعة لضحايا الحرب. [1]

وقد صرح في جانفي 1918 بضرورة أن تقوم هذه العصبة على 14 ركيزة ستقوده إلى نظام عالمي مستقر لما بعد الحرب، بما فيها ضمان حق الاستقلال للبلدان الصغيرة التي كانت ضحية لنظام توازن القوى، وإضافة إلى إنشاء منظمة دولية تسهر على إقرار الأمن كبديل لنظام توازن القوى،تحديدا في المجال الاقتصادي إلى جانب ميكانزيم القوة في العلاقات الدولية، حيث اهتم مجموعة من الأكاديميين بدراسة ما يسمى بظاهرة الاعتماد المتبادل و نخص بالذكر الأكاديمي روبرت كيوهان robert kyouhan وجوزيف ناي joseph Ney ، أين لاحظ كل منهما الاتصالات عن بعد أوجدت هاته التغيرات الهامة في العلاقات الدولية و الفرص لتقليص المنافسة الأمنية.[2]

من أهم المبادئ و الأسس التي يركز عليها الطرح الليبرالي ما يلي:[3]

- ✓ منطق التعاون و التقارب و محاولة إيجاد قواسم و قيم مشتركة بين الدول و يمكن تقليص حدة النزاعات بينهما و جعل الأمن معطى مشترك.
- ✓ نشر الديمقراطية و هذا ما يؤدي الى زيادة الأمن الدولي.
- ✓ فتح الحدود للتبادل الحر و تطوير شبكة رأس المال فوق القومي هذا ما أدى الى ارتباط المصالح وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق الامن و الرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي.
- ✓ الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي من اهم تصورات الليبرالي للأمن إذ يستبدلون مفهوم الامن القومي بمفهوم أخر و هو الأمن الجماعي عبر إنشاء

---

[1]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق،ص 28.

[2]– جون بيلس ستيف سميث، مرجع سابق، ص 428.

[3]– تاكا يوكيي مأمورا،"مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية"،ترجمة عادل زقاغ

boulemkahel.yolasite.com/…/…%في20%الأمن20%مفهوم

مؤسسات و منظمات دولية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الامن بطريقة تعاونية تبادلية بين الدول[1]

نظرية السلام الديمقراطي أول من طرح هذه النظرية هو الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط ثم أيدها من بعده عالم الاقتصاد جوزيف شومبيتر من زاوية اقتصادية. فقد دعا كانط في هذه النظرية بأن السياسة الخارجية للدول الديمقراطية مبنية على السلام وأن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب مع بعضها البعض. لذا من وجهة نظر كانت فإن الديمقراطية تؤدي الى السلام والأمن في العالم وأن نهاية التاريخ سيشهد سلاما دائما بين الدول الديمقراطية.

فالنظرية الليبرالية تعتمد على حل الصراعات سلمياً وتعتمد على الحجة والإقناع وعدم اللجوء إلى العنف والإرهاب والقوة، فهذه الأخيرة هي التي تحكم علاقات الدول من زاوية "الواقعية السياسية" والدول فيها تسعى إلى البقاء والتوسع، والعلاقات بينها تتحدد من خلال القوة كدولة، بينما نجد فيها النظرية الليبرالية أن اللاعبين الأساسيين هما الأفراد والمؤسسات، فالفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولية ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق واحتياجات الأفراد والموازنة بينها، وبالتالي فالأولويات غير محددة لأنها تابعة لأولويات الأفراد والمؤسسات وناتج علاقتهما.

أما الدول الليبرالية فهي دول يحكمها التمثيل الديمقراطي، والملكية الخاصة، والحصانة الدستورية، والحقوق السياسية، وهذه المعايير تجعلها أبعد ما تكون عن فكرة شن حرب والدخول في حرب مع دول أخرى وهو ما يطلق عليه السلام الليبرالي أو السلام الديمقراطي، الذي تحكمه عدة معايير أهمها:

- ✓ القيم الأخلاقية للديمقراطية: الاحترام المتبادل واحترام حقوق الآخرين يؤديان الى انتشار ثقافة الاحترام المتبادل بين الدول الديمقراطية وانتشار هذه الثقافة

[1]– جيمس دورتي و روبرت بالست غراف ، مرجع سابق، ص11.

يؤدي الى ميل وجنوح الدول لحل خلافاتها بصورة سلمية بعيدا عن العنف والحروب.

- ✓ مشاركة المواطنين في اتخاذ وصناعة القرارات المتعلقة بالحروب: مواطنو الدول الديمقراطية يشاركون في صنع القرارات المتعلقة بالمشاركة في الحروب لأن الشعب.[1]

إذ يعتبر الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي من أهم تصورات اللبراليين للأمن،اذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم أخر وهو الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية و إقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن و الاستقرار بطريقة تعاونية تبادلية.

إذن كلما سادت الديمقراطية في العالم كلما صار سلميا على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تقوم فيما بينها صراعات، و عليه فانتشار القيم الديمقراطية تحد النزعة الاستعمارية و تحث على التسوية السلمية للخلافات بفضل سيادة ثقافة ليبرالية للتوافق او الحل الأمثل.فالتحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي هذا ما جعل الليبراليون يعيدون النظر في مسألة الأمن ليصبح هذا الأخير ليس فقط لحماية أمن الدولة من تهديدات الدول الأخرى و إنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي.[2]

[1]– معتصم صديق عبد الله،"نظريات العلاقات الدولية – السلام الديموقراطي " السلام الليبرالي"
http://www.civicegypt.org/?p=58023

[2]– جون بيلس ستيفن سميث، مرجع نفسه،ص430

المبحث الثالث:مفهوم الأمن من منظورات ما بعد الوضعية

إن النظريات التفسيرية أو ما يسمى بالعقلانية ركز بناءها على التفكير الوصفي،أما فيما يخص النظريات ما بعد الوضعية أبقت المحاولات التوسعية لمفهوم الأمن على الدولة كوحدة التحليل الأولية و المرجعية الرئيسية للدراسات الأمنية الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين من البحث بشكل موسع في تحديد مفهوم الأمن، بحيث ينطلق النقديون من نقد وتركيز الواقعيين على فكرتي انعدام الثقة و مسألة الغش في تحليلاتهم للمعضلة الأمنية.

و سنتناول من خلال هذا المبحث أهم ثلاث مقاربات ضمن المنظور ما بعد الوضعي التوسعي وهي المقاربة البنائية و المقاربة النقدية و مدرسة كوبن هاجن لتوسيع مفهوم الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن من المنظور البنائي

البنائية هي اتجاه نظري قديم ترجع أصوله التاريخية إلى القرن 18 ترجع الفكرة الى تاريخ الفكر السياسي،غير أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية في كتاب (ألكسندر وندت Alexander Wendt) و (نيكولاس وناف Nicolas Oneuf) في تسعينيات القرن العشرين خاصة مع نهاية الحرب الباردة في جو اتسم بنوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية بسبب إخفاق الاتجاه التفسيري [1]، جاءت كرد فعل على الواقعية والليبرالية الجديدة بعد فشلهما في تكوين النظام الدولي و ما يعيبه عليهما هو الاعتماد حصرا على الجوانب المادية، فقد مثلت أفكار الكسندر وندت فيما بعد مرجعية أساسية لكتاب البنائية الذين جاء من بعد ذلك.

تنطلق البنائية من جملة افتراضات أساسية من أجل فهم و إدراك السياسة الدولية تتمثل في

الافتراض الأول الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل وذلك حسب ما جاء به الأستاذان جون بيلس و ستيفن سميث في أن ما يمكن أن يفصل محورية الدولة كوحدة تحليل عند الواقعيين و البنائيين هي أن الواقعيين الجدد في شرحهم للسياسات الدولية يعتبرونها كيانات وجدت فقط لآجل توزيع القدرات المادية.[2]

لكن الطرح البنائي يولي الأهمية للأفكار فهذه الأخيرة تقع في المرتبة الأولى ضمن المنطلقات الثلاث للنظرية البنائية وهي:

---

[1]– عبد الوهاب الكيلاني، الأمن الجماعي، السياسة الدولية، القاهرة مركز الدراسات السياسية و الاسيراتيجية، مصر،القاهرة 1988، ص54.

[2]– خالد معمري،التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 2001/09/11،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية و الاعلام،جامعة الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008،ص44.

- أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات
- دور الهويات و تأثيرها على سلوكيات الوحدات و مصالحها
- التدخل بين البنية و الفاعلين

فالدولة وفق المنظور البنائي ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية

الإفتراض الثاني وهو ما يسميه البنائيون بالتذاتانية إذ تعتبر اللبنة الأساسية للنظام الدولي القائم على الدول.

الافتراض الثالث هو أن هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية أكثر ما هي موجودة بشكل معزول ضمن النظام.أن القضية المحورية في فترة ما بعد الحرب الباردة ذلك بسبب إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها و مصالحها.[1]

وعليه فإن الهويات و المعايير تلعب دورا مهما في السياسة العالمية،خاصة مع تزايد الاهتمام بتصور الثقافة و قد تزامن ذلك مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار و الضوابط.

التصور البنائي للأمن"دور الخطاب في تحديد مفهوم الأمن" لم تكن النظرية البنائية من أهم المواضيع في العلاقات الدولية التي تعمل على تحليلها دون أن تكون لها نظرتها الخاصة حول أهم تلك المواضيع ألا وهو الأمن أين أكد الأستاذ محمد عصام لعروسي بقوله:"لقد فتحت البنائية المجال أيضا لإعادة التفكير في الموضوعات المركزية لهذا التخصص من قبل الأمن و الفوضى...".[2]

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص 25.

[2]– عزيز نوري نوري عزيز،الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2012،ص 29.

الفوضى:تعرف الفوضى حسب ما جاء في كتابات أب البنائية الكسندر وندت ميزة أساسية للنظام الدولي خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة و ذلك حسب إدراك الأطراف بالنسبة للبنائية فإن الفوضى شيء طبيعي في النظام الدولي و هي تنتج من أثر تفاعل الوحدات في النظام الدولي بحيث أنه لا يوجد منطق متأصل للفوضوية.[1]

فوضوية النظام الدولي حقيقة مشتركة في التحليل الواقعي كما البنائي لكنها لا تحتل نفس القيمة التحليلية لدى الطرفين، فإذا كانت الفوضى الدولية هي سبب كل شيء كما يعتقد الواقعيون فالبنية الاجتماعية و إدراكهما الجماعي هي فقط القادرة على إدراك أو تأويل نتائج الفوضى و أثارها وفقا للمنطلق البنائي الذي يعتبر الفوضى أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم و الذين يوجهون و يتحكمون (حسب مصالحهم و هوياتهم) في القواعد و المصادر المتاحة من قبل بنية معينة و سيساهمون بهذا في تشكيل و إنتاج الفوضوية، إذ يقدم (واندت) ثلاث أنواع من الثقافات الفوضوية* [2]

الفوضى الهوبزية:وهي ترى فيها فواعل أمنية بعضها البعض كأعداء الجميع ضد الجميع وهي سمة العنف المتفشي و الذي يمتد من العصور القديمة إلى العصور الوسطى.

---

[1]– عادل زقاغ، المعضلة الامنية المجتمعية،خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة، السياسة و القانون، الجزائر،عدد 05، 2011،ص 113.

[2]– George robertsion « social consterctiveapplude:kosovo ants inpliations for the globale.orderinthervomallanum

:http://www.ukac.uk /publications/jornelles /eroup/koso.html

- الانواع الثلاث: الفوضى الهوبزية: نسبة الى هوبز حالة الطبيعة و العداء و فوضوية مطلقة ، النزعة نحو العدوان
- فوضى لوكية: نسبة الى جون لوك حال الفوضى لا تعني عدائية و إنما الدول في حالة تنافس
- فوضى لوكية: نسبة الى ايمانوال كانط أي بمعنى التعاون اذ لا توجد و إنما علاقات صداقة و تحالف

الفوضى اللوكية: و في هذا النوع العلاقة الأمنية معرفة بمنطق التنافس مع وجود الأعراف ولا ينكر حقهم في الوجود وفي هذه الفوضى هي سمة النظام الوستفالي التي ظهرت في القرن 17 و الاعتراف التدريجي بمبدأ السيادة.

الفوضى الكانطية: ووفق هذا النموذج تنضر الوحدات الى بعضها البعض كأصدقاء في إطار مسلمة "هيكل الدور "التي تشجع الدول على الامتثال للقواعد السلمية للخلافات و التضامن عندما يصبحون في خطر أمني للجميع و هذه الثقافة تتمركز خاصة في شمال المحيط الأطلسي

عموما فوفقا للبنائية فالأمن بناء اجتماعي يبنى بأشياء مختلفة في سياقات متعددة.

تطرح البنائية أصول الأمن: هل أن الواقع هو الذي يسبق الفكرة أم العكس و حسب وندت فإن العلاقات الدولية لا تخضع لعلاقات القوة بل للمفاهيم و الصور التي تعطيها معنى.فالنظام بميزته الفوضوية هو انعكاس للقبول بشخصنة الدول و عليه فإن الأمن و فقا لهذا هو مشكل تصوري حيث أن أصحاب القرار هم الذين يعطون معنى للمادية و ليس العكس فالأمن إذن يقوم على أعداد مزيفين بينما تتسبب المفاهيم المتضاربة في قراءة خاطئة بين المنافسين لنواياهم.[1]

معضلة الأمن:

بالنسبة للبنائيين ليست ظاهرة تجريبية فألكسندر وندت يجادل بأنها بنية اجتماعية تتألف من مفهومات ذاتية بين الأفراد تكون فيها الدول على درجة من عدم الثقة تجاه الدول الأخرى،بحيث أنها تفترض أسوء الاحتمالات بشأن نوايا بعضها البعض على هذا الأساس فهي تحدد مصالحها من منطلق العون الذاتي.[2]

[1]– ستيف ولت، مرجع سابق.

[2]– عبد النور بن عنتر،مرجع سابق، ص 28.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن من المنظور النقدي –الاجتماعي –

نتج هذا الطرح عن أعمال مدرسة فرانكفورت frankfort School إلا أن اسهاماتها في مجال العلاقات الدولية يعود إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين و يعتبر روبرت كوكس أكثر من ارتبط إسمه بها، من أبرز المفكرين لهذا التيار هوركايمرhorkaymer و مارك هوفمانmark fhoman ، إذ تمثل النظرية الماركسية عنصرا مهما في تشكيل إسهاماتها النقدي لأنها تقدم أطرها النظرية في شكل انتقادات ثقافية و اجتماعية ذات توجه ماركسي ومع ذلك فهي تستقي من روافد البنائية، فقد عمدت مدرسة فرانكفورت إلى توسيع إطار الفكر الماركسي إلى مجالات و مواضيع جديدة في الحياة الاجتماعية لندرس قضايا أخرى أهمها أثر السلطة على اللاوعي الجماعي و أنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الاجتماعية مثل وسائل الإعلام.[1]

إذ يتشكل البناء المفهوماتي و النظري للطرح النقدي الاجتماعي على الأسس المعرفية و المنهجية،فالمعرفة تنطلق من النظرية النقدية من افتراضات منهجية غير وضعية للعلوم الاجتماعية بصفة عامة و للعلاقات الدولية بصفة خاصة مهاجمة بذلك الواقعية التي تدعي بناء نظرية موضوعية علميا و معياريا، فنجد تأثير واضحا للأمن النقدي من خلاله بين نوعين من النظريات النوع الاول هدفه الأساسي إيجاد حلول لمشكلات الواقع و الذي لا يسعى إلى تغيير الاستراتيجية الاجتماعية و السياسية و النوع الثاني يحمل مشروعا لتغيير الواقع و المسمى بالنظريات النقدية أو كما يسميها ستيف سميث النظريات التكوينية و يرى النقديون دراساتهم تنتمي إلى النوع الثاني تماشيا مع

[1]- عادل زقاغ،" إعادة صياغة مفهوم الأمن "برنامج البحث في الأمن المجتمعي"
http //WWW.geocites.com /adelzoghagh /recont html

تراجع المفاهيم التقليدية للأمن و تسعى إلى صياغة و تغيير السياسات الواقعية و الرؤية الوضعية التي تتعامل مع الواقع كما أنه معطى مسبق غير قابل للتغيير.[1]

تشترك الدراسات الأمنية النقدية حسب الأستاذ (كايت كروس krousse kayt) في دراسة ثلاث مسائل هي كيفية بناء التهديدات بناء الوحدات المرجعية للأمن (مواضيع الأمن، و دراسة إمكانية تحول المعضلة الأمنية.وتجدر الإشارة إلى التوجه نحو التركيز على هذه المسائل غرضه بالدرجة الأولى منافسة الطروحات المركزية للواقعية والعقلانيون ينطلقون من دراستهم للأمن من خلال أسئلة لماذا ؟ بحثا منهم عن أسباب بعض الأفعال و السلوكيات مثل السياسة الأمنية و الوقائع مثل السباق نحو التسلح،فأسئلة كيف تسبق أسئلة لماذا في المقاربات النقدية و ما بعد الوضعية عموما للأمن.

يعتقد منظرين الطرح النقدي أن فوضوية النظام الدولي هي الوحدوية و العقلانية للعقد الاجتماعي" معضلة الأمن" و كذا الحروب الدولية وهي بناءات تاريخية اجتماعية و عليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ الثقافة، الاتصالات، الأيديولوجيات و العلاقات التي تنشأ في تحليله غير معرفة كيفية بناء موضوع الأمن بحد ذاته هي مسألة ملازمة فالخطاب المهيمن و المقبول عن التهديدات يعكس بناء سياسيا بمعنى استجابة المصالح و القيم و المعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة و كذا تحيد العدو، و من هذا المنطق يقوم الخطاب بشرعنة الدفاع عن هوية الدولة بخلق ثنائية نحن و الاخر و بهذا يكون الخطاب هو الموضوع الذي يجب تأمينه.[2]

---

[1]– مصطفى بخوش،"التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"
Omar politiqual bogapop.com (2012./21/800*600 movamal 0–21false.falshtml.

[2]– عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2007،ص،110.

إن توسيع دائرة التهديدات بالطريقة السابقة لا بد أن ترافقه من وجهة نظر النقدية لمراجعة الدولة في الدراسات الأمنية فان كانت الطبيعة العسكرية للتهديد فقد جعلت من الدولة موضوعا للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1]، إذنمن المفترض أن يواكب توسع دائرة التهديدات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتوسيع الوحدات المرجعية للأمن من أجل هذا اهتم النقديون بتغيير السياسات الواقعية الموجودة القائمة على الافتراض الدولاتي، وذلك من خلال اقتراح رؤية حديثة للأمن مرجعيتها الأساسية هي الأفراد و الشعوب فهم لم يرضوا بتوسيع بسيط لهذا المفهوم بل ذهبوا إلى جعل الفرد و ليس الدولة أو المجتمع الوحدة الأساسية للأمن.[2]

المطلب الثالث: توسيع مفهوم الأمن وفقا لإسهامات مدرسة كوبنهاغن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن و رائدها باري بوزان أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن و فتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين.ذهبت المدرسة إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها أن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن وليس هو القطاع الوحيد بل أن هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها،كالقطاع السياسي (الدول،المنظمات الدولية، المجتمع الدولي) أيضا القطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية و الأمن الطاقوي) و أهم قطاع يركز عليه باري بوزان هو القطاع الاجتماعي (الأمم، الثقافات الأيديولوجيات، الأديان، حقوق الانسان) أو ما يسمى بالأمن المجتمعي بالإضافة الى القطاع البيئي فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص أن الدولة ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية

---

[1]– مازن لطيف علي، "النظرية النقدية التواصلية يورغان هابرماس مدرسة فرانكفورت"،الحوار المتمدن، العدد 2521،2009.

aid؟www.ahewar org debat/showartasp

[2]– جون بيلس،ستيف سميث، مرجع سابق،ص 522.

على المستوى الإقليمي و الدولي.[1] لكن رغم هذا فإنه أبدى رفضه لأي تغيير قد ينقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أو إلى مستوى النظام العالمي، فالأمن المجتمعي يبقى دوما مرتبط بالدولة، أما عن السؤال المتعلق بمن و ما يجب تأمينه ؟ يقول باري بوزان الجماعات دون تحديد أي الجماعات المقصودة و بالتالي لا يمكن تحديد هدف الأمن المجتمعي بشكل حاسم أهي الجماعات أو هويات يتطلب بناءها ؟.

إن تصور الأمن ليس مضمون محدد سلفا بل أنه يتغير بشكل ديناميكي حول التفاعل الذاتي بين الأفراد و تقدم مدرسة كوبنهاغن للأمن إطارا ملائما لدراسة الطبيعة الديناميكية لمدركات الأمن بإقرارهاأن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة و بشكل ديناميكي.[2] وما يميز الجديد في مدرسة كوبنهاغن ما يسمى بالآمننة و قطاعات الأمن، إضافة إلى نظرية الأمن الإقليمي.

قطاعات الأمن: يقدم باري بوزان خمس قطاعات للآمن و هي على النحو التالي:

1-الأمن السياسي: و يعني الاستقرار التنظيمي للدول و نظم الحكومات و الأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

2-الأمن العسكري: و يخص المستويين المتقابلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية و كذا مدركات الدول لنوايا بعضها اتجاه البعض.

3-الأمن الاقتصادي: و يخص الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة.

---

[1]- محمد شلبي، الأمن في ظل العلاقات الدولية و التحولات الدولية الراهنة، دون طبعة، الجزائر، جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية و الاعلام، 2004، ص 151.

[2]- Barry bouzan people stztes and feadaforintennationnal security in the post cold war.era ,paris ,fance , p 7.

4-**الأمن المجتمعي:** و يخص قدرة المجتمعات على إنتاج أنماط خصوصيتها الثقافية في إطار شروط مقبولة لتطويرها، و كذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هويتها.

5-الأمن البيئي: و يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي و الكوني ولا يمكن ان تعمل القطاعات الخمس بمعزل عن بعضها البعض بل كل واحدة تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية و في الطريق التي ترتب بها الأولويات و هي تعمل معا في تشكيلة قوية من الترابطات.[1]

- **الأمننة:** تعتبر نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) من أهم الاسهامات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن من طرف الأستاذ اوليفر سنة 1995. إذ تقوم تأثير البنية الخطابية في تشكيل الفعل الأمني و تعني إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة لم تكن أنطولوجيا سابقا تشكل تهديدا أمنيا.تمت أمننتها عبر حصر الخطابات النخبوية في شيء ما، على أنه يشكل تهديدا يستدعي إجراءات استعجالية (استثنائية) لإدارته ومن ثم إضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة ويكون عبر عملية خطابية.[2]

الحجة الرئيسية لنظرية الأمننة بأن الأمن فعل و كلام، وأنه يتم فقط بلفظ الأمن.بمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجعي المعرض للتهديد الوجودي.فادعاءات تأمين الفاعل تعطي الحق لاستكمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقاء الموضوع المرجع.إذ تنتقل على إثرها القضية في مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ وهو الوضع الذي يدفع الى تجاوز العمل الروتيني من اللوائح و التعليمات العادية(الفعل الديمقراطي)

[1]- عبد النور بن عنتر،مرجع سابق، ص 17.

[2]- اليامين بن سعدون، الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة "دراسة حالة مجموعة 5+5 " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الامن،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باتنة، 2012،ص 26.

في صنع السياسة العامة و التعامل معها بسرعة . تخضع شروط الأمننة وفق باري بوزان إلى ما يلي: الفاعل (الوكيل): كيان الذي يجعل هذه الخطوة أمننة

الكائن المرجع: الكائن الذي أصبح مهددا و يجب حمايته

الجمهور: الهدف من عملية الأمننة الذي يحتاج إلى الاقناع وذلك باعتبار القضية بمثابة تهديد أمني.[1]

جدول يوضح الفرق بين برنامج البحث في الأمن المجتمعي
مقارنة ببرامج البحث التي تركز على الفرد و الدولة

مصادر التهديد	وسائل تحقيق الأمن
المأزق الأمني	المأزق المجتمعي
الدول الأخرى	السلطة و المجتمعات الأخرى
استعمال القوة العسكرية	تنسيق استخدام جميع وسائل الضبط
التسلح و توازن القوى الواقعية	الزام أطراف النزاع على ايقاف العنف
تدخل القوى العظمى لوضع الضوابط على سلوك الدول	العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية
توظيف القوة العسكرية و النيوو واقعية	التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند
التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية لاعتبارات أخلاقية إنسانية
طبيعة وواقع التحالفات	السيادة و المصالح الكبرى
	سوء استخدام التدخل الإنساني
	غياب إجماع دولي حول سيادة التدخل

المصدر: عادل زقاغ،" الأمن المجتمعي "

boulemkahel.yolasite.com/.../إعادة%20صياغة%20مفهوم%20الأمن...do.

[1]– جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص 327.

خلاصة و استنتاجات

من خلال هذا الفصل نحصل إلى جملة من النتائج: يمكن تقديمها كالتالي:

- ✓ أن البحث في موضوع الأمن تحديدا في مفهومه و بالتالي في أطره الفكرية يعد عملا صعبا نظرا لتنامي النقاشات النظرية من جهة و اختلافها من جهة أخرى،مع ذلك فإن هذه النقاشات لتعددها و اختلافها ،قد ساهمت بشكل كبير في تطوير البحث في علاقات الدولية عامة و الدراسات الأمنية خاصة من خلال التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن.
- ✓ أخذ التصور حول مفهوم الأمن عدة مسارات انطلاقا من تلك الدراسات و الأبحاث التي غطت مدة زمنية طويلة و التي تدخل في إطار ما يسمى بالمنظور التقليدي الذي يركز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي،وصولا إلى تلك التحولات التي شكلت نقاشا واسعا و حادا في ظل واقع ما بعد الحرب الباردة و التحولات الدولية الراهنة، وهذا فيما طرحته الدارسات النقدية (الدارسات التكوينية) حول "معضلة الأمن"
- ✓ ارتباط مفهوم الأمن في إطار الطرح التقليدي سواء واقعي أو تقليدي أو ليبرالي بحدود ضيقة على الرغم من ظهور تصورات توسعية داخل الطرح ذاته.

فقد شكل واقع ما بعد الحرب الباردة قاعدة لتنامي النقاشات النظرية بشكل كبير و حاد حول مفهوم الأمن، بما يتناسق و ينسجم و طبيعة التوجهات الديناميكية المعاصرة، حيث ظهرت نظريات حديثة بمثابة تحدي قوي بالنسبة للمقاربات التقليدية من خلال بدائل تجمع فيما يطرحه التوجه النقدي للأمن، في واقع في واقع تزايد فيه الاعتماد المتبادل و ظهور فواعل حديثة على غرار الدول،كالمنظمات الدولية و المنظمات الغير حكومية مما يثبت ان الدولة لم تعد محور تركيز في الدراسات الأمنية بل يقدم الفرد كموضوع مرجعي

أساسي و ما على تخصص الدولة إلا ضمان و الحفاظ على أمنها و رفاهيتها حيث ساهمت هذه المراجعات في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري ببروز

عدة مقاربات ومفاهيم كالأمن الشامل، كما طورت العديد من المفاهيم في إطار الدراسات الأمنية النقدية "مفهوم الأمن الإنساني".

- ✓ قدمت الأطروحات التكوينية الجديدة توسيعا في مفهوم الأمن"مدرسة كوبن هاجن" ليشمل قطاعات جديدة و مختلفة إلى جانب القطاع السياسي و العسكري بالأخص القطاعات الاقتصادي و البيئي و المجتمعي و التي تحظى بأولوية كبيرة.

الفصل الثاني

التهديدات الأمنية في الفضاء المتوسطي وفقا للتصور الأوروبي

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية في الفضاء المتوسطي وفقا للتصور الأوروبي

اختلفت البيئة الأمنية في المتوسط في مدة زمنية معينة حيث تغير الإقليم من الخوف المتبادل و التهديدات إلى الحوار و الأمن التعاوني، وقد ساهمت الأحداث الأخيرة في تشريع تفاعل التعاون بين منطقة حلف الشمال الأطلسي و الاتحاد الأوروبي بينها و بين الدول المغاربية من جهة أخرى. إذ ترجمت عدة مشاريع في شتى المجالات سواء اقتصادية اجتماعية سياسية و حتى ثقافية، ولم تكن بعيدة عن الإطار الإقليمي للمتوسط سعيا لتحقيق السلام و الاستقرار بين دول الاقليم، إذ يهدف هذا الأخير إلى تحقيق هدف معين و هو الاستقرار الأمني و السياسي بصفة عامة على الرغم من تعدد الحوارات التي حددت عدة محطات في شكل خطوة شجعت بعض الأطراف على طرح تصورات بغية إرساء ميثاق المتوسط، أدى بدفع مسار برشلونة و ما يرتبط به من تفعيل شراكة أورو متوسطية يستوجب الأخذ بعين الاعتبار توازن المصالح بين دول الاتحاد الأوروبي من ناحية و دول جنوب المتوسط من ناحية أخرى و النظر إلى المحاور الثلاث للشراكة باعتبارها محاور متكاملة.

أما الجديد الذي جاء به الإعلان يعد فائدة كبيرة حققتها الدول الأوروبية يتمثل في تحميل دول الجنوب مسؤولية مجابهة التهديدات الأمنية، من خلال عقد اتفاقيات لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين التعاون بين مصالح الأمن، القضاء، الجمارك و الإدارة فقد شكل مشروع الشراكة إطارا ملائما يمكن أوروبا من جعل دول جنوب المتوسط سد عازل للتهديدات.

المبحث الأول: مفهوم إقليم المتوسط في الأجندة الأمنية الأوروبية

بعد نهاية المد الشيوعي بين المعسكرين الشرقي و الغربي، أفرزت الدول عن البناء التقليدي للأمن و ساهمت في بناء الأمن الشامل العالمي و الذي ضهر بعد نهاية الحرب العالمية و المتمثل أساسا في الأحلاف من الاتجاه التقليدي إلى العالمي و ذلك باعتبارها إحدى أليات التي عرفت انتشارا و ذلك من خلال التحول في مفهوم الأمن من المستوى الضيق إلى المستوى الموسع و من المستولى الدولي إلى مستوى الفرد، إذ أصبحت الدولة لم تعد مهددة من طرف دولة بل مهددة من قبل أسلوب حديث من الأخطار و التهديدات عابرة للحدود مثل الإرهاب و هذا ما أدى إلى اعتماد و اتخاذ إجراءات جديدة للحفاظ على أمنها تماشيا و التحولات الراهنة، وعلى رأس هذه القائمة للإجراءات التعاون الأمني و الشراكة الأمنية و عليه فإن الأسباب الأمنية الأوروبية تجاه المنطقة كان لها عدة حدود ثقافية و اجتماعية و تاريخية...، حيث اعتبرت الحرب الإسرائيلية الرابعة التي شنتها كل من مصر و سوريا على اسرائيل سنة 1973 التي كانت في سيناء و هضبة الجولان و ساهمت بعض الدول العربية بشتى الأساليب سواء اقتصادية أو عسكرية منعطفا مميزا للاهتمامات الأوروبية بالمنطقة.[1]

وقد تبين لنا من خلال تزايد الهوة الأمنية الأوروبية تجاه ظاهرتي الهجرة و الإرهاب وما تخلفه من إمكانيات لانتقال التطرف و العنف من الضفة الجنوبية إلى منتصف عمق القارة الأوروبية أن سببه اللجوء الحاد بسبب الإطار الجغرافي و القيود الجيو بوليتيكية وذلك للتعامل مع مصادر التهديد و عدم الاستقرار.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المتوسطية و بنية التهديدات الأمنية في المتوسط إضافة إلى مدركات الإستراتيجية الأوروبية للتهديدات الأمنية.

[1]– خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط وفقا للتصور الأوروبي

أ/ التعريف بالمنطقة المتوسطية: تتميز المنطقة المتوسطية بالتعدد و التنوع و ذلك يكمن في اختلاف اللغات التي يتحدث بها سكان المنطقة " العربية، الفرنسية، الإسبانية، العبرية... الخ إضافة الى تعدد الأديان و الأصول و اختلافها، حيث تعددت أسامي و تعريفات البحر الابيض المتوسط عبر الزمن مثل بحر الروم، فالأتراك يسمونه "أكنديز " سمي هكذا لكثرة أمواجه، فعلى سبيل المثال الرومان يسمونه ميرنوسترم أي بحرنا.و في العبرية يسمى "هايامهاتيشون".

أشتق اسم البحر الأبيض المتوسط من توسطه الأرض فهو مشتق من كلمتين لاتنيتين: Mediterranée [1] وهما: المتوسط: Meduis، الأرض:Terra، [2] فهو يتوسط قارات العالم القديمة أسيا أوروبا افريقيا إذ يتمتع بموقع استراتيجي هام حيث تطرقت العديد من الدراسات إلى تعريفات مختلفة للمنطقة و الدول المتوسطية، و يمكن تعريف المنطقة من خلال معيارين لتعريفها وهما الجغرافي و الاستراتيجي:

1-المعيار الجغرافي: البحر الأبيض المتوسط جغرافيا هو عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط عدة قارات و تقع بين خطي عرض 46° شمالا و خطي طول 55.5 °و 36° شرقا تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط حوالي 2510000كلم مربع يبلغ طوله من الشرق الى الغرب 3540 كلم أما عرضه من الشمال إلى الجنوب 970 كلم و يبلغ أقصى غرض المتوسط 1600 كلم بين ليبيا و كرواتيا، يتصل البحر الأبيض المتوسط من جهته الغربية طريق مضيق جبل طارق و من الجهة الشمالية البحر الأسود، و طريق مضيقي البوسفور و الدردنيل و بينهما بحر مرمرة، أما فيما يخص الجهة الجنوبية يتصل

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 22.

[2]- البحر الابيض المتوسط، متحصل عليه من:

http://www.marefa.org/index.php/%

بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس [1]، يتصل بالبحر الأبيض المتوسط مجموعة من البحار التي تمت منه و تتفرع عنه، فالبحر الأبيض المتوسط كما قال بعض الباحثين أنه " مجموعة من البحار" فيتفرع عن البحر الأبيض المتوسط البحار التالية البحر التيراني، البحر الادرياتيكي، البحر الأيوني، بحر إيجة و البحر الأسود ويتميز هذا الأخير عن غيرة من البحار لكونه ينفصل عن المتوسط عبر مضيق البوسفور و الدردنيل، و يحيط بالبحر الأسود ستة دول تركيا، بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا، روسيا و جورجيا.و عليه فإنه حسب المعيار الجغرافي أن هذه الدول لا تعتبر دولا متوسطية حيث أن لها ساحل مطل على المتوسط وتجدر الإشارة إلى يوغسلافيا التي انقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة بعد نهاية الحرب الباردة وحتى سلوفينيا كرواتيا البوسنة و الهرسك و يوغسلافيا الفيدرالية، فكما سبق و أن تطرقنا إلى الدول المتوسطية التي تقع بين ثلاث قارات إضافة إلى دولتين تتوسطا البحرالأبيض المتوسط هما قبرص و مالطا.

2-**المعيار الاستراتيجي:**هو وجود مصالح و أهداف مشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالمتوسط وليست بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا فالارتباط من عدة جوانب سواء اقتصادية سياسية أن هناك علاقات متنوعة سواء تعاونية مصلحية...الخ تجعل مجموعة من الدول ليست بالضرورة متوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة على المدى الطويل بالدول المتوسطية تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط.[2]

و عليه فإذا كان المعيار الجغرافي يقر بوجود 20 دولة متوسطية فالمعيار الاستراتيجي يقر بعدم إمكانية حصر الدول المتوسطية في مجموعة من الدول اعتبارا لاتساع أو ضيق مصالحها و أهدافها.

[1]- ابراهيم شريف، "أوروبا دراسة اقليمية لدول الجزر الجنوبية"، الطبعة الأولى، مصر، مؤسسة الثقافة الاجتماعية، 1990، ص13.

[2]- نفس المرجع، ص14.

ب/الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط géopolitique

الجيو سياسة: تركز على الظواهر الجغرافية و تعمل لخدمة سياسية معينة يتبناها صانعوا القرار في الدولة و كذلك تأثير الجغرافيا على السياسة، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسية أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات.

فجوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي. ليبقى البحر الأبيض المتوسط معطى وواقع جيو سياسي حضاري و تاريخي في أن واحد ممثلا رهانا استراتيجيا بحكم ميزاته البحرية الهامة.[1]

إذ يقدم الجيوبوليتيكي "ماكيندر" معادلة لنظرية السيطرة على العالم و قوامها المعادلة انه من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض و من يحكم الجزيرة العالمية يهيمن على العالم و مستقبله حسب "ماكيندر" يتوقف على حفظ التوازن العالمي بين الأقاليم الساحلية للجزيرة حيث استطاعت أن تؤكد وجودها وتفرض نفسها على التوازنات العالمية بين قوى البر و قوى البحر، ويؤكد التاريخ أن مسار الإمبراطوريات الكبرى و القوى الراغبة في السيطرة على العالم تأكيد لهاته المعادلة، فالأمر لا يختلف اليوم إذ تصب الولايات المتحدة الامريكية و القوى الكبرى عينها في الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المتوسطية من أجل تحقيق التوازنات الكبرى لإمبراطوريتها.[2]

أما "الفريد هامان" صاحب نظرية القوى البحرية فأكد على أهمية السيطرة على البحر و الممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية، و يولي مكانة للأساطيل كأساس

[1]- مداخلات الملتقى الدولي ، الجزائر و الأمن في المتوسط ، مرجع سابق ،ص 23.

[2]– محمد رياض، " الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية"، الطبعة الأولى ، بيروت، دار النهضة للطباعة و النشر، 1989، ص65.

لبناء القوة البحرية فالسيطرة على البحار و الممرات بحسبه هو عامل حاسم لمكانة و مركز الدولة العظمى.

ليتأكد أن منطقة المتوسط تنتمي إلى حضارات و ثقافات مختلفة و متنوعة و الأكثر من هذا فهي منطقة رهان لنزاعات وصرعات مستمرة ومتتالية من أجل السيطرة على المنطقة. فصدق(ايف لاكوستYves Lacoste) عندما وصف في كتابه (Géopolitique de la médieurrone) أن منطقة المتوسط تتشكل من مجموعة بوليتيكية صراعية "

الأهمية الحضارية:يعتبر المتوسط مهد الحضارات الإنسانية منذ القدم، حيث نشأت على ضفافه حضارات بلاد النهرين و الحضارة الفرعونية الاغريقية الفينيقية و حضارة قرطاج الرومانية و الاسلامية.[1]

الأهمية الاقتصادية:يعتبر البحر الأبيض المتوسط و المناطق المجاورة له فضاء اقتصاديا بامتياز، حيث شكلت الحركة التجارية في هذا الفضاء الدافع الرئيسي و المحرك لتفاعل العلاقات في المنطقة و في باقي المناطق الأخرى ليكون العامل الاقتصادي منطلقا للكثير من الصدمات التي شهدتها المنطقة باعتباره مفترق طرق بين الشرق و الغرب و بين الشمال و الجنوب فهو منطقة عبور عالمية للمواد النفطية "الطاقوية".

و رغم اكتشاف العالم الجديد تبقى المنطقة المتوسطية متصدرة القائمة لعدة عوامل منها:

*الثورة الصناعية و الحاجة إلى المواد الأولية إذ كان للمنطقة المتوسطية الأولوية الرئيسية لهاته الحركة الصناعية.

[1]– مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 33.

*من بعدها الحضارة العثمانية فهي مهبط الديانات السماوية الثلاث التوراة، المسيحية، و الإسلام و على ضفافه ايضا سر معظم الانبياء و رسالتهم في نشر التوحدية.[1]

فهذا التنوع الثقافي و الديني و الحضاري اعطى للشعوب في منطقة المتوسط على مر التاريخ حوافز للتعاون و التكامل في فترات متنوعة بتنوع القوة و الهيمنة لإعلاء حضارة معينة فكان الطابع صراعي في فترات تاريخية بين الأمم في المنطقة، وقد انعكس هذا التاريخ الحضاري الإنساني على شعوب المنطقة حاليا بنفس المكونات و نفس المفعول إذ لا يزال الإرث التاريخي و الحضاري مكونا فعالا في وعي الشعوب حركيتها و تفاعلاتها ونلتمس ذلك في العلاقة التي تربط المنطقتين الشمالية و الجنوبية و طبيعة التفاعل الذي يجمع بينهما و نوايا الحوار الحضاري الذي يقدم في كل مرة هواجس الخوف التي يعاني منها كل طرف تجاه الأخر كعقدة حضارية دينية أحيانا مبنية على الصراع كعوامل ايجابية للتنوع و اثراء الحضارة الانسانية من منطلق القوة و التنوع.[2]

إذ يصف الباحث الأمريكي (مورتن كابلنMorton Kaplan) الأهمية الاقتصادية للمتوسط من خلال قوله أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم و احتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض المتوسط فالربع الشمالي يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم والتي تقارب الولايات المتحدة الامريكية و الربع الشرقي من تلك المنطقة الذي يمتلك مصادر هامة للطاقة .[3]

---

[1]– "أهمية البحر الأبيض المتوسط "،

http://ency.kacemb.com

[2]– وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن و التعاون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2014، ص 56.

[3]– عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الراهنة، الطبعة الأولى ، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص125.

ليتأكد لنا أن البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية.

شكل رقم 1: خريطة توضح منطقة المتوسط

المصدر: "خرائط[1] البحر الابيض المتوسط"

http://www.turkpress.co/node/16440

[1]– "خرائط البحر الابيض المتوسط"

http://www.turkpress.co/node/16440

المطلب الثاني:بنية التهديدات الأمنية في المتوسط

إن التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية يمكن تفسيرها ضمن مقاربة مفاهيم الأمن عبر ثلاث مستويات من الأمن الوطني و الدولي، الإقليمي و ذلك بالاعتماد على ركائز نظرية حيث نتجت عن هاته التحولات في السياسة العامة تصورات جديدة حول الأمن و التهديدات في شتى الجوانب على عكسه من المنظور التقليدي الذي كان عسكريا، إذ أصبحت بعد انتهاء المد الشيوعي مركزة على ضرورة طبيعة التهديد القادم من الجنوب ليتحول الإدراك الأوروبي إلى إشكالية التهديد الأمني من الحدود الجنوبية بمجموعة من الممارسات الاجتماعية و الخطابات الأمنية "جسر الهوة "ليصير جنوب المتوسط عدوا حديثا يواجه أوروبا مشكلا واقعا قائما، [1] بحسب وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أشارت للتهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا، الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير الشرعية.[2]

1/ الإرهاب الدولي: ظهر الارهاب الدولي في مطلع التسعينات من القرن الماضي كشكل من أشكال الإرهاب الدولي الحديث.[3]

وتعتبر المنطقة الأورومتوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من طرف الإرهاب لما تشكله من نقل اقتصادي و سياسي و موقع استراتيجي و ثروات، فقد احتلت ظاهرة الإرهاب مكانة هامة ضمن العلاقات الدولية بصفة عامة و الدارسات الأمنية الحديثة بصفة خاصة.

ليجسد المنظور البنائي الإرهاب على أنه مبنى اجتماعي، ليكون بذلك نتيجة حقيقية من خلال الخطاب السياسي و تصوراته التي تشمل أعمال العنف، و ليتضح أن الإرهاب من خلال هذا الخطاب و النتائج المستقاة من تجارب جماعات إرهابية والقاعدة

---

[1]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، 28.

[2]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع نفسه، ص 29.

[3]– كمال البيص، "ظاهرة الارهاب...المفهوم...الأسباب...الدوافع"، **مجلة الحوار المتدن الالكترونية**، العدد3419، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=266268

أن التعبير ليس فقط مجرد خطاب أو كلمات بل له نتائج ترتبط بكيفية نظر الغرب للقاعدة و كيفية محاربته لها، فالسياسات الغربية لمكافحة الإرهاب ليست رد فعل مباشر لما هي عليه القاعدة فعلا أو ما تقوم به، فقد أشار " فرانك" إلى مقاربة ثقافة الخوف باعتبارها مقاربة بنائية بامتياز ليفترض بأن الانشغال الحالي بتهديدات الأمن مؤشر على ميل للتركيز على السمات التدميرية للحياة العادية ليؤصل لثقافة الخوف على أنها تجذرات و رواج من قبل السياسيين و الصحفيين و خطابات الأمن و بنى اجتماعية من جهة مؤسسات مهيمنة مثل الحكومة و الشرطة أجهزة الإعلام من جهة أخرى، فيعتقد أن الولاءات كانت متواطئة في خلق مناخ الخوف حول الارهاب

كما تمت الإشارة إلى أن طبيعة هاته التهديدات ليست موضوعية، إذن فالخطر مفهوم ذاتي و ليس مستند بالضرورة إلى تقدير كمي.[1]

في حين تؤكد دراسات الإرهاب النقدية على التذ تانية الطبيعية البنائية لمعرفة إدراك الإرهاب، فقد استغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول جنوب المتوسط من فقر و حرمان واللاعدالة في توزيع الدخل عدم احترام حقوق الانسان إضافة الى استبداد أنظمة الحكم لزعزعة استقرار الدول و بث معتقداتها و هذا ما يسمى بالفشل الدولاتي، حيث شكلت أحداث 11سبتمبر 2001 نقلة مميزة و نوعية في نمط الإرهاب من إرهاب محلي إلى إرهاب عابر للأوطان فقد أشار الرئيس "طوني بلير Tony Blair"سنة 2004 إلى عالمية التهديدات خاصة الإرهابية لتساهم هاته الأحداث بشكل فعال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية، التي صنفت كظاهرة إرهابية

[1]– جويدة حمزاوي، التصور الامني الأوروبي:نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية شاملة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العوم السياسي تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الامن، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسة، 2010، ص 69.

من طرف الاتحاد الأوروبي لتدخل في خانة التحديات الأمنية الكبرى خاصة بعد تعرض بعض الدول الى اعتداءات و تفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة.[1]

2/أسلحة الدمار الشامل: بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها أسلحة الدمار الشامل على كافة المستويات و امتدادات تأثيراتها الزمانية والمكانية التي تعتبر خطرا يفوق في حدته مظاهر الإرهاب الدولي، فقد وضعت على قمة الأجندة الأمنية العالمية المتعلقة بقضايا التسلح و ضبطه على المستوى الدولي. و هذا ما زاد الأمر تعقيدا أي بمعنى خطورة الأسلحة و استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية العلمية و انعكاساتها خاصة من جانب امتلاك و استخدام و نشر الأسلحة النووية إضافة إلى وصف بعض الدول الممتلكة للأسلحة النووية بالدول المارقة لأنها تهدد أمن و استقرار المنطقة.[2]

3/فشل الدولة: يعتبر روبرت جاكسون أول من تطرق إلى فشل الدولة تحت مفهوم شبه الدول بحيث انه شرح هذه الظاهرة المرتبطة بالعجز الوظيفي للدور الذي تلعبه الدول مما يؤدي الى مخاطر يفترض بالدولة أن تؤدي وظائفها لضمان الاستقرار على المستوى الداخلي بمعنى أن الدولة الفاشلة تصبح غير قادرة على أداء و فرض قوتها السياسية و العسكرية كما ينبغي، لذلك طرح "باري بوزان" أهمية التمييز بين مفهومي الدولة و القدرة باعتبار أن تقديره للقوة و الضعف يرجع إلى قدرات النظام السياسي في المجالين العسكري والاقتصاديإلى درجة التناسق الاجتماعي و السياسي الذي يرتكز بدوره على قدرة النظام في خلق شعور سياسي و اجتماعي كما طرح "باري بوزان ثلاث مؤشرات لفشل الدولة وهي :

---

[1]– مرجع نفسه، ص 71.

[2] - محمد عبد السلام، "الأسلحة النووية، عالم القرن الحادي و العشرين "، **السياسة الدولية**، مصر ، القاهرة ،العدد 101، 2005، ص232.

- الافتقاد الى مصادر تشريعية.
- العجز عن مراقبة الإقليم.
- طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان الأداء الجيد لوظائف جميع فئات المجتمع دون استثناء.[1]

و هكذا أصبحت الدول الأكثر ضعفا و تخلفا و التي تعاني من اضطرابات في جميع الميادين عاملا فعالا في تهديد و استقرار العالم و المنطقة المتوسطية على حد سواء حيث يؤدي بالإدارة الى الفساد و استغلال السلطة للمؤسسات الضعيفة إلى تآكل الدول من الداخل و انهيار مؤسسات الدولة في بعض الأحيان، ويمكن ربط انهيار الدولة بتهديدات واضحة مثل الجريمة المنظمة، النزعات الإقليمية و ما تخلفه الحروب انفصالية إثنية، فهذه الأخيرة تدفع بحياة الأفراد المتشردين و اللاجئين إلى الهجرة و هذا ما يزيد من اللا استقرار.[2]

4/الهجرة الغير شرعية: تزايدت مشكلة الهجرة الغير الشرعية في المتوسط خاصة في منطقة شمال إفريقيا و دول الساحل الإفريقي وهذا ما أدى إلى خطورة انتقالها إلى أوروبا و هاته الأخيرة ترفض استقبال المهاجرين غير مؤهلين وذلك لما يرافق من تهديد للأمن للمنطقة بصفة خاصة أو للقارة الأوروبية بصفة عامة فالهجرة كظاهرة عابرة للحدود تشكل رهانا اجتماعيا، فالشمال ينظر إلى العلاقة بالجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة الدولة و مسألة اندماج المهاجرين، وهذا مايؤدي إلى أزمة تعدد الهويات و الثقافات، أما

---

[1]– "مقياس الدولة الفاشلة، نحن في المقدمة "

http://www.noonpost.net/content/3060

[2]– مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم، الهجرة في إطار العلاقات الدولية، **مجلة دراسات طرابلس**، الفكر العالمي لدراسات الأبحاث، العدد28، 2007.

http://www.cerhso.com/detail_dirasat1.asp?idZ=19

في حالة الجنوب فينظر إلى علاقته بالشمال على أنها تعبر على التوتر إذن فبيت القصيد في كلتا الحالتين أحداث القضية التي تأخذ طابع الهوية و الثقافات.[1]

و عليه فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 في أوروبا و صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه المنطقة الأوروبية بإجماع 82 %من البرلمان الأوروبي، لتصبح ظاهرة الهجرة إحدى مظاهر العلاقات الأوروبية بالعالم، التي تستلزم تكاثف الجهود و عمليات تعاون و تنسيق على أكثر المستويات.

فقد تم أمننه الهجرة بعد تعزيز الطابع الأمني على القضية في الاتحاد الأوروبي و الخطابات السياسية و اليمنية في الدول الأعضاء على مدار التسعينات حيث جعلت هاته الخطابات الازمات السياسية تتفاقم في كل من هولاندا فرنسا و الاتحاد السوفياتي بعد المساعدة الأوروبية الكبيرة للتيارات السياسية المتفاوتة للمهاجرين غير الشرعيين في الاتحاد الأوروبي، فقد حصدت التيارات اليمنية عددا لم يسبق له من الأصوات بفضل التركيز على حملاتها على التحذير من تهديد الهجرة الغير شرعية للقيم الأوروبية.

أ/الفعل الخطابي: شمل جملة من التعابير و المفردات التخصيصية المستخدمة من طرف الفواعل الأمنية لمخاطبة التهديد الوجودي الذي يواجه الكيان المرجعي فالنسبة للخطاب الأوروبي أشارت المفوضية الأوروبية للمرة الأولى 1994 إلى الحاجة لنظرة شاملة لمكافحة الهجرة الغير شرعية و لم يعد ينظر إليها كخطر للاقتصاديات الوطنية بل كمشكل عالمي.[2]

وبصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا و اكتسابه قوة في الانتخابات مثل حزب الجبهة الوطنية في فرنسا، ربطت هذه الأخيرة خطابتها بالأمن و الهجرة وما

[1]– خالد عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب المتوسط "، **السياسة الدولية**، مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 33، 1996، ص 123.

[2]– سوسن درغال، إشكاليات الأمن في المتوسط، محاضرة ألقيت على طلبة السنة ثانية ماستر، محاضرة .

يفرزانه من إمكانية التحقيق و الملائمة و الانسجام بين المهاجرين، لأمنها المجتمعي سواء تعلق الأمر بأسلوب الحياة أو نمط النفاق السائد بالنظر إلى تصور المهاجرين كعدو للهوية و كذا القيم الأوروبية المشتركة إذ ربط الأوروبيين واليمينيون بصفة خاصة النخب السياسية بعلاقة الهجرة بالطرف الإسلامي و الأزمة السكانية في الجنوب، حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة. فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة و مشاكل الاندماج، تجعل هاته الفئات قابلة للتسيس من قبل الحركات الاسلامية و الذي يظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هوياتها الثقافية و الحضارية المميزة، لتصبح بذلك الهجرة المرتبطة بقضية الهوية هاجسا أمنيا لدى دول شمال المتوسط خاصة عندما يرتبط بمسارات العنف

ب/ التهديدالوجودي: يعني به طبيعة التهديد الذي تحمله ظاهرة الهجرة الغير شرعية من وجهة نظر الخطاب الأوروبي على أمنه.[1]

ج/الإخلال بالهوية المجتمعية: يقدم الخطاب الأوروبي مفهوم الهجرة الغير شرعية في السياسة العامة قاصدا به الدخول او اللقاء الغير الشرعي، ليلخص الكاتب" (كريستوفر كالدويل Christopher Caldwell) في كتابه قضايا الهجرة و الإسلام إلى أن مشكلة أوروبا الأساسية مع الإسلام، خاصة مع قضية الهجرة العامة، إذ تعبر عن قلقها خاصة بعد فرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمها و عادتها و كذا أفكارها على المجتمع الأوروبي و انخراط الأجيال الجديدة منها في العمل السياسي مما ينعكس على مطالبهم و سلوكهم الانتخابي و التخوف من أتيحت الفرصة لإعادة النظر في القضايا المجتمعية، وهو البعد الوحيد للمشكلة فهي تتزامن مع مرور المجتمعات الأوروبية التي يريد المجتمع

[1]– أسيا بن بوعزيز، " سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة الغير شرعية
http://www.revue-dirassat.org/سياسة

أن يدافع عنها في مواجهة القيم الإسلامية و يربط بعض الأكاديميين هذه الأزمة بعجز المشروع الأوروبي على أن تقدم الهوية كبديل للهويات و القوميات التي عمل على إضعافها، ليتبين تبني فشل فكرة التعددية الثقافية و هويات ما بعد الحداثة أي تجاوز الانتماءات الأثنية و القومية و التي كانت سببا في اندلاع صرعات عنيفة بأوروبا في النصف الأول من القرن 20.[1]

د/إخلال البناء الديموغرافي: حيث أن التدفق المتميز للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأصليين لأوروبا.

ه/الإخلال بالنواحي الأمنية: نظرا لكون هذا الأمر المتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين مشكلا أساسيا و خللا في سوق العمل الأوروبية باعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية و ذلك نتيجة انتشار العمالة العشوائية المتسللة التي تقبل بأجور أقل، و كذا قبولها بالعمل في شروط قاسية.[2]

و/مشكلة الأقليات: بعد نهاية الحرب الباردة و ما حملته من تغيرات على الساحة الدولية أدت إلى تصاعد الأفكار القومية التي خلقت العديد من الحروب و النزعات داخل حدود الدولة الواحدة.و بالتالي كان تأثير الهجرة الغير شرعية على النمو الديموغرافي، و كذا الواقع السكاني في أوروبا سببا في خلق أقليات تطالب بحقوقها ما يعني أن الهجرة الغير الشرعية أصبحت بذلك أزمة و مشكلة تهدد أوروبا في عقر دارها، ضف إلى ذلك المشاكل الصحية إذ قد يكونون مصدر لنشر الأوبئة و الأمراض بشتى أنواعه بالإضافة الى كونهم لا يتوافرون على الإمكانيات اللازمة لتحمل دفع التكاليف و نفقات العلاج.

ي/مشاكل صحية: نظرا للظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيون فقد ارتبطت بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات من شمال إفريقيا نحو

[1]- سوسن درغال ، مرجع سابق .

[2]– أسيا بن بوعزيز، مرجع سابق.

أوروبا، و أصبحت بذلك تهدد أمن و استقرار المتوسط، إضافة إلى ارتباط الهجرة بجرائم التزوير و الرشوة الاختلاس...الخ.[1]

ك/الفعل الأمني: انتقلت الهجرة من الحكومات كفواعل أمنية إلى الاتحاد الأوروبي كفاعل كلي بتقديره للتهديدات الجديدة بشكل فعال، والذي لم يأت إلا بعد أحداث 11 سبتمبر2001، وهو ما لخص في الوثيقة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي الخاصة بالإرهاب و أسلحة الدمار الشامل، إذ يؤكد كل من: mitsileags و monar و rées في 2003 أن الاتحاد الأوروبي أصبح فاعلا أمنيا بسرعة استثنائية و مؤسس سريع لسياسات مواجهة التهديدات المحسوسة و يسعى إلى احتواء ظاهرة تدفق المهاجرين الأتية من الجنوب بصفة عامة و المغرب العربي بصفة خاصة.[2]

ن/ الإجراءات الاستثنائية: تتجلى مظاهر الأمننه في العديد من المشاكل التي نظمتها الأجندة الأمنية الأوروبية و المتعلقة بالتعاون الحدودي لمواجهة الهجرة الغير شرعية مثل ما سمي ب Treni group التي تحققت عام 1975 كفكرة للتعاون الأمني الداخلي في 1993 أصبح التعاون على الهجرة في الإطار الأوروبي عملا موحدا بفضل إضافة العدالة و الشؤون الداخلية في عام 1985 و تنوعت المعالجة الأوروبية لملف الهجرة الغير الشرعية عبر ثلاث مستويات:

المستوى الأول: على مستوى السياسات الوطنية لأعضاء الاتحاد الأوروبي ممثلة في اسبانيا ايطاليا و فرنسا باعتماد ترسانة قانونية لردع المهاجرين الغير الشرعيين و عبر التعاون الفردي مع دول المصدر في اطار الاتفاقيات الأمنية.

---

[1]– ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في المتوسط: دراسة نقدية للأمننة و تحديات البيئة الامنية و ديناميكيتاها في إقليم غرب المتوسط، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، كردستان، 1992، ص 95.

[2]– الملتقى الوطني الثاني، ظاهرة الهجرة الغير الشرعية و أثارها الدولية:حالة الجزائر، جامعة الشلف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 23.

المستوى الثاني: اعتمد جملة من الإجراءات التنظيمية و الأمنية المشتركة ومن بينها الإجراءات الأولى في اتفاقية Schengen ومعلومات التأشيرة لتخزين ومتابعة المهاجرين و إلغاء الحدود الداخلية و غلق الحدود الخارجية في الميثاق الأوروبي للهجرة و اللجوء، أما الإجراءات الثانية كانت عبر تبني نظام المراقبة و تنوعت المراقبة بين المراقبة المادية والمتمثلة في دور وكالة فرونتكس و منظمة اليوروبول و جهاز Europol الذي بدأ تعهداته في سنة 1999 يركز على الجريمة المنظمة و كذا شبكات الهجرة الغير شرعية و الوكالة الأوروبية لإدارة الهجرة frantex 2005 لمساعدة الدول الأعضاء في السيطرة على الحدود، و مراقبة افتراضية ممثلة في دور نظام المعلومات "شنجن " و أنظمة الخريطة التفاعلية للهجرة عبر المتوسط.[1]

المستوى الثالث: فكان عبر انتهاج سياسة البعد الخارجي للهجرة الأوروبية عبر إشراك دول المصدر في مكافحة الظاهرة و ذلك من خلال دعم سياسات التعاون الاقليمي ممثلة في الشراكة الأورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية و عبر نظام الحوار بتعزيز اتفاقات العودة و الترحيل مع الدول المصدرة للهجرة في إطار اقتراب جديد و المتمثل اقتراب النهج العالمي للهجرة و التنقل و استحداث مفاهيم جديدة من قبل الهجرة الدائرية.[2]

5/الجريمة المنظمة: تعتبر هذه الظاهرة كتهديد عابر للحدود امتدت شبكاته إلى المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة بعد ان أصبحت جميع المؤشرات التي تدل على تنامي و تزايد هاته الظاهرة التي تتحرك خارجا عن نطاق الدولة، و هذا ما يخاف منه المحللون و الخبراء من إمكانية أو قدرة وجود تنسيق و تخالف ضمني بين هاته التهديدات و خاصة في ظل غياب نقص العمل الجماعي و المبادرات الإقليمية و التي تعتبر هاته الأخيرة بمثابة حفظ لأمن الدولة، و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001أصبحتا كل من الإرهاب و

[1]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا و الحلف الاطلسي، ص 95.
[2]– مرجع سابق، ص24.

الجريمة المنظمة ظاهرتان تتبعان وسائل تتجه نحو التقارب و التقاطع و ذلك لوجود علاقة بينهما فهاته الأخيرة هي علاقة ترابط إذ تعتبر الجريمة متطورة خاصة بعد الحرب الباردة حيث اكتسبت خاصية العابرة للحدود مما أدى إلى محاربة هاته الظاهرة من خلال مؤتمر "بالارم" في سنة 2000 حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هاته الظاهرة من طرف 120 دولة [1].

فقد أشارت الوثيقة الاستراتيجية للأمن الأوروبي إلى هاته النشاطات الإجرامية، المرتبطة عادة بالدول الفاشلة الضعيفة، مما يوطد العلاقة بين الارهاب و الجريمة المنظمة و ما يترتب عنه من نزاعات اثنية وصولا إلى نزاعات مسلحة.

المطلب الثالث: المدركات الإستراتيجية الأوروبية للتهديدات الأمنية في المتوسط

تمثل المدركات الاستراتيجية المعيار العام الذي يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي على المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي داخل اقليمه أو خارجه، لتشكل المنظور الأوروبي تجاه قضايا الهجرة السرية و المصالح الاقليمية و الأمن...الا أنها تتعلق دوما بدول محددة فهي تمثل الخلفية الأساسية التي يتم استنادا إليها، تقدير ما تمثله كل حالة من انعدم للأمن أو تهديد للمصالح الأوروبية.[2]

نشأت مخاوف جديدة حول ما يسمى بالنزعات المجمدة في جوارها الشرقي كما هو الوضع في جورجيا والمتعلق بإنجازاتها في جنوب أستراليا فقد زاد سوءا ليصل إلى نزاع حاد سنة 2008هذا ما أدى بالاتحاد الأوروبي للاستجابة المالية من خلال التوسط بين

---

[1]– بشير هشام، "الهجرة العربية الغير شرعية الى اوروبا:اسبابها، تداعياتها، سبل مواجهاتها "، السياسة الدولية، العدد 79، 2010، ص 11.

[2]– عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الابيض المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، باتنة، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2012، ص69.

الأطراف المعنية لتسوية نزاع محتمل من خلال مشاركة فعالة في إطار مبادرة 5+5 و مهمة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية، فاعتبار البحر الأبيض المتوسط هو منطقة ذات أهمية و فرصة كبيرة لأوروبا، ليمثل تحديات معقدة مثل عدم كفاية الإصلاح السياسي و الهجرة، ليعمل الاتحاد الأوروبي مع عدة شركاء في المتوسط خاصة إسرائيل و المغرب باتجاه تعميق علاقاتهم الثنائية، حيث عززت سياسة الجوار الأوروبية الإصلاحات التي بدأت وفقا لعملية برشلونة 1995 رفقة التطرف و عدم الاستقرار.

إضافة إلى ما يلعبه الاتحاد الأوروبي من دور محوري فيما يتعلق بجهود التسوية في الشرق الأوسط، و ذلك بالدفع المالي و إعادة الإعمار و حكم القانون بعد 2003 بحيث أصبح تهديد الأمن في الاتحاد الأوروبي يجمع بين مسارين الحوار و زيادة الضغط بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

كما اعتبرت أثينا أن البحر الأبيض المتوسط ليست معنيا بالأنماط الاقليمية التي تحدث عالميا و اعتباره كذلك مجانسا للأقاليم الوسطى ذلك من خلال الأقاليم التي تحيط بالبحر الأبيض المتوسط و بأنظمة فرعية مختلفة للدول التي ترتبط بأوطانهم و مؤسساتهم و ثقافة الناس للبحث على التعاون بهدف مواجهة التهديدات المشتركة التي تنبع من منطقة معينة، و عليه فالبحر الأبيض المتوسط فضاء لتعدد الثقافات و الهويات و جل التجارب السياسية.

فهذا النوع من التفكير جعل السياسة الأوروبية تتجه نحو اتخاذ أشكال جديدة للتعاون المؤسساتي ليتضمن حوارات أمنية و شراكة ثنائية و متعددة الأطراف مع جيرانها المتوسطين بالانتقال من السياسة الشاملة إلى السياسة المتوسطية المتجددة، إذ

[1]– "تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الاوروبية: توفير الامن في عالم متغير".
http://WWW.CONSILIUM.EUROFA.EU/UEDOCE/CMCUPLOAD.PDF.

تعتبر هاته الأخيرة تحول أوروبي نحو اهتمامات و انشغالات أمنية لصياغة مقاربة أمنية متوسطية تستجيب للتحديات الأمنية الجديدة.[1]

إذ ستواجه أوروبا هاته التحديات بالاعتماد على مجموعة فريدة من الأدوات و ذلك بمساهمة الاتحاد الأوروبي في ايجاد عالم أكثر أمنا من خلال:

العلاقة بين الأمن و التنمية و ذلك وفقا لما اعترفت به الاستراتيجية الأمنية الأوروبية و الاتفاق حول التنمية إذ لا يمكن إيجاد تنمية مستدامة دون أمن و استقرار المنطقة ذلك بالقضاء على الفقر و كافة الآفات الاجتماعية وإلا لن يكون هناك سلام دائم في منطقة مستقرة.

التهديدات البيئية تتمثل في التهديدات الصحية عامة خاصة منها الأوبئة تزيد من ضعضعة التنمية، حقوق الإنسان، باعتبارها جزء رئيسي من المعادلة إذ يجب علينا التعامل مع أبشع وسائل العنف كالإرهاب ،الجريمة المنظمة ،تجارة المخذرات فالنزاع يرتبط عادة بضعف الدولة .[2]

القرصنة: إذ حددت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية القرصنة على أنها بعد جديد للجريمة و هي أيضا أحد نتائج فشل الدولة، إذ يعتمد اقتصاد العالم من 90% من تجارته بالطرق البحرية و القرصنة في المحيط الهندي و خليج عدن، إذ جعلت هذا الأمر عاجلا و أثرت على الاتصال الفعال للمساعدات الإنسانية للصومال، كما ركزت كذلك الوثيقة الإستراتيجية الأوروبية على أربع أبعاد الوقاية، الحماية، الملاحظة و الاستجابة و هكذا عبر الوقاية ثم التركيز على محاربة جذور الإرهاب و الجريمة و عوامل الخطورة الاجتماعية التي تدفع الناس للعمليات الإجرامية و التطرق على الفكر المتطرف، و بعد ذلك تم التركيز على حماية البنية التحتية و الحدود و سد الاكتشافات في حين تم ملاحقة

[1]– تقرير حول الإستراتيجية الأمنية، مرجع سابق.

[2]– بشير هشام مرجع نفسه 73.

المجرمين في كافة المجالات و محاكمتهم داخل أوروبا و خارجها و أخيرا الاستجابة على الاستعداد الرسمي و غير الرسمي للحوادث الإرهابية و تقليل الخسائر لحدوث العمليات الإجرامية و تعزيز الإمكانيات.[1]

[1]– ميلاد فتحي الحراثي، نفس المرجع، ص 102.

المبحث الثاني: المبادرات الأوروبية لاحتواء التهديدات الأمنية في المتوسط

بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي و تزايد الأحداث في أوروبا التي بدأتبسقوط جدار برلين 1989و انهزام الاتحاد السوفياتي و بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت و تداعيات حرب الخليج الثانية هي الأخرى كانت لها دور كبير في زيادة الاهتمامات الأوروبية بالقضايا الأمنية خاصة في ظل انتقال التهديدات الأمنية و التحول في طبيعتها، هذا ما أدى بالدول الأوروبية القيام باستحداث سياسة أكثر جرأة يمكنها مواجهة التحديات الدولية و الإقليمية التي تعترضها و تسعى من خلالها إلى توفير اجراءات و مبادرات بناء الأمن كونه يمثل العامل المشترك للتعاون المتوسطي لتقوية العلاقة مع الدول المتوسطية بهدف ترقية الأمن و الاستقرار في المنطقة المتوسطية.

المطلب الأول: الحوار العربي الأوروبي

جاءت ظاهرة الحوار العربي الأوروبي نتيجة منطقية لتفكير نخبة من المفكرين الفرنسيين في مقدمتهم المفكر السياسي و الفرنسي (أندريه مالرو) عام 1971 .ولم يخرج الموضوع إلى حيز الوجود الا في أعقاب عام 1973 فقد كان لهذه الحرب العديد من التأثيرات على الجانبين الأوروبي و العربي كما كان لها العديد من الدلالات بالنسبة للجانبين :

فقد أدرك الجانب العربي أن دول أوروبا هي مركز التمويل العاجل لدعم إسرائيل عسكريا و اقتصاديا فالقواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا كانت مركز الانطلاق للجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة لدعم إسرائيل خلال حرب 1973.[1]

فعلى الرغم من الموقف المؤيد علانية لإسرائيل من قبل الغرب "أوروبا و أمريكا " إلا أنه وجد بعض الدول الأوربية التي رفضت استخدام أراضيها لهذا الجسر و هو موقف

[1] -أمين سمير و آخرون ، العلاقات العربية الأوروبية قراءة عربية نقدية ، القاهرة ، مركز البحوث العربية ص 38..
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/

شجعته الدول العربية .و من جهة ثانية ،فقد أكد الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل في الحرب و غياب الدور السوفياتي الفعال .

أما بالنسبة لأوروبا ، فإن منطقة الصراع في الشرق الأوسط تشكلا بعدا استراتيجيا لها ، و عامل مؤثر على الأمن الأوروبي بصفتها الأقرب للمنطقة كما أن نشوب حرب في المنطقة يمثل تهديدا حقيقيا للمصالح الأوروبية ، خاصة مع بروز مثل هذه التخوفات و الشكوك بعد قرار الدول العربية بخطر تصدير البترول إلى بعض الأقطار الأوروبية .

و هنا تتجلى نظرية المصالح في العلاقات الدولية فمصالح الدول تتمثل في الحصول على تأمين الإمدادات النفطية بيسر و بسعر منخفض ،و أما مصالح الدول العربية تتجلى في بيع نفطها بسعر عادل ، و من ثم كان للدور الذي تلعبه الصادرات العربية الأثر الرئيسي على التوجه نحو الحوار العربي الأوروبي .[1]

العوامل العامة المؤدية لبدء الحوار العربي الأوروبي

- ✓ أهمية المنطقة العربية بصفتها سوقا للصادرات الأوروبية
- ✓ وجود خطط للتنمية المتلاحقة التي تنفذها الأقطار العربية النفطية

وبناء على هاته العوامل فقد كان أوروبا مهتمة بمبيعاتها و تجارتها في الأسواق العربية الواسعة عير أن أسباب الحوار العربي الأوروبي ليست اقتصادية أو أمنية بحتة و إنما تتداخل فيها الأسباب الاقتصادية مع السياسية و الأمنية بشمل يصعب الفصل بينهما .

ففي أعقاب حرب 1973 قامت الدولتان العظيمتان بمساع لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط و هو ما جعل أوروبا تشعر بأنها معزولة عن هاته الاتصالات و لا يوجد لهل أي دور تمارسه .

[1]- جمال شلبي ، جمال شلبي ، العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة ، الطبعة الأولى ،الأردن ،عمان ، المطبعة العربية الأردنية ، المؤسسة العربية للدراسات ،2000،ص 80.

أهداف الحوار

إن أهداف الحوار بشكل عام، تمثل دوافع مختلفة و لكنها في نهاية المطاف متكاملة، و هناك ثلاث دوائر لها أهمية في هذا الحوار و هي:

- الدائرة السياسية: تتمثل بالمطالبة بالمساندة الدولية في نطلق العلاقات الدولية
- الدائرة الاقتصادية: و تدور حول نوع من المقايضة في الجوانب الاقتصادية
- الدائرة الثقافية و الحضارية: و تتمثل في نقل التكنولوجيا و البحث عن مشتركات تاريخية بين العرب و أوروبا .

و بشكل عام يمكن تلخيص هدف الحوار العربي الأوروبي من وجهة النظر الأوروبية بما يلي:

- الابتعاد عن سيطرة القوى الكبرى
- خلق أوروبا كقوة ثابتة في "المنطقة المتوسطية" و طرد القوى الكبرى
- ضمان الامدادات النفطية و الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط و خاصة منطقة المتوسط و الحفاظ على المصالح التجارية مع العالم العربي .

أما الأهداف العربية من الحوار العربي – الأوروبي فيتمثل في ما يلي:

- ✓ تحقيق السلم و الأمن في المنطقة م خلال دور أوروبا بدور فاعل في دفع مسار التسوية.
- ✓ نقل التكنولوجيا الأوروبية المتقدمة على الدول العربية تماشيا مع حاجات التنمية و التطور و جلب الاستثمارات الأوروبية للمنطقة العربية و الأوروبية أملا في الحصول على المساعدات.[1]

[1]- جمال شلبي ، مرجع سابق ، ص 85..

طبيعة الحوار العربي – الأوروبي :

أولا الجانب العربي

لقد فهم الجانب العربي للحوار ،منذ البداية على أنه عمل سياسي ذو طبيعة استراتيجية يهدف إلى إقامة هياكل للتوسع و الشامل في كاف المجالات و من ثم فهو حوار يعنى بجوانب التعاون المختلفة لا سيما الجوانب السياسية و الأمنية المتصلة بتعزيز السلام في المنطقتين ادراكا لارتباط الأمن في المتوسط بالأمن الأوروبي .[1]

و عليه فالحوار بالنسبة للجانب العربي كان بمثابة تصحيح لمسار العلاقات العربية – الأوروبية عبر التاريخ و هو انتقال للعلاقات و يقوم على إرادة التعاون التي تنظر باحترام متكافئ إلى المصالح المشتركة

ثانيا : الجانب الأوروبي :

كان الجانب الأوروبي خلال المرحلة من عامي 1975–1978 من الحوار العربي الأوروبي، يطرح نموذج كإطار للحوار يركز عل فكرة التعاون الإقليمي معبرا عنها بأمن منطقة المتوسط أو وحدة المصالح المتوسطية، مع ما ينطوي عليه ذلك من تجاوز الصرعات داخل الإقليم المتوسطي، و التركيز على فكرة التعاون ازاء القوى الخارجية .[2]

نتائج الحوار

- ✓ أدى الحوار إلى إبقاء النفط خارج النقاش بسبب الضغط بهدف امتلاك ورقة قوية في المفاوضات الثنائية و هذا الأمر أدى منع عقد منفعة شاملة عربية –أوروبية كانت ستأتي بمكاسب لكلا الطرفين .

[1]- الرشدان عبد الفتاح ، العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير، الطبعة الأولى ،أبو ظبي ،مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية ،1999،ص 71.

[2]– جمال شلبي ، المرجع السابق ،ص 98.

- ✓ برزت معادلة مفادها أنه كلما حصل توتر عربي –أمريكي نشطت الدبلوماسية الأوروبية لملء الفراغ الحاصل من جهة و محاول لإبقاء قناة اتصال عربية –غربية مفتوحة من جهة أخرى و كلما نشطت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الدبلوماسية للصراع العربي – الإسرائيلي اعتبر الدور الأوروبي معرقلا .
- ✓ حاولت أوروبا إقامة توازن دقيق بين علاقاتها الجديدة مع العرب و علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق أن لا تتأذى سياستها تجاه العرب إلى الاضرار بالالتزامات الأطلسية .
- ✓ اتسم الدور الأوروبي بالمحدودية بسبب عدم وجود دور عربي قوي يدعم الدور الأوروبي .
- ✓ رفض المجموعة الأوروبية التوقيع على اتفاق جماعي مع العالم العربي طوال جلسات المؤتمر ، اضافة الى اصرار الموقف الأوروبي الواضح من عدم تشجيع إقامة صناعة عربية ،ذلك أن أساس صادراتها للعالم العربي هي المواد المصنعة و هو ما يتأثر بإقامة صناعة عربية متقدمة .[1]

المطلب االثاني: المجموعة الأمنية 5+5

جاءت مبادرة حوار في إطار المجموعة الأمنية 5+5 كظرف دولي ميزته نهاية الحرب الباردة و ظهور جملة من التهديدات الأمنية، بالإضافة إلى فشل بعض الحوارات التي عرفها المتوسط في شكل مبادرات و تسجيل نتائج متواضعة لتميز منطقة المتوسط بالعديد من التناقضات والنزعات كما تزامن هذا الحوار مع ثورة أكاديمية في مفهوم الأمن في المتوسط و الدراسات الأمنية.

[1]– الرشدان عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 75.

فعلى الرغم من الخصائص التي يتمتع بها البحر الأبيض المتوسط مذكورة أنفا، إلا أنه ظل يميزه الصراع في علاقات شعوبها يبعضها البعض في أغلب الأحيان، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و انتشار موجات التحرر التنظيمات الدولية الإقليمية.

حيث أدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أهدافها و مبادئها الساعية إلى تحقيق الأمن و السلم إضافة إلى تنمية التعاون بين الدول لخدمة أهدافها لتدعو إلى تشجيع كل المبادرات للتقارب و التعاون في المتوسط كما كان لدول عدم الانحياز دور بارز في جعل المتوسط بحيرة أمن و سلام من خلال نشاط دول متوسطة الأعضاء في مسعى لتجنيب البحر الأبيض المتوسط صراع الحرب الباردة و إبعاد مصادر التوتر و ضبط المبادئ و الخطوط العريضة للتعاون و التنمية المشتركة بالمتوسط.[1]

لكن يبقى الحوار العربي الأوروبي سنة 1973 كأول محاولة حادة بين ضفتي المتوسط للتواصل بين المجموعة الأوروبية و جامعة الدول العربية في إطار إقليمي و رغم أنه جاء نتيجة لظروف و دوافع تهم الطرفين خاصة بعد حرب 1973 و الأزمة النفطية إلا أن المحاولة تعتبر ممهدة و معبدة لطريق الحوار و التقارب الاقليمي بين حضارتين و على الرغم من النتائج المحققة جراء هذا التقارب لرصد العديد من المشاريع المؤهلة للتعاون إلا أنها اصطدمت بمجموعة من العراقيل التي حالت دون تقدم هذا الحوار في إطاره الإقليمي بين مجموعتين لعدة تباينات "التعاون الاقتصادي و الوعي السياسي و التدخل الأمريكي ".

[1]– الرزقي المنذر، من التقارب المتوسطي الى الحوار 5+5، **مجلة البرلمان العربي**، سوريا ،دمشق، العدد 102، 1998، ص76.

و في ظل الظروف و المعطيات الإقليمية و الدولية عرفت الفضاء المتوسطي بشكل عام و قسمه الغربي بشكل خاص حراكا متواصلا للحوار و التعاون و الشراكة، من خلال أطر مختلفة للحوار بين ضفتي المتوسط.[1]

و تعود المبادرة الى سنة 1983 عندما طرحها الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران François Mitterrand) ،أثناء زيارته للمملكة المغربية و التي انطلقت سنة 1990 إعلان روما، ثم تعثرت لأسباب عدة بالإضافة إلى الحوار المتوسطي الحوار المتوسطي لاتحاد أوروبا الغربية في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي، فهتان المقاربتان كانتا سببا للتقارب المتوسطي خاصة من الجهة الغربية لتقاطع العديد من التهديدات، لتهدف بدورها الى التعاون استخباراتيا وعملياتيا لأن أمن أوروبا مرتبط و له علاقة وطيدة بأمن الجوار حيث يعتبر أنه مصدر للتهديدات بالاشتراك مع دول الضفة الجنوبية خاصة المغاربية. [2]

هذا بالإضافة إلى ندرة الأمن و التعاون في أوروبا التي ربط فيها أمن أوروبا بأمن المتوسط لاعتبارات إستراتيجية"رفض أمريكي و تحفظ فرنسي" فشل المشروع كما تعتبر المنتدى المتوسطي إحدى محاولات للتقارب الذي يتغير كل مرة لعدة اعتبارات "سياسية إستراتيجية و بمحاولة أخرى لتطوير أفكار التعاون و الوعي بضرورة تفعيل الحوارات.

إذ كانت هاته المبادرات التي أطلقت في المتوسط الإطار الإقليمي و تحت إقليمي "غرب المتوسط " التي شجعت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جراء العراقيل و العقبات

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 100.

[2]– اليامين بن سعدون، مرجع سابق، ص 136.

على العودة بالحوار في إطاره الضيق هذا من جهه و من جهة ثانية هناك ظروف أكثر تأثير في صعود فكرة التعاون منها.[1]

تأسيس اتحاد المغرب العربي كان في 1989/02/17 و تتمثل مسألة تعثره في:

- طغيان الهاجس الأمني و ضعف الاتحاد أو عجزه سياسيا و اقتصاديا
- بعض المعوقات المؤسساتية كبني قاعدة الإجماع و اتخاذ القرارات
- صعوبة تطبيع العلاقات المختلفة
- صعوبات منهجية تتمثل في بناء الاتحاد على اعتبارات أيديولوجية بدل دراسة علمية
- الاستقطاب الأوروبي التجاري عبر التبادل الحر.[2]

بحيث كان هدف تأسيسه تصب في مصلحة للدول الأعضاء لرفع مستوى التعاون و الاندماج من جهة و مواجهة الاشتراك الأوروبي و تحيات العولمة من جهة ثانية وكذا المنافسة الأمريكية لفرنسا و للأوروبيين في المغرب العربي.[3]

إن الفراغات الإستراتيجية التي خلفتها الحرب الباردة زادت من حدة التنافس الاقتصادي و الاستراتيجي بين أقطاب الاقتصاد العالمي، فجاءت أمريكا بمشروع "ايزنشتات " سنة 1997 ليهدف هذا الأخير إلى:

- ✓ إقامة شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المغرب لدعم أمن و استقرار المنطقة.
- ✓ أحداث فضاء للحوار بين الولايات المتحدة و المغرب حول السياسات و المسائل الاقتصادية

[1]– علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي من المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 19.

[2]– اليامين بن سعدون ، مرجع سابق، ص 139.

[3]– مرجع نفسه، ص 37.

- ✓ تحقيق الاندماج و التكامل بين الدول
- ✓ إرساء تعاون اقتصادي يقوم على التبادل الحر
- ✓ مباشرة اصلاحات واسعة.[1]

تحديات الاتحاد الأوروبي بشأن المتوسط

بالنظر إلى نتائج الأطر التعاونية بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط منها المغاربية تبدو متواضعة لأسباب ظرفية هيكلية و أسباب أخرى اقتصادية وإستراتيجية لأن أوروبا كفيلة بأن تحقق الأهداف و الغايات من التعاون الأورو متوسطي و ذلك من خلال إرساء الأمن و السلم و إقامة منطقة رفاه مشترك، بالنسبة لدول غرب أوروبا لتشكل استقرار منطقة المغرب العربي اهتماما بالغا خاصة في فرنسا وهم أربعة أطراف بمجموعة 5+5 و التي تظم إلى جانبها مالطا، مثلا أي طارئ قد يزعزع أمن و استقرار المغرب و ستكون أول المتأثرين أوروبا و ذلك للقرب الجغرافي و خدمة المصالح الأوروبية المشتركة.[2]

و بصفة عامة هذه هي الظروف الدولية التي ميزت الفضاء المتوسطي قبل و بعد الحرب الباردة فتنوع و تعدد المبادرات عبر الحوار في المتوسط كانت تسعى للتقارب المتوسطي و تفعيله كان لها الأثر في ظهور مجموع 5+5 للحوار و التعاون غرب المتوسط للاعتبارات والأهداف الآتية:

- ➢ بعث مسار مكثف للحوار و للتواصل اعتبارا للتطورات التي عرفتها أوروبا و منطقة المغرب.

[1]– ميلاد فتحي الحراثي، مرجع سابق، ص 109.

[2]– فؤاد نهرا و محمد مصطفى كمال، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 62.

- ارتباط دول غرب المتوسط بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط و الالتزام بالعمل في إطار ترقية السلم و التعاون في المنطقة.
- أخذ خصوصية منطقة المتوسط و تثمنها لجعلها منطقة فضاء السلم و الاستقرار و التعاون.
- اعتبار المسارين لكل من الاتحاد الأوروبي و اتحاد المغرب العربي مسارين للاندماج الإقليمي و حسن الجوار.[1]

فقد تضمنت الخطوط العريضة لإعلان روما ثلاث سلات"مجالات" أمنية و سياسية و اقتصادية بناء لاجتماعات دورية سنوية لوزراء الخارجية، فقد عقد الاجتماع الثاني في يومي 26و 27 لسنة 1991 حيث تم التأكيد على النقاط التي تناولها الاجتماع في روما بالتشديد على أهمية الديمقراطية و الحريات السياسية و الاقتصادية.[2]

إضافة إلى توفير الشروط الضرورية للحفاظ على الأمن الإقليمي كما ثبتت ندوة الجزائر جملة من المبادئ:

الحفاظ على أمن دول المنطقة

المساهمة في توطيد العلاقات و استقرارها

ترقية التنمية الاقتصادية و هذا ما دعت اليه الجزائر من خلال التمسك لمبادئ الأمم المتحدة و حل النزعات سلميا دون اللجوء إلى القوة.

و برمج اجتماع ثان في تونس ألا أنه لم يتم بسبب تأثير و تداعيات بعض الأحداث الإقليمية و الدولية مثل أزمة ليبيا مع الغرب خاصة ما يعرف "بحادثة لوكربي "و حادثة الطائرة الفرنسية، إضافة إلى انطلاق مسار برشلونة .

[1]– مرجع نفسه، ص110.

[2]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي، ص 231.

و يبقى الحدث الأهم في لقاءات 5+5 مجموعة لغرب المتوسط هو قمة تونس 2003 و بالطبع كان لهاته القمة دوافع و أسباب منها خيبة حيال عملي برشلونة، تفاقم الهجرة و عقم شبه تام في عملية السلام في الشرق الأوسط، كون الحوار متحرر الى حد ما من ارتباطات عملية السلام.

إذن فمنتدى 5+5 هو منتدى إقليمي للنقاش و التعاون و الاهتمام الشامل بالمصالح المشتركة لمجموعة من الدول.[1]

وأما انتهاء المؤتمر فقد تم بتوصل الأطراف المشاركة في الاجتماع إلى اتفاق إقامة شراكة متعددة الجوانب و ذلك أساسا في ثلاث مجالات:

أ/الشراكة السياسية و الأمنية: من أجل تحقيق الاستقرار و الأمن على أساس الاعتماد على آلية الحلول السلمية للنزعات و السيطرة على التسلح خصوصا أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى احترام العديد من المبادئ الأخرى، و لكن هذا بدعم الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط لهذه المبادئ خاصة مبدأ عدم الاستحواذ على الأراضي بالقوة، فهنا كان اختراق كبير لهذا المبدأ خاصة من طرف إسرائيل، و هذا ما يدفعنا إلى القول أن إسرائيل أفرغت إعلان برشلونة من مضمونه و حالت دون تطبيقه نتيجة الاستمرار المعادي للسلام و هذا رغم اعتراف دول الاتحاد الأوروبي بخطورة و ما تفعله إسرائيل و مسؤوليتها الكبيرة في إعاقة وضع الشراكة الأورو متوسطية.[2]

ب/الشراكة الاقتصادية و المالية: كذلك من أجل الاستقرار و الأمن في الازدهار و الرفاهية لدول المنطقة، ذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية و إقليمية متداخلة ووثيقة جعل العنصر الأساسي في هذه الشراكة، وتأسيس منطقة تجارة حرة بين دول الاتحاد و

---

[1]– عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي بين الافتراض و الواقع.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

[2]– حراث مصطفى، واجهة على العلاقات الدولية، مسار برشلونة و الأمن في المتوسط، **السياسة و القانون** ، الجزائر، مصلحة الطباعة، و النسخ للقوات البحرية، عدد 23، 2003، ص12.

دول المتوسط بحلول عام 2010و تعمل هاته الشراكة وفقا لمبادئ و أنظمة منظمة التجارة العالمية، ليصبح بعد ذلك أنهبإمكان المنتجات الصناعية دخول السوق المتوسطي دون أي رسوم و التوصل إلى إنشاء أو تأسيس أكبر منطقة تجارة حرة في العالم و تتجاوز أعداد المستهلكين حوالي 600 مليون شخص.[1]

ج/الشراكة الاجتماعية و الثقافية: ترتبط الشراكة الاجتماعية و الثقافية بعنصر مهم يتعلق بهوية و كيان الدول حيث تلتزم الأطراف تحت بنود هذه الشراكة بتطوير المصادر البشرية الإقليمية، إضافة إلى التأكيد على دور وسائل الإعلام بمختلف أنواعها و أشكالها في تعزيز الحوار بين الثقافات و الأديان و التقارب بين الشعوب و كذلك أهمية قطاع الصحة في التنمية وضرورة التعاون الجدي لتخفيف الهجرة و تحقيق تعاون حقيقي للحد من الهجرة غير الشرعية.[2]

مما سبق نحصل أن المبادرة من أبرز المبادرات الإقليمية وهي التي لها حظوظ و نجاحات كبيرة نظرا لعدة اعتبارات لأنها: .[3]

- ✓ تخص العديد من الدول.
- ✓ تخص منطقة منخفضة لحدة بؤر التوتر و منطقة استقرار نسبي عكس منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ مبادرة مرنة تعمل وفق أجندة أمنية محددة.

عموما فإن التفاعل بين الفاعل الجغرافي و المسألة الأمنية لأوروبا الغربية يرتكز في الجنوب " التهديدات الأمنية " للمساهمة في تفعيل هاته المبادرة

[1]– ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 88.

[2]– نفس المرجع، ص93.

[3]– وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 103.

خلاصة واستنتاجات

- ✓ إذن و في نهاية هذا الفصل نكون قد استخلصنا العديد من النقاط و هي الأهمية الكبيرة التي يكتسبها المتوسط عموما حيث أن لها ثقلا كبيرا على الصعيد الجيوسياسي باعتبار المنطقة تتوسط ثلاث قارات العالم أسيا، أوروبا، إفريقيا فهي منطقة مركزية في العالم، كما يكتسب أهمية اقتصادية بالغة إذ يمكنه احتلال مراكز متقدمة عالميا في هذا المجال، و كذا الأهمية الحضارية من خلال التنوع الفكري الديني و اللغوي، فنحن الأن أمام منطقة محورية بشكل مباشر على المستوى الدولي و هذا ما تم تبيانه في المضمون.
- ✓ أهم ما يميز الشراكة وفقا لمختلف الاتفاقيات الحاصلة منذ مسار برشلونة إلى غاية يومنا هذا، ذلك بالاهتمام بمختلف القضايا خاصة في ظل التطورات الراهنة و التهديدات الأخذة في النمو لصالح هذه الأطراف، الأمر الذي يحتم علينا الانتقال من التنظير الى التطبيق كمحور ثانوي إلا في المصالح الأوروبية، لاسيما جانبها الإنساني على غرار ظاهرة الإرهاب و المخدرات و الهجرة الغير شرعية خاصة ...الخ.
- ✓ يعتبر مسار برشلونة الإطار الأشمل و المرجعية الأهم في صيغة الشراكة إضافة إلى الخلفيات الجيو إستراتيجية لمسار برشلونة وفي ثنايا هذا المبحث التشابه الكبير بين السياسات خاصة من حيث المضمون.

الفصل الثالث

سياسة الجوار الأوروبي كبديل لفشل أهم سياسات التعاون الأورومتوسطي

الفصل الثالث :سياسة الجوار الأوروبي كبديل لفشل أهم سياسات التعاون الأورو متوسطي

تأثرت دول شمال و جنوب المتوسط بجملة من التحولات العالمية التي جعلت من التهديدات الأمنية الجديدة حقلا لسياسات التعاون الأمني بمستويات متعددة قد تستجيب للمصالح الخاصة لكل طرف كما قد تشترك في طموحات متنوعة، فالتعاون الأمني له عدة أشكال، نجاح التعاون بين الدول مشروط بتحقيق أهدافه، الذي لا يمكن تحقيقه إلا إذا توافرت رغبة و نوايا كافة الأفراد المتعاونة، فهاته الأخيرة ترتكز على علاقات قوة لا علاقات حق فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية كما يقول المفكر الإنجليزي "هوبز"، أما فيما يخص افتراضات الواقعية البنيوية فهي في التحليل على عكس الفكرة الأولى، إذ يؤكدون على أنه يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية في أفضل وجه عبر السياسات التعاونية بدلا من التنافسية، لذا فإن الأمن مشروط بالظروف السائدة في حينه [1]، حيث قدمت الهجرة الغير شرعية تحديا و فرصة في آن واحد أمام تعزيز الشراكة الأورو متوسطية و ذلك نظرا لاتصالها و تشابكها مع قضايا أخرى مثل البطالة و النمو الديموغرافي ... إضافة إلى المسائل الأمنية.

[1]– جون بيلس ستيفن سميث، المرجع السابق، ص 222.

المبحث الأول : الهجرة و تأثيرها على علاقات التعاون الاورو متوسطي

تعتبر الهجرة إحدى أوجه التفاعل الأورو متوسطي و عليه لابد من دراسة معمقة للظاهرة خاصة بعد ظهور عدة تهديدات جديدة مثل تجارة الاسلحة و المخذرات، الإرهاب و هذا ما زاد اهتمام الدول الأوروبية يدل على أن هاته الأخيرة لها مقاربة مفادها تحقيق تنمية شاملة في الجنوب المتوسطي "المغرب العربي خاصة " من أجل تفادي ظواهر الهجرة الغير شرعية و بالتالي تجنب انعكاساتها السلبية و عليه تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة .

المطلب الاول : المقاربة النظرية لدراسة الهجرة الغير شرعية

فيما سبق تطرقنا الى تعاريف الهجر الغير شرعية و هذا راجع الى تعدد جوانب الظاهرة فالاعتماد على المعيار الجغرافي فتعريفها هو أن يتنقل شخص أو جماعة من الناس من مكان اقامتهم للعيش في مكان أخر و هذا بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من أن تكون زيارة أو سفر دون الالتزام لقوانين و أعراف البلاد المراد دخولها مثل تأشيرة الدخول .

أما في الموسوعة السياسية تعرف على أنها كلمة تدل على الانتقال المكاني و الجغرافي لفرد أو جماعة.[1]

تعريف المعجم القانوني للهجرة: هي العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل.

ويعرف " GEORGE" المهاجر الذي بأنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الاصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها.

[1]– "الهجرة الغير شرعية الأسباب و الحلول "

http://www.imum-us.com

والعامل الأجنبي هو الشخص الذي ينتقا من بلده إلى بلد آخر من أجل العملة اللاجئ هو الذي يضطر إلى مغادرة بلده الأصلي بسبب خوفه على حياته.

تختلف دوافع الهجرة باختلاف أنواعها و هي :[1]

- ✓ الهجرة العمالية ذات طابع اقتصادي
- ✓ الهجرة السياسية ذات دوافع سياسية وأمنية
- ✓ الهجرة السكانية ذات دوافع ديموغرافية

المطلب الثاني: نظريات ظاهرة الهجرة الغير شرعية

تعددت و اختلفت الأطر التحليلية التي تحاول إعطاء مقاربات كاملة لظاهر الهجرة و حركة انتقال الأشخاص وهذا حسب أخصائيين في مجالات عدة منها.

1/ النظرية النيووكلاسيكية: تعود هاته النظرية إلى تطور الاقتصاد المزدوج و صاحبها "WaLewis" حيث أنه حاول تغيير الهجرة و تم التأكيد على الاختلاف الجغرافي في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي ومحدث و مسبب للهجرة الخارجية و هذا ما أدمج المقترب أي الهجرة كعامل مسير لحياة اقتصادية أحسن مقاربة بما هو عليه في البلد الأصلي، وفي هذا الصدد نجد أن الهجرة بمثابة استثمار قادر على إيجاد فائض إيجابي مفاده الفارق بين المداخيل في البلد الأصلي و المدخول المتحصل عليه في البلد المضيف مع احتساب النفقات الإضافية.

2/ نظرية التبعية:

في هذه النظرية أنها المقاربة التي تقوم علي أساس تطور الرأس مالية ويؤدي إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية متطورة و صناعية و دول أخرى محيطة يغلبها

[1]– عبد الله تركماني، إشكالية الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية "ازدواجية الخطاب الاوروبي "
http://www.mokarabat.com/s1442.htm

طابع التخلف و تربطها علاقات غير متكافئة تؤديبتبعية المحيط إلى المركز و ترى هاته النظرية بأن الهجرة هي عملية استغلال دول المركز لدول المحيط و هذا ما أكد عليه "سمير أمين"في قوله أن الهجرة هي عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة فيما يتعلق بهجر الكفاءات فدول المحيط تتحمل تكاليف باهظة على غرار تكاليف التكوين و التعليم و الصحة ...[1]

و تمكن بورتس"A– portes" عام 1981و ساسن"S sassen"عام 1988 من تطبيق النظرية المفسرة بذلك ظاهرة الهجرة الغير شرعية و تعود إلى توسيع نظام رأس مالي نحو دول المحيط و اختراق اقتصادها، التي بدورها تتبع اقتصاديات المركز أكثر فأكثر .

3/ النظرية الاجتماعية :

تحدثوا عنها في سوسيولوجيا الهجرات و الذي يعتبر أحد فروع السوسيولوجيا المعاصرة و ظهرت في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغوا و تطورت بأوروبا في السبعينيات من القرن الماضي، و تدرس هاته المادة تأثيرات المهاجرين و انعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما تتم دراسة الجوانب السلبية في حال عدم اندماج المهاجرين.

[1]– عبد الفتاح العموص، " المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية"، تونس، جامعة الصفاقس www.arabgeographers.net/vb/attachments/…/arab245/

إذ وجهت عد انتقادات كثيرة لهاته النظرية و اعتبارها إمبريقيه* تهتم بدراسة ووصف الهشاشة التي يعيشها المهاجر في البلد المستقبل .[1]

فهاته النظرية تدرس الجوانب الاجتماعية و الثقافية للمهاجرين مع التأكيد دائما على التمييز الذي تواجهه الجماعات المهاجرة ، وحسب السوسيولوجيين المفسرين لظاهرة الهجرة الغير شرعية ترتبط بالأبعاد التالية :[2]

- ✓ ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي و ينعكس ذلك ميدانيا "في صور أن المهاجرين الغير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.
- ✓ اختلال التوازن بين الوسائل و الأهداف مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات .

و عليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية " دوركايم Dorkym " إلى ثلاث أنواع :

---

[1]– " النظريات المفسرة للهجرة "

faculty.ksu.edu.sa/Dr.../Documents/النظريات%20الم...

"الإمبريقية :هي المذهب الذي يرى أن أصل معرفة هو التجربة، لذا يطلق Empircism عليه أحيانا المذهب التجريبي "

فالمقولة الأساسية لهذا المذهب هي أن الإنسان لا يمكنه أن يعرف إلا الأشياء التي هي نتيجة مباشرة للمشاهدة والملاحظة والتجربة. يترتب على هذا أن المعرفة القبلية غير موجودة أصلا أو أنها تكون مقصورة على الحقائق التحليلية، وهي الحقائق التي لا تعتمد مصداقيتها إلا على معاني الكلمات المستخدمة في التعبير عنها.

ونظرة المذهب الامبريقي هذه لأصل المعرفة أدت إلى ظهور نظرية في العلوم الطبيعية مؤداها أن العالم يتكون من مجموعة متشابكة من الأشياء وأن ما يربط هذه الأشياء بعضها ببعض ليس علاقات سببية حتمية، وإنما علاقات نظامية ترتيبية لا ترجع إلى أي سبب فوقي يملك مقدرة الأمور في هذا العالم ويغيرها إذا أراد ومتى أراد

ولقد بدأت مؤخرا دعوات من بعض علماء السياسة لنقل المفهوم الامبريقي والهدف المطبق في ميدان العلوم الطبيعية إلى ميدان العلوم السياسية

[2]– ندوة الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا نحو تعزيز التعاون الغربي الأوروبي تونس، مركز جامعة الدول العربية، 6-7 ديسمبر 2007، ص 10.

- الهجرة السرية وكونها انتحارا أناني و تحدث بسبب النزعة الفردية المتطرفة و انفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها.
- الهجرة السرية و كونها انتحاراإيثاري و تحدث هاته الحالة عندما يكون الفرد مرتبط ارتباط وثيق بجماعات متشبعة بفكرة الهجرة الغير شرعية .
- الهجرة السرية كونها انتحارا أنومي و يحدث هاته الحالة عندما

✓ تحتل النظم الاجتماعية و الثقافية و الأخلاقية في المجتمع

✓ تضطرب الحياة السياسية و الاقتصادية في المجتمع

✓ عندما تحصل هوة ثقافية تفصل بين الأهداف و الوسائل بين الطموح الشخصي و ماهو متوفر فعلا.

بالنتيجة تحصل من نظرية "دوركايم" في تفسيرها لظاهرة الهجرة السرية الى ان المهاجر يشعر بأنه غير قادر على الوصول إلى وسائل مشروعة لتحقيق أهداف التي وضعها المجتمع لأفراده بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية أو لأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية فيجبر على الانسحاب وهذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية .[1]

4/ نظرية الطرد و الجذب : تعد هاته النظرية من أبرز النظريات المفسرة للهجرة و قد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال و تعد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة و المستقبلة للمهاجرين .

وقد أعتبر "بوج" أن سمتي الطرد و الجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين و البلدان المستقبلة بمتغيرات تساعد على اختبار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان إلى أخر، و تتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر و الاضطهاد العزلة أما عوامل الطرد القوية تتمثل في المجاعات، الحروب و الكوارث الطبيعية، كما يمكن ان

[1]– سعد رشيد، واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر من منظور إنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012، ص 29.

تكون عوامل الطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء و الموارد الأخرى، أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المضطردة على العمل في بعض القطاعات و المهن فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها عن تلبية الطلب إضافة إلى عامل الشيخوخة و هذا ما يؤديإلى انكماش العمل و زيادة عدد الخارجين عن سوق العمل .[1]

5/ **نظرية تخطي الخدود الدولية :** تعرف هاته النظرية "*عابري الحدود القومية*" و تتخذ الهجرة بموجب هاته النظرية بصفتها عملية اجتماعية حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية و السياسية و الثقافية و يؤكد على تضييق المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد و الجذب من خلال تحسين وسائل الموصلات من أجل تسهيل تحركات السكان .

وقد برزت هاته النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقاتهم بمجتمعاتهم الأصلية حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي وفقا لثلاث أليات :[2]

أولا: عندما يعود المهاجرون لمجتمعاتهم الأصلية أومن خلال إرسال بعض الأشخاص المهاجرين لأشرطة فيديو و خطابات و محادثات لأهلهم.

ثانيا : عندما يتحدث المهاجرون مع أعضاء أسرهم .

ثالثا: عندما يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما معرفة خاصة أو يتصل كل منهما مع الأخر من خلال الحالة الاجتماعية.

[1]– "النظريات المفسرة للهجرة"، مرجع سابق.

[2]– يوسف صباح، "البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة"، **مجلة المفكر**، مجلد 17، عدد 02، 1990، ص 101.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة الغير شرعية

تقسم الهجرة الغير شرعي الى مناطق جاذبة و هي دول الاتحاد الاوروبي و مناطق دافعة "طاردة " دول جنوب المتوسط منها :[1]

أسباب اقتصادية: تتشكل هاته الأسباب أساسا في الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و التي لها دور كبير و حاسم في عملية الهجرة فهناك مستويات متباينة بين الدول الاصلية المستقبلة مثلا مستوى الدخل للمعيشة حيث نجد أن المهاجر دوما يعاني من البطالة و انخفاض مستوى الدخل أو المعاناة على المستوى الاجتماعي الصحي التعليمي و ما يدفع هذا الاخير لعملية الهجرة من أجل البحث عن واقع أفضل على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ففي المجال المتوسطي نجد اختلافا في مستوى التقدم الاقتصاديو الاجتماعي وهذا فيما يخص المستوى الفردي و الوطني بين الضفتين الشمالية و الجنوبية و هذا ما يشكل عاملا مساعدا على الهجرة نحو الشمال .

فإذا تكلمنا عن بلدان المغرب العربي عامة نجد وضعها الاقتصادي غير مستقر و بالتالي مشجع على الهجرة و هذا ما نلاحظه من تعطل اقتصادي متمثلا في بطالة الفقر و المديونية وهذا حسب الاستاذ (تابينو Tapino) فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي .

وهذا الجدول يوضح أجزاء المقارنة على مستوى الدول المغاربية و هي الدول المعنية بالهجرة في الفضاء الأورومغاربي مع كل من فرنسا إسبانيا ايطاليا بالاعتماد على السكان الناتج الوطني الخام للفرد و لتتضح لدينا الفوارق التي لها القدرة أن تكون دافعا للهجرة .[2]

---

[1]– عبد الواحد أكمير، "الربيع العربي و الهجرة الغير قانونية في البحر الابيض المتوسط"، **المستقبل العربي**، الرباط، العدد 29،2013، ص33.

[2]– سمير محمد عباد، " الهجرة في المجال الأورو متوسطي العوامل و السياسات ،مصر ،القاهرة، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2003، ص04.

شكل رقم 01:

الدولة	عدد السكان الف نسمة	الناتج الوطني الخام PNB مليون دولار أمريكي	الناتج الوطني الخام للفرد PNB دولار أمريكي
فرنسا	58.607	1.541.630	21.210
الجزائر	29.313	927.43	4.250
الفرق	29.294	1.497.703	17.960
إسبانيا	39.323	569.637	15.960
المغرب	27.310	34.380	3.210
الفرق	12.013	535.257	12
إيطاليا	57.523	1.160.444	20.100
تونس	9.215	19.433	5.050
الفرق	48.308	114.1011	15.050

المصدر: سمير محمد عباد، الهجرة في المجال الاورو متوسطي العوامل و السياسات، ص.05

2/ مشكلة البطالة : من أكبر الأسباب الدافعة للهجرة، فطلب العمل هو أحد أهم الدوافع الأساسية التي تؤدي بفئة من العاطلين عن العمل إلى الهجرة و تعتبر إشكالية البطالة إحدى السمات الأساسية لاقتصاديات الدول المتقدمة أم المتخلفة غير أننا نجد هذه الإشكالية تتزايد بالنسبة للدول النامية بشكل رهيب مثلا الجزائر بلغت نسبة البطالة 26.4% و المغرب 17.8 %وتونس 15.8% في المقابل بلغت نسبة البطالة حوالي 8 % في دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفسر لنا الهجرة المغاربية لدول الاتحاد الأوروبي.[1]

[1]– البطالة ببلدان المغرب العربي، متحصل عليه من :

http://www.magrfa.com /cocon/ow/html.featones/2005/10/17 feature-01.

شكل رقم 02:

الدولة	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	تونس	المغرب	الجزائر
نسبة البطالة	11.6	12.3	22.7	17.8	22.3	29.4

المصدر:تقرير حول العمل في العالم جنيف 2000

و لم تشهد هاته النسب تغييرا في السنوات اللاحقة فبقي الأداء الاقتصادي للدول المغاربية عموما ضعيفا و نحن هنا نتحدث عن البطالة حيث بقيت مستوياتها مرتفعة في الدول المغاربية في سنة 2000.و الشكل "3" يوضح ذلك

الدول	الجزائر	المغرب	تونس
معدل البطالة	33%	19%	15.6%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات بمديرية الإحصاء " المعهد الوطني بتونس"

سنة .2000

4/**الاختلافات الديموغرافية** : يظهر النمو الديموغرافي في أوروبا و البلدان المتوسطية خاصة العربية اختلافات جديدة و هذا على المستوى النمو الديموغرافي أم على مستوى الهرم العمري فالملاحظ ان القضية الديموغرافية تراجع سكاني و اتجاه المجتمع المدني نحو الشيخوخة و العكس صحيح بالنسبة للدول الجنوبية و المغاربية تحديدا أي أن هناك نمو سكاني و اتجاه المجتمع المغاربي نحو معدلات عمر منخفضة، فإذا تحدثنا عن الجانب الأوروبي نلاحظ أن أوروبا لم تعد قادرة على تأمين عددها السكاني فإسبانيا مثلا سنة 1998 كان فيها 346.427ولادة من أباء و أمهات إسبان مقابل 357.150 حالة وفاة عام 2004 .

وبعد التوسع الأوروبي كان عدد سكانها 378 مليون نسمة أي 62% من سكان العالم، 17 % تجاوز 60 سنة و 25%فقط من الشباب دون العشرين، أما في ما يخص الطرف الجنوبي فإن العكس هو الميزة الأساسية في موضوع زياد الديموغرافية و عليه فإن

الفرق بين النمو السكاني في دول الشمال و الجنوب في تزايد مستمر منذ الحرب العالمية الثانية 1945 و كان سكان الضفة الشمالية يمثلون 2/3 من سكان المنطقة المتوسطية و انخفضت هاته النسب عام 1985 ليصل سكان أوروبا 1/2 سكان المنطقة لتصل إلى 3/1 سنة 2025 .و إن بقي النمو الديموغرافي في الضفة الجنوبية مرتفعا بنفس الوتيرة برغم كل هذا فلا يزال موضوع الهجرة يحدث ضجة و نقاشات سياسية متعددة و يطرح تساؤلات حول مدى استطاعت الدول الجنوبية لسد هذا العجز لدى الدول الأوروبية .[1]

5/العوامل السياسية : تعتبر الأسباب السياسة إحدى أهم أسباب الهجرات في وقتنا الحالي و هذا ما شهدناه في الفترة الأخيرة خاصة حيث أن هناك هجرات كثيفة وهذا على الصعيد الفردي أو على الصعيد الجماعي، حيث أن عدم الاستقرار السياسي و الناتج اساسا عن الحروب الاهلية و النزعات و انتهاكات حوق الانسان بسبب التوجهات العرقية و الدينية يعد سبب أساسي للهجرة حيث أن الأفراد و الجماعات في هاته الحالة يبحثون عن مناطق أمنة و كثيرا ما تكون في هاته الحالة أمام هجرة اضطراريةأوما سمي باللجوء السياسي.[2]

و تعتبر المنطقة المغاربية منطقة مهمة سواء على صعيد الاستقبال أو تصدير اللاجئين و هذا بسبب عدم الاستقرار الذي تواجهه المنطقة ككل، حيث تؤكد الإحصاءات أن بلدان المغرب العربي استقبلت من 65000 إلى 80000 مهاجر سنويا أي ما يعادل حوالي 80% كما أن المنطقة تعاني أزمة سياسية خانقة لا مثيل لها منذ الاستقلال و هذا بسبب إخفاق هذه الدول في تحقيق العدالة في المنطقة المغاربية بحيث تعتبر هاته الأخيرة مصدرا مهما للدول الأوروبية وهذا نظرا للظروف السياسية التي تعرفها المنطقة .

[1]– أسباب الهجرة الغير شرعية في أوروبا

www –aljazaera.net/speciatfiles/pages/40/65cc541a

[2]– وليد الشيخ، أوروبا و قضية الهجرة... معضلة الامن و الاندماج، السياسية الدولية، القاهرة، عدد 165، 2006، ص 70.

6/ الأسباب التاريخية: تعتبر هجرة الشمال الافريقي و خاصة دول المغرب العربي باتجاه أوروبا إلى عصر الاستعمار الفرنسي لشمال المنطقة فقد شهدت تلك الموجات خاصة من الجزائر فرنسا و كانت أكبر موجات هاته الهجرة قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى، و شهدت فترة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية ارتفاعا لمعدلات الهجرة خاصة فرنسا التي شهدت نموا ملحوظا في اقتصادها، ونذكر بأنه حوالي 175 ألف جندي و الأولى 50ألف عامل في فترة الحرب العالمية الأولى، من شمال إفريقيا معظمهم جزائريين .

للتذكير فإن فرنسا و من أجل تشجيع المغاربة على الهجرة إليها في تلك المرحلة و التي تميزت بحاجة الدول المستعمرة عامة و فرنسا خاصة إلى أعداد كبيرة من اليد العاملة مثل "مناجم و مصانع، زراعة "حيث قامت فرنسا بسن قانون عام سنة 1914 يشجع على الهجرة التلقائية.[1]ومن ثم تأسيس مصلحة عمال المستعمرات و التي ساهمت في نقل حوالي 500000 مغاربي، وعليه فإن السبب التاريخي مهم جدا في عملية الهجرة وهذا ما لاحظناه بالنسبة للدول المغاربية و اتجاهات هجرة مواطنيها نحو فرنسا خاصة و الاتحاد الأوروبي عامة فالظاهرة الاستعمارية تحدد شكل كبير لاتجاهات الهجرة و هو أمر موجود في كل الدول المستعمرة إلا أن هناك دوافع و أسباب أخرى تؤدي للهجرة الغير شرعية و فالعامل التاريخي هنا وحده لا يفسر لنا هاته الظاهرة .[2]

المطلب الثالث : أهمية الهجرة الغير شرعية و تأثيرها على العلاقات الاورو مغاربية

تعتبر الهجرة إحدى الظواهر الاجتماعية القديمة، فهي عملية مستمرة ولا يمكن إطلاقا وقفهاو هو أمر واقع، فرغم أن دول الاتحاد الأوروبي تعمل جاهدة على حصر

[1]– محمد محمود السيد، الهجرة الغير شرعية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3554، 2011.
www .elhiwar org /debat /showaartasp §aid =284448

[2]– أحمد أقلال الدواعي التاريخية و الاجتماعية للهجرة المغربية، أكاديمية المملكة المغربية، هجرة المغتربة الى الخارج، ندوة منشورة، الرباط، 2000.
http://kroha.wordpress.com

الهجرة بشكل كبير غير أنها تبقى عاجزة عن وقفها أو حتى التقليل منها إذن فهي عاجزة أمام وقفها أو حتى التقليل منها إذن فهي أمام إخفاق سياسات غلق الحدود القائمة منذ عام 1947 فالهجرة مستمرة سواء بأشكال شرعية أو غير شرعية من خلال هاته الحتمية فنحن أمام أهمية بالغة لهذه الظاهرة، ففيما يخص أهمية و حساسية الموضوع على مختلف الأصعدة خاصة منها الاقتصادية، فالهجرة تلعب دورا هاما من خلال التحويلات المالية المعتبرة التي تكون مصدرها الدول الأوروبية خاصة الدول ذات محدودية اقتصادية فلو نظرنا مثلا للمغرب أو تونس لتبين لنا النسبة الكبيرة التي تمثلها هذه التحولات المالية و أهميتها في الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول.[1]

فبعض المفكرين يؤكدون على أن الهجرة هي امتزاج ثقافي والذي من شأنه أن يكون خير دعاية إشهارية للتعريف بثقافات و شعوب المنطقة و كذا رواية أطراف المنطقة الأورو مغاربية لبعضها البعض فانطلاقا من المعطيات الأولية و التي غالبا ما يكون أساسها العامل الثقافي فلسوء الحظ فإن سياسات الهجرة المتبعة من طرف دول الاتحاد الأوروبي ساهمت في ازدياد الحقد تجاه المغاربة في الدول الأوروبية خاصة مع انتشار اليمين المتطرف في جل الدول الأوروبية، وعليه فإن الهجرة جنوب المتوسط تمثل أهمية بالغة للدول الأوروبية أما بالنسبة للدول الأصلية فإن أهميتها تراجعت مقارنة بسنوات السبعينات وهذا ناتج لاستقرار الجالية المهاجرة في الدول الأوروبية و كذا تدهور الأوضاع عموما في المنطقة .[2]

تأثير الهجرة الغير شرعية على العلاقات الأورو مغاربية

[1]– توفيق حكيمي، ملتقى العلاقات الاورو مغاربية الجزء الأول.

محاضرات العلاقات الاورو مغاربيةWww.acadimia...edu2083440/01

[2]– واقع و أفاق العلاقات و الإطار القانوني للعلاقات الأورو مغاربية.

http://groupegoogle .com .from/ topicfayed61

قبل التطرق إلى تأثيرات الهجرة الغير الشرعية على العلاقات الأورو مغاربية بعد الإشارة الى السياسات المتوسطية من أجل التخفيف في هاته الظاهرة و ذلك من خلال : [1]

- ✓ مساعدة المهاجرين في العودة لبلدهم الأصلي
- ✓ تكثيف التعاون في مراقبة و إيقاف الهجرة
- ✓ التعامل من أجل التنمية

فهذا الأخير أكثر واقعية من أجل معالجة تداعيات هذه الظاهرة، أما فيما يخص التأثير على العلاقات بشكل عام، فمثلا العلاقات الجزائرية الفرنسية تعرض حوالي أربعة ألاف مهاجر جزائري لمعاملات لا إنسانية من طرف الشرطة الفرنسية، حيث كان هناك موقف جزائري قوي من خلال الاحتجاج و الإعلان عن وقف الهجرة نحو فرنسا، كما أنه عام 1968 وقعت الحكومتان الجزائرية و الفرنسية اتفاقا للسماح بهجرة 35 ألف عامل جزائري سنويا يتمكنون من الإقامة بمجرد حصولهم على عمل.

وفي ذات السياق نستنتج أن التأثير في العلاقات مستمرة الى يومنا هذا، فقد زاد تأثير الهجرة على العلاقات بين مختلف دول المنظمة و هذا من خلال ظهور حركات اليمنية المتطرفة المعادية للأجانب و الجالية العربية المسلمة في أوروبا وقد تمثل ذلك في العديد من القضايا في هذا الاتجاه .كما استنكرت دول الجنوب عامة والدول المغاربية خصيصا إيواء الدول الأوروبية للعناصر المتطرفة باسم حق اللجوء السياسي وهذاما حدث بين الجزائرفرنسا

[1]– سمارة فيصل، البعد الإنساني للشراكة الأورو مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط 1995_ 2008، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع تنظيمات سياسية و علاقات دولية، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013، ص 127.

غير أن الدول الأوروبية و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أدركت الدول الأوروبية خطر الجماعات عليها و أصبحت تعمل في إطار تعاون مع الدول المغاربية في هذا المجال.[1]

إذن و تدريجيا صارت الهجرة أحد العوامل المؤثرة بصفة مباشرة على العلاقات بين الدول الأوروبية من جهة و الدول المغاربية من جهة ثانية .

وعليه فإن الشراكة الأورو مغاربية عموما تتأثر بهذه الظاهرة، الأمر الذي دفع الدول المعنية بضرورة وضع إطار متكامل من أجل حلول حقيقية للتأثيرات الناجمة عن هاته الظاهرة فينص ميثاق برشلونة في المحور المتعلق بالشراكة الاجتماعية و الثقافية على التزام الشركاء بالعمل من أجل تطوير الموارد البشرية و التفاهم بين الثقافات و المبادلات بين المجتمع المدني و على الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم فتضمن الاعلان الاعتراف بأهمية الهجرة في التعاون بين الأطراف مع ضرورة التعاون من أجل التقليل من الضغوطات الناجمة عن الظاهرة من خلال وضع حلول لازمة للحد من هاته الظاهرة .[2]

من هنا نفهم أن سبب إدراج ظاهرة الهجرة و تنقل الأفراد ضمن الجوانب الاجتماعية وليست الاقتصادية فهذا الأخير للمشروع هدفه تحرير المبادلات التجارية و إدراج مسألة تنقل الأفراد ضمن هذا الجانب قد يضع دول الاتحاد الأوروبي أمام المطالبة بالأفراد لليد العاملة و ذلك لغرض حرية التنقل و بالتالي فتح المجال أمام الهجرات القادمة من الجنوب وهو مرتبط بالدول الأوروبية .

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية و اللجوء السياسي، الطبعة الأولى ،مصر ، القاهرة ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص32.

[2]– عبد المؤمن مجذوب، "ظاهرة الهجرة السرية و الإرهاب و أثرها على العلاقات الاورو مغاربية"، **دفاتر السياسة و القانون**، بيروت لبنان العدد 10، 2014، ص 306.

المبحث الثاني :مسار برشلونة بين طموحات النجاح و فشل الواقع

جاء مشروع برشلونة كإستراتيجية للاتحاد الأوروبي ليجدد على ضوئها علاقات التعاون في حوض المتوسط التي كانت قائمة على أساس الاتفاقيات الموقعة في السبعينات إذ بادرت أوروبا على تغيير نمط التعاون الذي كان مسيطرا وفق للبرنامج القديم حتى وصفها البعض بأنها مبادرة من أجل بناء اتحاد إقليمي جهوي ينتظر للتحول إلى تكتل اقتصادي، إضافة إلى أن عملية برشلونة وضعت أسس جديدة للعلاقات الإقليمية في المنطقة هذا ما يمثل تحولا كبيرا فيها إضافة إلى تحولات في العلاقات بين ضفتي المتوسط الغير متوازنتين نظرا للهوة التي تميز الشمال المتوسطي عن جنوبه، و لتجسد هذه الهوة و تقريب الشعوب و الثقافات برفع مستوى التبادل التجاري لأجل تحقيق الطموح و الغايات لغرض الالتزام بتلك الأسس و تحقيق الأهداف المسيطرة لتعزيز الديموقراطية و الحكم الراشد و كذا حقوق الإنسان .[1]

المطلب الأول : البعد الاقتصادي في الشراكة الأورو مغاربية

نتطرق في هذا العنصر بالتحديد إلى الجانب الاقتصادي في مسألة التعاون بين الطرفين الأوروبي و المغاربي فكما سبق و تطرقنا إلى العملية التي كانت شاملة في محتواها أو بعبارة خرى تم التطرق إلى مختلف المواضيع ذات أهمية و تأثير على مجرى العلاقات بشكل عام و منذ ثم الاتفاق على إقامة شراكة أورو متوسطية، ثم تناولنا بإسهاب المحور الاقتصادي، حيث أن مؤتمر برشلونة عام 1995 وضع مجموعة من الأهداف التي كانت من الضروري تحقيقها، ومن بين هاته الأهداف تحقيق منطقة مزدهرة اقتصاديا يسودها الرخاء مع ضرورة تحقيق تنمية الشاملة لكل الأطراف المشاركة إضافة إلى إقامة منطقة تبادل اقتصادي للتجارة الحرة في حدود 2010 وهو

[1]- مصطفى صايج، الاتحاد الأوروبي خلفيات و سناريوهات، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، عدد01، 2008، ص 09.

مالم يتحقق لحد الآن.[1] وعليه فإن هذا المحور بالتحديد له نصيب المحادثات التي تجمع الضفتين أي منذ نيل الدول المغاربية استقلالها كان التركيز الأساسي منصبا حول ضمان الامتيازات للدول الأوروبية وكذا مصالحها الاقتصادية في المنطقة المغاربية و هذا ما تجلى من خلال مختلف المعاهدات الموقعة بين الأطراف .

إذن فالتاريخ يؤكد بأن أطراف الشراكة الأورو مغاربية ركزت كثيرا على الجانب الاقتصادي و جعلته من الأولويات الرئيسية في هاته العملية إن لم نقل الأولوية رقم واحد و هذا ما تؤكده الوثائق و كذا الواقع، على سبيل المثال من مظاهر الشراكة الأورو مغاربية حرية تنقل السلع وفق منظمة التجارة الحرة المزمع إنشاءها بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية.

فنلاحظ أن أنظمة الطرف الأوروبي تتعامل بنوع من الأنانية في محاولة تحقيق أقصى حد ممكن من المصالح الاقتصادية ولو على حساب الطرف المغاربي، كما أن منظمة التجارة الحرة تواجه مشكلتين كبيرتين هما :[2]

- ✓ الفروق الضخمة بين مستويات التنمية في الشمال و الجنوب
- ✓ سياسة الحماية للمنتجات الزراعية و هذا ما جاء في مضمون السياسة الزراعية المشتركة و ما يؤثر سلبا على الدول المغاربية التي تعتمد في صادراتها على الموارد الزراعية .

إذن فإن الشراكة المقرر إنشاءها بين الطرفين الأوروبي و المغاربي لا يخلو من قيود تتعلق خاصة بمبدأ تحرير التجارة و كذا تحقيق تنمية متوازنة للدول المغاربية و هو يعد شرطا لإنشاء منظمة السلام و الاستقرار للمنطقة الأورو المغاربية .

---

[1]– جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب الغربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الجزائر، العدد04، 2014، ص03.

[2]– عبد الله تركماني، العرب و الشراكة الاورو متوسطية، تاريخ التصفح 19 أفريل 2016 على الساعة 43: 14
http://www.mokarabat.com/s977.htm

- **أولا:** مجموعة من القيود تتعلق بحرية التجارة و إن كان تدريجيا لتضع الأنظمة الاقتصادية الناشئة للدول المغاربية في مواجهة غير متكافئة مع نظيراتها الأوروبية و هي الأنظمة المتقدمة صناعيا و ماليا، ولم يعرف الاقتصاد أبدا إلا بعد نجاح نماذج الشراكة الكلاسيكية بين الشمال و الجنوب . فكثيرا ما تبين عدم توازن و عدم المساواة في التبادل التجاري حيث تكون حركة التجارة على حساب الدول الضعيفة و لصالح الدول الكبرى وهذه هي حقيقة ثانية أكدت نظريا التجارة الدولية الكلاسيكية و الحديثة بالحديث عن ميزاتها النسبية أي تحقيق حد كبير من المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تحرير التجارة لصالح جميع الأطراف المشاركة .
- **ثانيا:** القيد الذي يواجه مشروع الشراكة الجديدة يتعلق بخلق ظروف ملائمة لتنمية مستدامة و متوازنة للشركاء الجنوبيين وهو شرط أساسي لبدء عهد السلام و الاستقرار في كافة أرجاء المتوسط، ففكرة إنشاء منطقة ازدهار مشتركة في ظل الاقتصاد الحالي و المقصود في الواقع ليس المشاركة في الازدهار بل اعتراف الطرف الأوروبي بحاجة الطرف الاخر للنمو و الرخاء و هذا من أجل المحافظة على أمن و استقرار المنطقة كلها.[1]

و عليه فإن البلدان الأوروبية و بناء على محاولتها لخلق منطقة تجارة حرة فهي تعرض البلدان المغاربية لمنافسة مدمرة و هذه العملية تعني هياكل إنتاج هذه الأخيرة لمنافسة قاتلة في وجه الفيض الرأس مالي .

إذن فإن لعبة المصالح تجعل الدول الأوروبية من الصعب أن تعترف بهذه الحقيقة كما أنها ألية لتحديد البضاعة في حالة الشراكة بين الأعضاء "cee" سابقا لا يمكنها أن تتكرر في حاله الشراكة الأورو متوسطية و هذا ناتج عن الهياكل الانتاجية العاجزة عن

[1]– أحمد فتحي سرور، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الاورو متوسطية، مجلة قضايا و أراء، العدد 42863، 2004.

http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/4/14/OPIN11.HTM

الاستجابة لمتطلبات كل مرحلة و الدليل على ذلك اتجاه مستويات التنمية بين ضفتي الشراكة عام 2010 و هذا فارق كبير بين هياكل الانتاج و أن مختلف التجارب التي قامت بها المجموعات في كل من أمريكا الجنوبية و أسيا و إفريقيا باءت بالفشل إضافة إلى تجربة السوق العربية المشتركة ، و عليه فالجانب الاقتصادي كما سبق ذكره يمثل أحد الأبعاد الأساسية لملف الشراكة الأورو مغاربية و تحقيق الأهداف المتاحة في هذا المجال يكون أسمى من المجالات الاخرى .[1]

المطلب الثاني البعد السياسي في الشراكة الاورو مغاربية

سبق و أن أكدنا عن أهمية البعد الاقتصادي في التعاون الأورو مغاربي أما الأن فنحن بصدد التأكيد عن البعد السياسي و الأمني فهو كذلك يعتبر أحد أهم الأساسيات التي بنيت عليها هاته الشراكة، فكلا الطرفين سواء الأوروبي أو المغاربي كانا يهدفان الى تحقيق أقصى المنافع في هذا المجال من خلال الانضواء تحت الإطار العام للشراكة و هذا لم يكن وليد الصدفة و أنأهمية هذا المحور بالنسبة للتحديات الحقيقية التي تعيشها المنطقة ككل في هذا الجانب، تتمثل في أهداف الشراكة الأورومغاربية وهي :[2]

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و كذا الالتزامات التي ينشرها القانون الدولي
- احترام حقوق الانسان و الحريات و ضمان الممارسة الفعلية و الشرعية لهما
- احترام التعددية و التنوع في المجتمعات المتوسطية
- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء وفق لأحكام القانون الدولي
- تعزيز التعاون لمواجهة التهديدات الأمنية بصفة عامة و الهجرة السرية خاصة

[1]– أحمد فتحي سرور، مرجع سابق.

[2]– محمد مطاوع، مرجع سابق، ص 63.

- انشاء منطقة استقرار و سلام في منطقة المتوسط حيث أن التركيز على هذا الجانب خاصة في أن الطرف الأوروبي يعمل على تطبيق مقاربة أمنية بحتة في الفضاء المتوسطي ككل، من أجل بناء أوروبي خالي من التهديدات القادمة من الجنوب هذا ما يزيد من شكوك الدول الجنوبية حول الرؤية الأوروبية في عدة ملفات مشتركة و بالتالي فنحن أمام غياب ثقة حقيقية بين أطراف الشراكة و هذا ما يؤثر سلبا على كل أشكال التعاون و خير دليل على هذا الحكم هو إضفاء الطابع الأمني على العديد من القضايا و التي كان من الأجدر وضعها ضمن السلات الأخرى .[1]

كما أن أغلب اللقاءات التي جمعت بين قادة هذه الدول كثيرا ما كانت تعتبر المشاكل الأمنية أولوية كبرى في عملية الشراكة، كما أن حجم المساعدات المالية المقدمة للدول المغاربية والمتعلقة بالشق السياسي و هذا ما يوحي بالأهمية الفائقة التي يحتلها هذا البعد [2].

إذن أوروبا تركز على الجانب الأمني الذي يهمها (الهجرة، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل)، فمثلا الجانب العربي المتوسطي يهمه الكشف عن عمق التغيير في الموقف الأوروبي من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، بالتالي التسوية العربية الإسرائيلية ذلك باعتبار أنّ القضية الفلسطينية تحتل مركز هذه القضايا. ومهما تبدلت أشكال هذا البعد من الشراكة، وتعددت أطرافه، فلا يمكن عزله عن تيارات السياسة الدوليةوالصراع بين القوى السياسية والاقتصادية في العالم. ذلك لأنه في نهاية المطاف يرمي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في الفضاء الأورو متوسطي والتي تتركز فيها مجموعة واسعة من المصالح الأوروبية والعربية.[3]

[1]– لطفي عامر، البعد السياسي و الامني للشراكة الاورو متوسطية ، المستقبل العربي، عدد 340، 2007، ص 113.

[2]– علي الحاج، مرجع سابق، ص 202.

[3]– عبد الله تركماني، مرجع سابق.

المطلب الثالث : تقييم مسار برشلونة

انعقد مؤتمر برشلونة يومي 28/27 نوفمبر 1995 حيث ضم وزراء خارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و عددهم خمسة عشرة وزيرا، يمثلون كل من الدول التالية فرنسا، إسبانيا، البرتغال، ألمانيا، لوكسمبورغ، بلجيكا، بريطانيا، السويد، الدنمارك، اليونان، فنلندا و النمسا، إضافة إلى وزراء ثماني دول عربية وهي المغرب، تونس، الجزائر، مصر، سوريا، الاردن، و فلسطين، إلى جانب مشاركة بعض الدول المتوسطية الأخرى و هي قبرص مالطا و تركيا و إسرائيل حيث تبنى المؤتمر جدول أعمال شامل استهدف مناقشة و تحليل مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك للتوصل إلى تدعيم الروابط و العلاقات القائمة بين الطرفين في مختلف المجالات السياسية الأمنية الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية...الخ.

هذا بهدف إقامة منطقة أمن و استقرار في المتوسط عبر الحوار و التعاون و قد توصل هؤلاء في اجتماعاتهم إلى جملة من الإجراءات المستمدة إلى حد كبير من تجربة مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا، لكنها تبقى محدودة بسبب مأزق عملية السلام في الشرق الأوسط والذي حال التوسع و التعمق في إجراءات جديدة بسبب الرفض العربي فكان حدث تغير في المفردات المستخدمة ثم التخلي على اجراءات الثقة لصالح الشراكة إذ يعبر هذا الاختلاف عن التراجع السياسي من حيث الطموح.[1]

يعتبر عقد مشروع الأورو متوسطي أملا كبيرا من أجل بناء شراكة فعلية و فعالة تساهم في استقرار المنطقة خاصة و إن كثير من القوى التي لها وزن في الساحة الدولية شاركت فيه و ظهر من خلاله الدول التي لها نية في تحقيق المحاور التي حملها الإعلان الذي ظهر بعد أكثر من عشر سنوات من ميلاده أي انه فشل في تحقيق حل

[1] جمال شلبي ، مرجع سابق ، ص101.

الأهداف التي سيطرت في ظل وجود عدة أسباب أعاقت هذا المسار و بعضها متعلق بوضعه حيز التنفيذ.[1]

فإذا بدأنا بتنفيذ المسار الأورو متوسطي فالانطلاقة من الحكم أن الخلط الذي يحيط بتعريفه و حدوده حيث أن التعريفات و الرؤى العديدة التي تعطي له التمتع بالصيغة السياسية المتكاملة تجاه البحر الابيض المتوسط، خاصة و ان هاته المنطقة يطغى عليها طابع تعدد الثقافات و تاريخيا أنها مهدا للصرعات الدينية و من جانب حدوده فإن التسمية التي أطلقت عليه توحي بأن الشراكة سيتم بناءها بين الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط فيتضح فيما بعد أن هناك دول لا تطل عليه مع أنها طرف في المشروع مثل موريتانيا و البرتغال و كيلينا والتي تم استثناءها رغم اعتبارها دولة متوسطية [2]، أي أن المنطقة لا تحتوي على عوامل حقيقية تربطها و تقوي بذلك مسار برشلونة ليبقى العامل الوحيد الذي يجمع أطرافه هي المصلحة المشتركة التي زادت من عقم المشروع و ليس تفعيله .

فإذا كانت عيوب المشروع الأورو متوسطي قد ظهرت شيئا فشيآ فإن الذكرى العاشرة لميلاده قد فجرت كل عيوبه و جعلت العديد من البلدان الجنوبية، التي أصبحت عشر دول بعد انضمام قبرص و مالطا إلى الاتحاد و نقاطع القمة المنعقدة في برشلونة عام 2005 ذلك لأن المدة التي عاشها المشروع اتسمت بخروج توجهات عن السياسات المحدودة فيه و هو ما أعاق عملية تجسيده على أرض الواقع خاصة في ظل التماطل الأوروبي، أدى ذلك إلى تذبذب اللقاءات وأصبحت في شكل حوصلة أعمال لا تحمل أي طابع للالتزام .

---

[1] - عبد الوهاب بن يخلف ، العلاقات الأوروبية ، استراتيجيات شركة شراكة أم توظيف ،**مجلة الدراسات الاستراتيجية** ،الجزائر ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2008،ص 16.

[2] – "اعلان برشلونة"

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان Anhri.net/docs undocs/pds

أما السبب الرئيسي لانسداد المشروع فيرجع أساسا إلى أزمة الشرق التي يستحيل حلها مع نفس موقف إسرائيل كذلك بعض القضايا الشائكة مثل الطلب الروسي بالوصول إلى المياه الدافئة و المطالب المتعلقة بتجربة التنقل بين الضفتين الشمالية و الجنوبية التي تطرقت إليه قمة فاليت (Valitte) و لكن بصعوبة حيث أعادت التطرق له في قمة ماستريخت في بروكسل.

فميثاق الأمن و الاستقرار في المتوسط أكد على أن ميثاق برشلونة و الذي جاء من أجل وضع أسس جديدة للعلاقات بين الطرفين أي أن دول الاتحاد من جهة بما فيها دول المغرب العربي من جهة ثانية، فمن خلال المبادئ المدونة سابقا فالمضمون الحضاري و الإنساني لمسار برشلونة هو بمثابة روح جديدة لمسار الشراكة الأورو متوسطية و التي تعتمد على الإدماج بل الإقصاء و التي تتعدى إلى وسائل كلاسيكية ركز عليها القادة السياسيين على أن تكون مشاركة الأفراد و المجتمع المدني لتحقيق التبادل الثقافي و الحضاري بدل تهميش و إقصاء الشعوب خاصة في ظل رواج النظريات على صراع الحضارات و رفض الأخر[1].

هذا ما جعلنا نتأكد من أنه حتى للعوامل الأخرى المساعدة على الظواهر، ذلك تشجيع الاستثمارات الخارجية و المساعدات المالية، حيث أنه لم يتم تحقيق الأهداف المسيطرة في المجالين الاقتصادي و الأمني حتى بعد عشر سنوات من إعلانه،[2] الشيء الذي وسع الهوة بين الطرفين بحسب الشبكة الأوروبية للمؤسسات الاقتصادية التي ذكرت أنه من جانب المساعدات التي لم تتلقاها الضفة الجنوبية سوى ما استلمته بولونيا و على هذا الأساس فقد تحول إعلان برشلونة إلى مجرد وثيقة عقيمة تعكس عمق الخلاف الموجود بين أطرافها و تبين مدى استياء الدول العربية من السياسة التميزية في سياسة الاتحاد

[1] خضر بشارة، أوروبا و الوطن العربي و الحوار، لبنان ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1993، ص 31.

[2] – سمير أمين و آخرون ،العلاقات العربية الأوروبية ،مصر ،القاهرة ، مركز البحوث العربية الافريقية ، 2002 ، ص 21.

الأوروبي و عبرت ذلك بلقاء وزرائها الخارجية في القاهرة قبل أيام من عقد القمة الأورو متوسطية ببرشلونة التي قاطعها الرئيس الجزائري و المصري و المملكة المغربية و الأردن .[1]

الشكل التالي يبين البلدان المشاركة في الشراكة الأورو متوسطية

Source :Commissioneuropéenne ; le possesseur de barsalone cinq ans après les exombourg.office des publication officielle des communautéseuropéennes ;2000.

[1]– سمير صارم ، الشراكة الأورو متوسطية من الحوار إلى الشراكة، الطبعة الأولى ، بيروت، در الفكر المعاصر، دمشق، 2000 ، ص 28.

المبحث الثالث : الأبعاد الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية

تهدف سياسة الجوار الأوروبية للاتحاد الأوروبي إلى التقريب أكثر فأكثر بينه و بين الدول المجاورة من أجل المصلحة المشتركة و صيغت سياسة الجوار الأوروبية بعد اكتمال توسيع الاتحاد الأوروبي ذلك لاعتبار سياسة الأوروبية للجوار بمثابة دعم للإصلاحات السياسية و الاقتصادية من أجل تشجيع السلام و الاستقرار و استتباب الأمن في كامل المنطقة و تم تصميمها بشكل يضمن تعميق التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي و الدول المجاورة، إضافة إلى تشجيع الحكم الراشد و النمو الاجتماعي .

المطلب الأول: تعريف سياسة الجوار الأوروبية

يتمثل مضمون هاته السياسة في محاولة الاتحاد الأوروبي في تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا و جنوب المتوسط و تقوم على مبادئ متمثل في السياسة التفصيلية و إقامة علاقات واسعة و سلمية على أساس التعاون مع الإشارة إلى تأطير قيم الاتحاد لهاته المبادئ و قد تم تحديد هاته القيم في العناصر التالية وهي احترام دولة القانون الحكم الراشد و حقوق الإنسان و الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق التنمية المستدامة و ترقية علاقات حسن الجوار و الحريات العامة ،[1] حيث تعد هاته العناصر شروطا لتفعيل السياسة الجوارية مع شركاءها و ملاحظة أن بعضها متضمن في مواثيق دولية و جهوية متفق عليها كحقوق الأقليات وأخرى تم إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية، كما تجدر الإشارة إلى تماثل هاته العناصر مع أسس وثيقة برشلونة للشراكة الأورو متوسطية و إلى اعتماد هذه السياسة لنفس الأهداف التي تحكم مسار برشلونة و الخاصة بدعم التعاون السياسي و الأمني فضلا عن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي و دول الجوار .[2]

[1]– جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 04

[2]– مرجع نفسه، ص 05.

كما تعرف كذلك سياسة الجوار الأوروبية على أنها عبارة عن صالح عام في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معزز مع البلدان الواقعة شرق الحدود الأوروبية الجديدة ومنح هؤلاء الفرصة للمشاركة في مختلف النشاطات الأوروبية .

لخص بعض المفكرين الأوروبيين في نوفمبر 2004 عرضا لسياسة الجوار الجديدة ووصف جيران الاتحاد الأوروبي مشيرا إلى أن سياسة الجوار تشمل كل شيء ما عدا المؤسسات ذلك وفقا للمفوضية الأوروبية بخصوص سياسة الجوار في 11 مارس 2004. فقد تم تقسيم الدول المعنية بهذه السياسة لمجموعة روسيا أوكرانيا مولدافيا و بيلا روسيا بلدان جنوب المتوسط .[1]

وأعتبر القوقاز الجنوبي خارج مجال التطبيق الجغرافي للمبادرة الأوروبية، ولقد زودت هاته السياسة بأداة مالية جديدة عرفت بالجوار الأوروبي إذ تعتبر بمثابة برنامج ميدا في الدول المشاركة في هذه السياسة بداية من عام 2007، ولقد ناقشت الأطراف الواضعة لهذه السياسة مختلف السلات التي تم التأكيد عليها دائما في مثل هاته الاجتماعات اضافة الى الجانب الاجتماعي و الثقافي كذلك .[2]

[1]– سهام حروري، " الهجرة و سياسة الجوار الاوروبية"، **مجلة المفكر**، الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، العدد الخامس، ص 346.

fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r5/mf5a20.**pdf**

[2]– "سياسة الجوار الأوروبية، وثيقة تحضيرية لمنتدى الشراكة الأورو متوسطية، 2006"

eeas.europa.eu/.../**document**s/news/consultation_ar.pd

و الشكل التالي: يوضح البلدان المتوسطية الشريكة في سياسة الجوار و علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي

البلدان الشريكة في سياسة الجوار	دخول العلاقات التعاقدية مع المفوضية حيز التنفيذ	التقرير عن البلد الشريك في سياسة الجوار	خطة العمل المنبثقة عن سياسة الجوار	التبني من قبل الاتحاد الأوروبي	التبني من قبل الدولة الشريكة
الجزائر	اتفاقية الشراكة سبتمبر 2005	-	-	-	-
مصر	اتفاقية الشراكة جوان 2004	مارس 2005	الاتفاق في خريف 2006	-	-
إسرائيل	اتفاقية الشراكة جوان 2000	ماي 2004	الاتفاق نهاية 2004	2005/02/21	2005/04/11
الأردن	اتفاقية الشراكة أيار 2002	ماي 2004	الاتفاق نهاية 2004	2005/02/21	2005/01/11 2005/02/06
لبنان	اتفاقية الشراكة افريل 2006	مارس 2005	الاتفاقية خريف 2004	2006/10/17	تحت التنفيذ
ليبيا	-	-	-	-	-
المغرب	اتفاقية الشراكة 2000	ماي 2004	الاتفاقية نهاية 2004	2005/02/21	2005/05/04
السلطة الفلسطينية	اتفاقية الشراكة مرحلية جويلية 1997	ماي 2004	الاتفاق نهاية 2004	2005/02/21	2005/05/04
سوريا	-	-	-	-	-
تونس	اتفاقية الشراكة مارس 1998	ماي 2004	الاتفاقية نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/04

المصدر :فؤاد نهرا و محمد مصطفى كمال، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، مرجع سابق، ص 139.[1]

[1] - فؤاد نهرا و محمد مصطفى كمال، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، مرجع سابق، ص 139.

المطلب الثاني: أهداف سياسة الجوار الأوروبية

إن قرب أوروبا من إفريقيا و الشرق الأوسط ووجود عدد كبير من السكان المسلمين المهاجرين إلى أوروبا جعل الأوروبيون يضعون دول هاته المناطق ضمن الصدارة في جدول أعمال السياسة و تتركز الأهمية الاستراتيجية لهاته الدول في أربع عوامل :[1]

- **الهجرة:** تستوطن أوروبا على عدد كبير من المهاجرين من شمال افريقيا فعلى سبيل المثال تشير التقديرات إلى حوالي 15% من سكان المغرب يعيشون في أوروبا .
- **تبعية الطاقة:** يعتمد الاتحاد الأوروبي على الطاقة المستوردة لتلبية نصف احتياجاته من منطقة شمال افريقيا .
- **التجارة و الاقتصاد:** أكبر شركاء أوروبا التجاريون يقعون في الدول المذكورة أنفا .
- **الامن و مكافحة الارهاب:** تشير وثيقة صادرة عن الاتحاد الأوروبي بعنوان استراتيجي الأمن الأوروبي إلى خمس تهديدات أمنية الإرهاب أسلحة الدمار الشامل والصراع الاقليمي .

و عليه فإن الهدف الاستراتيجي الرئيس لسياسة الجوار الأوروبية يكمن في استبدال قوس الاستقرار بحزام من الأصدقاء بمعنى أن السياسة هي تفادي حدوث حالات من اللاستقرار على الحدود إضافة إلى ظهور أشكال جديدة للاستقطاب، فمما لاشك فيه أن هناك أهداف خفية فسياسة الجوار هي طريق لخلق فرص جديدة للتجارة و الاستثمار و تقوم في منهجها بالتساوي مع الدول الشريكة، إذن و مما سبق نستنتج أن الأهداف الأساسي لسياسة الجوار مع دول الحدود الخارجية تكمن فيما يلي :[2]

---

[1]– نسيمة طويل، "سياسة الجوار الأوروبي و أثرها على دول الجنوب"، **مجلة المفكر**، العدد الثامن، 2008 ،ص 218.

[2]–" سياسة الجوار الاوروبية، الوثيقة الاستراتيجية، البيان 373، ماي 2004".

- ✓ ترقية التنمية الاقتصادي و الاجتماعية في كلا الجانبين في مناطق الحدود المشتركة.
- ✓ معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة و الصحة العامة و منح مكافحة الجريمة المنظمة.
- ✓ تأمين و ضمان الحدود الامنية ترقية التفاعلات من الشعب و الى الشعب [1].

المطلب الثالث: تقييم سياسة الجوار الأوروبية

كما سبق و تطرقنا إلى سياسة الجوار المنبثقة عن المؤسسات الأوروبية و هي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية الأمنية، إذ يعود تاريخها إلى مارس 2003 و تعتبر كمشروع طموح للاتحاد الأوروبي والموسومة "بأوروبا الموسعة والجوار"إطارا جديدا للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق و دول الجنوب و سميت فيما بعد سياسة الجوار الأوروبي الجديد فالهدف المنشود و المعلن عنه هو إقامة منطقة أمن واستقرار مشترك يتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي و السياسي و هذا وفقا لاستراتيجية أمنية أوروبية .[2]

إذ تعتبر هاته الوثيقة المصادق عليها من طرف البرلمان الأوروبي في 2003 و التي تعرف التهديدات الأمنية و القضايا الرئيسية للاتحاد الأوروبي بالإضافةإلى هدفين هما بناء الأمن في الجوار و نظام دولي مبني على تعددية لأطرافه الفعالة ضمن حدوده الخاصة إذ يطلب أجندة أمنية للاستقرار في الجوار، إذ تتضمن هاته المنطقة عدادا كبيرا

---

[1]– "السياسة الأوروبية للجوار"

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

[2]– "الوثيقة جددت عام 2008»

"Rapport sur la miss. Eu .de la stratégeieeurpéen de ma seiurtéedant un mond en mutation Bruxelles ;11/12/2008.

www.consilum; Europa .eu/ve.poc.scms data /docs pressdata./fr.reports/104632pdf

من النزعات الممتدة بحدة و خطر تحريك نزعات أخرى مستمرة مما يجعل الاتحاد الاوروبي يفكر في مشروع بناء السلام في الجوار .[1]

إن الاتجاه نحو أمننة علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه سيؤدي لامحالة مع مرور الوقت إلى تعزيز الخطاب السياسي بأهداف معلنة لسياسة الجوار الأوروبي خاصة فيما يتعلق بسياسة أوروبا بجيرانها، إذن فإن هذه الأخيرة عبارة عن (مركب أمني Security Complexe) كما هو معرف من قبل (باري بوزان Barry Buzan) وهذا ما جعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدولة بمعزل عن الدول الأخرى الذي يقدم نفسه على أنه مسؤول باعتبار أنها قوة إقليمية معيارية في الاستقرار و الحوار الذي يمثل ضرورة لأمنه الداخلي وواجب نشر الأمن و الاستقرار في المنطقة لذا يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي أن يأخذ دور أكثر نشاطا و حسما في البحث عن حلول للنزعات التي تسيطر على الجوار و هنا يتعلق الأمر بالنزاع الفلسطيني الاسرائيلي وقضية الصحراء الغربية وعليه وجب الاعتماد على دبلوماسية أوروبية نشطة قادرة على المساهمة في بناء منطقة رفاه واستقرار .[2]

المطلب الرابع: مستقبل سياسة الجوار الأوروبي

اعتبرت هاته السياسة كإضافة حاسمة للعملية التكاملية في أوروبا خاصة منذ نهاية الثنائية القطبية مع تصاعد طموحات المشروع الاوروبي، فمع التوسيع الكبير الاتحاد الاوروبي أصبح القلق متصاعد حول مناطق السياسة الرمادية .[3]

وهذا ما دفع الأستاذ الاقتصادي الأوكراني (فيتالي دنيز يوكYuk Vitalydenys) إلى تنشئة سياسة الجوار بالإقليمية الطرفية بين البلدان الستة عشر و المناطق الطرفية

[1]– سهام حروري، مرجع سابق، ص 254.

[2]– جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 119.

[3]- Andresen the europeemneighbour rood policy foreigner at the usperipheny.dicussion; 2006; p p 07 09.

على الاقل ديناميكية من الاتحاد الأوروبي بخلق أطراف أمنية على حدوده المباشرة لتمارس التبادل معه و تتلقى بعض المساعدات و تؤمن الانسياب المرن للتجارة الحدودية، فقد أظهرت تجربة برشلونة مقدار صعوبة إزالة الخجل المتبادل و عدم الفهم الثقافي بين الأطراف المشكلة للإقليم وكم يتطلب ذلك جهدا لجعل الشركاء يشعرون بأنهم نظائر خصوصا فيما يتعلق بتماسك الاتحاد الأوروبي فإنه يؤدي إلى قلة الإحساس بالهوية المشتركة و الانتماء إلى نفس الإقليم، وعليه فإن نجاح المبادرة تعتمد على الدرجة التي يكون فيها الجوار من مختلف الهويات / الجماعات التي تتصدى للتهديدات المشتركة و المشاكل المتعلقة بعدم الاستقرار الاقليمي والأمن على أساس تبني مبدأ مشترك ففي الأصل أنه تم تقديمه على أساس أنه مشروع مشترك أما في حقيقة الأمر هو مبادرة أحادية الجانب تعكس رؤية ممركزة أوروبيا في كافة المجالات، [1] حيث لا تعني سياسة الجوار الاوروبية إلا في ميدانها التطبيقي بالجيران المباشرين للاتحاد فحسب و إنما تعنى أيضا بالمقربين إلى جيرانه المباشرين ثم توسيع السياسة بمجاورة فرنسا إلى بلدان جنوب المتوسط التي التزمت بمسار برشلونة و تخشى بأن لا تحرز بجيرانها في الضفة الجنوبية من المتوسط[2]، بالأخص المغاربة منهم التقدم في إطار هذه السياسة إلا أن توسعها نحو الجنوب له تأثير سلبي، فأصبح التوسع ألية للتقليل من عدم الاستقرار خارج المركز وهذا استهداف التهديدات الخارجية و العمل في التقليل منها كذلك عن طريق إرساء قيم الديموقراطية و الاستقرار السياسي لدى دول المحيط، و اعتبرت سياسة الجوار الأوروبية هي الأخرى بعرض علاقات مميزة مع جيران الاتحاد الأوروبي على بعد نطاق جغرافي واسع يظم بلدان عديدة و متنوعة و هنا تتضح مقاربة الاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه الجدد و المتوسطين و هي مقاربة السبع حوافز لتشجيع الانضمام إلى السياسة

---

[1]- Ibid, p10.

[2]– أمال حجيج، الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط : نقل المعايير في مجال العدالة و الشؤون الداخلية " – دراسة حالة المغرب –، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، باتنة جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012، ص171.

- ✓ توسيع السوق و البنى التنظيمية
- ✓ تحقيق علاقات تجارية مميزة سوقا مفتوحة و تحسين المعونات المقدمة من قبل الاتحاد.
- ✓ تقديم منظورات حول الهجرة الشرعية و تنقل الأشخاص .
- ✓ تكثيف التعاون لمنع مكافحة استتباب الأمن المشترك والتدخل السياسي الاوروبي بمنع شيوع النزاع و إدارة الأزمات .
- ✓ الاستفادة من الجهود الكبيرة لترويج حقوق الإنسان .
- ✓ تعزيز التعاون الثقافي و التفاهم المتبادل.
- ✓ تحقيق التكامل و الاندماج في مجالات الطاقة و شبكات الاتصال و مجال البحث الأوروبي
- ✓ الاستفادة من أليات جديدة للترويج و الاستثمار و الحماية لتشجيع التكامل في النظام العالمي للتجارة و المصادر الالية الجديدة

إذن فسياسة الجوار تعتبر كإمبريالية ناعمة و تظهر كجزء لرغبة العرب بتصدير التوجه المؤسساتي و الثقافي، هذا يعني تصدير التجربة الأوروبية الايجابية عن طريق أدوات (القوة الناعمة Soft Power) كالحوافز المالية مثلا .[1]

فبعد تكريس منطق الأمن مقابل الاشتراك و العمليات الاجتماعية يضفي بنا إلى نتيجة مفادها أن سياسة الجوار هي سياسة توسع بأشكال متعددة، بمعنى أنها سياسة متباينة الأصناف و يمكننا في هذا الصدد أن ننضر إلى هذه السياسة كمظلة نصبت ليحيط بها العديد من الأهداف و الاليات التي تصب جميعها في خدمة و تكريس هدف واحد و التي تظهر عليها سياسة الجوار هي نتاج للوثائق السياسية و المبدئية بهذه السياسة إلى الوجود و تذهب (نيكولا ويشمان Nicolas Leishman) إلى اعتبار سياسة الجوار في

[1]– زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار دراسة في مكون ضبط الأثار السلبية على الأمن الأوروبي "، **مجلة المفكر**، الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، العدد 05، 2010، ص 248 .

جوهرها أنها عبارة عن خطاب أمني ثنائي الأبعاد فهو تعبير لمبادرة أمنية من جهة و من جهة أخرى يمكن أن ينظر إليه كمشروع لعملية التنقل وفقا لاستراتيجيتين :

- **الإستراتيجية الأولى:** إستراتيجية بعيدة المدى تتعلق بتعزيز الأمن عن طريق ترويج الديموقراطية و دولة القانون لدى الدول المجاورة .
- **الإستراتيجية الثانية:** هي قصيرة المدى تعمل على تطبيق إجراءات دقيقة على المدى القريب لدعم قدرات، إمكانيات وسلطات هذا بهدف معالجة الدائرة الواسعة للتهديدات التي تمس أمن المنطقة الأوروبية و منطقة الجوار بما فيها الاقليم المتوسطي وهذا على مستوى الأهداف السياسية التي وضعوها بالضرورة للتوجهات السياسية، حيث تصطدم سياسة الجوار الأوروبي بشكل حقيقي في الوقت الذي تطمح فيه دول الجوار لفتح أكبرعدد ممكن للحدود مع الاتحاد الأوروبي .[1]

فقد أطلق الاتحاد الأوروبي مشاورات حول مستقبل سياسة الجوار الأوروبية تماشيا و التطورات الهامة التي طرأت على الجوار خلال الأعوام المنصرمة، حيث تحدثت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبية للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية ورئيس المفوضية لسياسة الجوار الأوروبية أنها تعود أخر مراجعة لسياسة الجوار الأوروبية إلى سنة 2011 نظرا للتحديات الجديدة التي طرأت على هاته التطورات أنداك حيث بات من الضروري مراجعة المبادئ التي تقوم عليها السياسة و كيفية استخدام أدواتها، حيث أكدوا أن للاتحاد الأوروبي مصلحة حيوية في بناء شركة قوية مع جيرانه و زادت التطورات الأخيرة في المنطقة تأثير في بواسطة تنامي التحديات الجديدة منها :[2]

الضغوط الاقتصادية وصولا إلى الهجرة غير الشرعية خاصة و التهديدات الأمنية عامة حيث تحتاج إلى سياسة قوية بغية معالجة هاته القضايا إضافة إلى فهم التطلعات و قيم الشركاء المختلفة نحو الأفضل، كذلك التأكيد على مصلحة الاتحاد الأوروبي لبناء

[1]– أمال حجيج، مرجع سابق، ص 181.

[2]– زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 450.

منطقة استقرار و سلام على حدوده وهذه المراجعة تشجع على العمل لتحقيق الأهداف المنشودة و المذكورة أنفا، ومنها إجراء مشاورات على نطاق أوسع مع الشركاء في الدول المجاورة و الأطراف المعنية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي في نهاية يونيو بإصدار وثيقة مقترحات تتعلق بوجهة سياسة الجوار الأوروبية المستقبلية و التركيز في هاته المشاورات على أربع أولويات التركيز، المرونة، و الملكية و الترويج و تحديد خمسة مجالات لمصالح مشتركة حيث نصت المادة (08)من معاهدة الاتحاد الأوروبي على أنه" ينبغي تطوير علاقة خاصة مع دول الجوار بهدف إرساء منطقة ازدهار و حسن الجوار، تعتمد على قيم الاتحاد و تتميز بعلاقات وثيقة و سلمية على أساس التعاون ".[1]

و تمت صياغة سياسة الجوار بهدف تطوير علاقات خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي و دول الجوار خاصة دول الجوار جنوبا، و أكدت سياسة الجوار في مراجعتها سنة 2011 أي أعقاب الأحداث التي شهدها العالم العربي وذلك من خلال:[2]

- ✓ دعم الإجراءات الذين يجرون إصلاحات نحو الديمقراطية و سيادة القانون و حقوق الانسان .
- ✓ المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة و تقرير الشراكة الى المجتمعات، بحيث تعمل سياسة الجوار الأوروبية الجديدة على تعزيز التعاون في المجالات السياسية و الأمنية بهدف دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تعزيز النمو واستحداث فرص العمل .
- ✓ الألية الأوروبية للجوار الجديدة و التي تبلغ ميزانيتها 15.4مليار يورو لفترة 2014-2020 و الجزء الأكبر من التمويل للبلدان الستة عشر الشريكة .

[1]- "نحو سياسة جوار أوروبية جديدة: الاتحاد الأوروبي يطلق مشاورات حول مستقبل علاقاته مع بلدان الجوار"
http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2015/20150304_ar.htm

[2]- "سياسة الجوار الأوروبية مراجعة و تحديات أمنية واقتصادية مشتركة في جدول أعمال ندوة برشلونة "
http://www.aps.dz/ar/monde

إذن فإن سياسة الجوار الأوروبية مرتبطة بمصلحة الاتحاد الأوروبي خاصة بتدعيم ازدهاره و أمنه من خلال التحول إلى حلفاء و طرح المشاكل على أنها جماعية، كذلك أنها سياسة مكملة و دينامية فهي تزود الدول الشريكة فيها بإطار مرن لتطوير العلاقات الثنائية و المميزة مع الجيران وبالتالي تستدعي حلول جماعية، فمثلا التصدي لظاهرة الهجرة غير شرعية يتبنى الاتحاد الأوروبي فكرة إقامة "حزام واقي "على أراضي الدولة المجاورة و يتم ترجمته فعليا لقيام هاته الدولة بدور مناطق العزل حيث تم تصفية الوافدين في أوروبا بمنع دخول العناصر الغير مرغوبة .[1]

ومما سبق نستنتج أن مقترحات و إجراءات السياسة الأوروبية للجوار هي الأخرى يمكن إدراجها في إطار ثلاث محاور أورو متوسطية جاء بها مسار برشلونة و اعتمدت كل المبادرات التي جاءت في إطاره، بحيث عملت السياسة الأوروبية للجوار على معالجة الأوضاع من خلال:[2]

- ✓ دعم المسار الأمني و السياسي من خلال مساعدة الدول الجوارية الشريكة في جهود الإصلاح السياسي خاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، و هذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة استقرار سياسية لتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة و المتوسط خاصة و ما تخلفه التهديدات من تأثير في المنطقة بحيث تقدم السياسات الأوروبية إجراءات لشركائها مقابل معالجتها و التحكم في هاته الظواهر .
- ✓ دعم المسار الاقتصادي بتقديم مقترحات التعاون و تبادل الاستثمار و مساعدة الدول، علما أن الدول المجاورة و الشريكة تواجهها تحولات اقتصادية معتبرة وفقا لمقاربة اتفاقية التبادل الحر المعمق و الكامل.

[1]– أمال حجيج، مرجع سابق، ص 182.

[2] " الاتحاد الأوروبي : مسار برشلونة و سياسة الجوار الجديدة"

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=21674&lang=ar

✓ دعم المسار الاجتماعي و الثقافي خاصة الجانب المتعلق بالهجرة و تنقل الأفراد بنص السياسة الأوروبية للجوار على ضرورة الليونة في الاجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة و التخفيف من العراقيل المرتبطة بالتفاعلات الشرعية المتمثلة في :[1]

- منح لكل شركاء السياسة الأوروبية للجوار سواء في الشمال أو الجنوب إمكانية واضحة للتكامل التجاري و الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي.
- تحسين إجراءات التأشيرات بشكل حساس خاصة بالنسب لبعض فئات الزوار
- القيام مع شركاء السياسة الأوروبية للجوار و اجتماعاته الدقيقة و المنتظمة على المستوى الوزاري بين الخبراء في عدة مسائل .
- تعزيز التعاون السياسي و جعل جمعية الشركاء السياسة الأوروبية للجوار بطريقة نظامية أكثر من مبادرات الاتحاد الأوروبي.
- تعزيز المناطق الجهوية في الشمال بالارتكاز على التعاون الموجود في منطقة البحر الاسود.[2]

[1]– Ibid ، p 06.

[2]– أمال حجبج مرجع نفسه .

الخاتمة

الخاتمـــــــــــة

من خلال ما سبق و التطرق و لو جزئيا في تحليل موضوع سياسة الجوار الأوروبية كألية لاحتواء التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط أو باختصار الشراكة التي تربط ضفتي المتوسط فحاولنا أبرز أهم المحاور الأساسية :

- البحث في موضوع الامن بالأخص مفهومه و بالتالي أطره الفكرية و يعد عملا صعبا لتنافس النقاشات النظرية بالأساس من جهة و اختلافها من جهة أخرى ، فهذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في تطوير البحث في الدراسات الأمنية خاصة خلال التحول الذي طرأ في مفهوم الأمن حيث أخذ التصور حول مسألة الأمن مسارات عديدة انطلاقا من الدراسات و الأبحاث التي غطت مدة زمنية طويلة و التي تدخل في إطار ما يسمى بالمنظور التقليدي الذي يرتكز على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي وصولا الى تلك التحولات التي شكلت نقاشا واسعا وحادا في ظل واقع ما بعد الحرب الباردة و هذا فيما طرحته الدراسات النقدية حول معضلة الامن ، خاصة في واقع تزايد فيه الاعتماد المتبادل و ظهور فواعل دولية على غرار الدول.
- توسيع مفهوم الأمن بإسهامات مدرسة كوبن هاجن ذلك لعدم توافق المقاربات التقليدية و المقاربات ما بعد الوضعية بسبب المصالح الاستراتيجية لكل منطقة ، طرح التحديات الجديدة للأمن ليقدم توسيعا واضحا في مفهوم الأمن، ليشمل قطاعات جديدة ومتعددة إلى جانب القطاع السياسي العسكري، بالأخص القطاعات الاقتصادية (بالأمن الاقتصادي) البيئية(الأمن البيئي) والمجتمعية(الأمن المجتمعي) التي تحظى بأولوية كبيرة ، هذا إلى جانب توسيع المفهوم من ناحية شمولية مستويات التحليل، من بعد إنساني، مجتمعي، وطني و إقليمي فالعالمي .
- إبراز أهمية المتوسط كمنطقة استراتيجية و مسألة الأمن فيها خاصة في ظل الاهتمام الذي تقدمه الدول المحيطة والمجاورة لتحقيق الاستقرار و محاول القضاء على

الصرعات الاستراتيجية و السيطرة التي تخضع لها بخدمة مصالحها و أهداف القوى الكبرى و المهيمنة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، حيث عرفت السياسات الاقليمية دوافع عدة منها عسكرية أمنية و اقتصادية و حتى البيئية هذا ما أدي إلى صيغ اقليمية كحال التعاون الأوروبي المتوسطي .

- التطرق إلى مبادرة منتدى 5+5 التي جاءت كسبيل لإنعاش روح برشلونة في ظل التحديات و المخاطر الدولية الجديدة هذا ما جعل الاتحاد الاوروبي يعطي رأيه في التوسع الاقليمي المتوسطي بإنشاء تكتل يجمع بين دول جنوب المتوسط سعيا منها لتحقيق الأهداف و المصالح المشتركة.
- التحولات الدولية تولد عنها مسار برشلونة الذي قدم محاولة لإقامة سياسات متوسطية جديدة ثلاثية الأبعاد ، فالتعاون مع دول المتوسط إضافة إلى السعي الذي وضع اطار متعدد الأطراف للتعاون بين أوروبا ودول حوض المتوسط إلا أنها واجهت عدة عراقيل في مسارها .
- اعتبار مسار برشلونة الذي يرجع جموده إلى مجموعة تحديات قديمة و حديثة ومن بينها افتقار المبادرة الأورو متوسطية للإدارة الموحدة ضف إلى ذلك التردد الأوروبي تجاه العديد من القضايا المتوسطية منها القضية الفلسطينية و التي تعتبر عائق محوري لمسار برشلونة و كل مساعي الشراكة الاورو متوسطية وهذا ما يعكس عدم قدرة الهياكل الموجودة على مواجهة التحديات الجديدة للمنطقة مما استلزم اللجوء الى ايجاد مشاريع جديدة لاستيعاب هذه التحولات .
- يعتبر مسارات التعاون غرب المتوسط منتدى 5+5 بمثابة سياسات جزئية وممنهجة من طرف اوروبا في اطار سوق اوروبية مشتركة الا ان هدف الدول الاوروبية متمثل في المصلحة الاقتصادية اضافة الى السعي في تحقيق اهداف امنية و هذا راجع الى تحديات جديدة .

- دائما في إطار التعاون غرب المتوسط يهدف إلى خلق استمرارية في إطار مسار برشلونة للشراكة الاورو متوسطية الا ان هذه الجهود بين الأطراف و اللقاءات المتكررة و المشاورات المتعددة في فترات متفاوتة تبقى محدودة من حيث المحتوى .
- يبقى مشروع الشراكة الأورو متوسطية و مشاريع التعاون الأخرى المعلن عنها كغطاء للهدف الرئيسي المتمثل في السعي الى ضمان الوقاية من الاخطارالتي يمكن أن يشكلها الجنوب المضطرب هذا باختلاف لغة المجتمعات الأوروبية ، لذلك فالمشروع ما هو إلا وسيلة و ميكانيزم أوروبي جديد من أجل احتواء التهديدات الأتية من جنوب المتوسط ، إضافةإلى مشكل الهوية و المصالح المتضاربة و التي بمثابة تحدي بأبعاد مختلفة .
- الهجرة الغير شرعية شكلت تحديا و حساسية للسياسة الاوروبية نظرا لكونها قضية سياسية و اجتماعية من خلال صعوبة اندماج المهاجرين داخل المجتمعات الذي تكيف وحالات العنصرية ، يزيد القلق إزاء الهجرة الغير الشرعية و ما يؤدي الى عدم استقرار سياسي و أمني فعلى الحكومات أن تلعب دورا رئيسيا وفعالا في مجال مسلسل اندماج المهاجرين و كذا ربط و توطيد العلاقات بين المجموعات البشرية المتواجدة في دولة ما كون هاته المسألة لا تخص المهاجرين و الاقليات فحسب بل تشمل ايضا مجتمعات الدول المستقبلة" دول حوض المتوسط " بأكملها ، فالهجرة غير الشرعية تم تعزيز مراقبة الحدود البرية والبحرية و التعاون مع الاتحاد الأوروبي للحد من تفاقم هذه الظاهرة، وفي هذا الإطار، يتوجب مستقبليا تحسين أوضاع حقوق الإنسان مع وضع تشريعات و قوانين جديدة.
- نستنتج أن سياسة الجوار الأوروبية لا تعتبر اتجاها حقيقيا أو طريقا مستقيما يستوجب على البلدان المتوسطية أن تخطو حذوه وفقا للمنظور السياسي ، وأن أفق هاته السياسة هي أفق محدودة حيث أن التقدم أحرزته في بعض المحاولات من مكافحة الارهاب و

الهجرة الغير شرعية ،هذا ما يعكس بشكل كبير تباين و تضارب في المصالح بين الاتحاد الاوروبي و الدول المحيطة .

- سياسة الجوار الأوروبية تعمل على تشجيع الاستعمال الجماعي للوسائل و القدرات المتوسطية في اطار التعاون و المنافسة الأورومتوسطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية

القرآن الكريم

I- الكتب

1. الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي من المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
2. الحراثي ميلاد مفتاح ، تحديات الأمن القومي في المتوسط :دراسة نقدية للأمننة و تحديات البيئة الأمنية و ديناميكيتاها في إقليم غرب المتوسط ،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،كردستان ،1992 .
3. الرشيدي أحمد و مجوعة من المؤلفين ، "مدخل الى العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية" ، مصر ، القاهرة ، المكتب العربي للمعارف ، 2003.
4. المخادمي رزيق عبد القادر ، الهجرة السرية و اللجوء السياسي، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012
5. إبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الراهنة، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
6. بن عنتر عبد النور ،" البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،الجزائر، أوروبا و الحلف الاطلسي" ، الجزائر، مكتبة العصرية للطباعة، 2005.
7. بشارة خضر، أوروبا، الوطن العربي و الحوار، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
8. بيلس جون و سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية ،ترجمة مركز الخليج العربي للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة ، 2004 .

9. حتى ناصف يوسف، النظريات في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي للنشر و التوزيع، 1985.

10. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و التكوينية ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2007.

11. دورتي جيمس و بالست غراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،ترجمة وليد عبد الحي ،كاظمة للنشر و التوزيع،1985.

12. رياض محمد ،" الأصول لعامة في الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية" ،الطبعة الأولى ،بيروت ،دار النهضة للطباعة و النشر ،1989.

13. شريف ابراهيم ، "أوروبا دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية" ، الطبعة الأولى ، مصر ، مؤسسة الثقافة الاجتماعية ،1990.

14. شلبي محمد ، الأمن في ظل العلاقات الدولية و التحولات الدولية الراهنة ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، منشورات العلوم السياسية و الاعلام ، 2004 .

15. جمال شلبي ، جمال شلبي ، العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة ، الطبعة الأولى ،الأردن ،عمان ، المطبعة العربية الأردنية ، المؤسسة العربية للدراسات ،2000 .

16. صارم سمير، الشراكة الاورو متوسطية من الحوار الى الشراكة، الطبعة ، بيروت، در الفكر المعاصر، دمشق، 2000 .

17. محمد خديجة عرفة ،"الأمن الإنساني و التطبيق في الواقع العربي ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، 2009.

18. عامود ابو محمد سعد ، المفهوم العام للأمن ،مصر ،جامعة حلوان ،سنة 1993.

19. عباد سمير محمد ، الهجرة في المجال الأورو متوسطي العوامل و السياسات ،مصر ،القاهرة، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2003.

20. عبد الفتاح الرشدان ، العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير، الطبعة الأولى ،أبو ظبي ،مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية ،1999.

21. غريفيتش مارتين و آخرون ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج العربي ، دبي ، مكتبة الخليج العربي ،2008.

22. غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر، دار العلوم للنشر التوزيع، 2010.

23. مصطفى محمد كمال محمد، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

II- المجلات و الدوريات

24. أبو العينين محمد، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة "، **السياسة الدولية**، العدد 140، 2000.

25. أكمير عبد الواحد ،الربيع العربي و الهجرة الغير قانونية في البحر الأبيض المتوسط ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،العدد 446، 2009.

26. الحربي سليمان عبد الله ، مفهوم الامن و مستوياته و صيغته و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،لبنان ،بيروت ،مركز دارسات الوحدة العربية ،العدد 19 ،2008 .

27. المنذر الرزقي ، "من التقارب المتوسطي الى الحوار 5+5"، **مجلة البرلمان العربي** ،سوريا، دمشق ، العدد 102،1998.

28. الكيلاني عبد الوهاب ، "الأمن الجماعي" ، **السياسة الدولية** ، مصر ،القاهرة مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،1988.

29. الدسوقي ابراهيم ،"القضايا الاستراتيجية و الأمنية في البحر الابيض المتوسط" ، **السياسة الدولية** ،مصر، القاهرة ،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، العدد129، 1997.

30. الشيخ وليد ، "أوروبا و قضية الهجرة ... معضلة الأمن و الاندماج"، **السياسية الدولية**، مصر، القاهرة، مركز الأهرام التجارية، عدد 165، 2006.

31. بخوش مصطفى ، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة" ، **مجلة المفكر** ،الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،العدد 03،فيفري 2008 .

32. بشير هشام ، "الهجرة العربية الغير شرعية إلى أوروبا :أسبابها ،تداعياتها ،سبل مواجهاتها " ، **السياسة الدولية** ،مصر،القاهرة،مطابع الأهرام التجارية ،العدد 79، 2010.

33. بن عنتر عبد النور ، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "، **السياسة الدولية** مصر، القاهرة ،مطابع الأهرام التجارية ، العدد 160، 2005.

34. بن يخلف عبد الوهاب ، العلاقات الأوروبية ، استراتيجيات شركة شراكة أم توظيف ،**مجلة الدراسات الاستراتيجية** ،الجزائر ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2008.

35. بوعمامة زهير ، "السياسة الأوروبية للجوار دراسة في مكون ضبط الأثار السلبية على الأمن الأوروبي "، **مجلة المفكر**، الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية العدد 05،2010.

36. حراث مصطفى ،"واجهة على العلاقات الدولية ،مسار برشلونة و الأمن في المتوسط" ،**السياسة و القانون** ، الجزائر، مصلحة الطباعة والنسخ للقوات البحرية ، عدد 23،2005.

37. زقاغ عادل ، "المعضلة الامنية المجتمعية ،خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة" ، **السياسة و القانون** ،الجزائر، عدد 05 ، 2011.

38. عامر لطفي ،"البعد السياسي و الأمني للشراكة الأورو متوسطية"، **المستقبل العربي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،عدد 340 ، 2007.

39. عبد السلام محمد، "الأسلحة النووية، عالم القرن الحادي و العشرين " ، **السياسة الدولية** ، مصر ، القاهرة، العدد 101،2005.

40. عبد اللطيف خالد ، "مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب المتوسط "، **السياسة الدولية** ، مصر، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، العدد 33، 1996 .

41. عدالة جعفر، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب الغربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الجزائر، العدد 04، 2014.

42. عامر لطفي ،"البعد السياسي و الامني للشراكة الأورو متوسطية " ، المستقبل العربي ، عدد 340 ، 2007.

43. زقاغ عادل ، المعضلة الامنية المجتمعية ،خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة ، **السياسة و القانون** ، عدد 05، 2011.

44. طويل نسيمة ، سياس الجوار الاوروبي و أثرها على دول الجنوب ، **مجلة المفكر** ، العدد الثامن،2008 .

45. صايج مصطفى ،" الاتحاد الأوروبي خلفيات و سناريوهات" ،**السياسة الدولية**، مصر ،القاهرة ،مطابع الأهرام التجارية ،عدد01، 2008.

46. لكريلي ادريس ،"مكافحة الارهاب الدولي بين المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، **المستقبل العربي**، لبنان ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 281، 2002

47. مجذوب عبد المؤمن ،" ظاهرة الهجرة السرية و الإرهاب و أثرها على العلاقات الأورو مغاربية" ، **دفاتر السياسة و القانون** ،بيروت لبنان، العدد 10،2014.

48. مطاوع محمد، "أوروبا و المتوسط....من برشلونة إلى سياسة الجوار" ، **السياسة الدولية** ، العدد ،163،2006.

49. يوسفي محمد ،"الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على بلدان اتحاد المغرب العربي"، **مجلة إدارة الجزائر** ، الجزائر ،المدرسة الوطنية للإدارة، العدد 02،2002.

50. يوسف صباح، البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة، **مجلة الفكر**، مجلد 17، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، عدد 02، 1990.

III- المطبوعات غير المنشورة "المذكرات و الأطروحات"

51. بالة عمار ،مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الامنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، باتنة ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2012.

52. بن سعدون اليامين ، الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة "دراسة حالة مجموعة 5+5 " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الامن ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باتنة ،2012.

53. بقتة خديجة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير شرعية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و استراتيجية ، بسكرة ،جامعة محمد خيضر ،كلية الحوق و العلوم السياسية ، 2014.

54. تباني وهيبة ، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات

متوسطية ومغاربية ، الأمن و التعاون ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014.

55. حجيج أمال ، الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط : نقل المعايير في مجال العدالة و الشؤون الداخلية " –دراسة حالة المغرب – ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الامن ، باتنة جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012.
56. حمزاوي جويدة ، التصور الأمني الأوروبي :نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية شاملة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الامن ، جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسة ،2010.

57. درغال سوسن ، إشكاليات الأمن في المتوسط ، محاضرة ألقيت على طلبة السنة ثانية ماستر ، محاضرة غير منشورة الحصة من 12.30الى 15.00، خنشلة جامعة عباس لغرور خنشلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2015.
58. سعد رشيد ، واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر من منظور إنساني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، بسكرة ، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2012.
59. سمارة فيصل ، البعد الإنساني للشراكة الاورو مغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط 1995_ 2008 ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع تنظيمات سياسية و علاقات دولية ، تيزي وزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013.
60. معمري خالد ،التنضير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 2001/09/11 ،رسالة مقدمة لنسل شهادة

ماجيستير في العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2008.

61. نوري عزيز ،الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن ، باتنة ، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2012.

الدراسات المنشورة

62. الملتقى الوطني الثاني ،ظاهرة الهجرة الغير الشرعية و أثارها الدولية :حالة الجزائر، جامعة الشلف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2001.
63. مداخلات الملتقى الدولي ،الجزائر و الأمن في المتوسط ، واقع و أفاق ، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، يومي 29و 30،2008، الجزائر ، مركز الدراسات الاستراتيجية .
64. أعمال الملتقى دولي "ظاهرة الهجرة الغير الشرعية و أثارها الدولية :حالة الجزائر" ،جامعة الشلف ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2011.
65. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير حول العمل في العالم جنيف 2000
66. الديوان الوطني للإحصائيات بمديرية الإحصاء " المعهد الوطني بتونس سنة 2000.
67. ندوة الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا نحو تعزيز التعاون الغربي الأوروبي تونس ،مركز جامعة الدول العربية ،6-7 ديسمبر 2007.
68. ،2012 .

IV- <u>مواقع الانترنيت :</u>

69. الاتحاد الأوروبي : "مسار برشلونة و سياسة الجوار الجديدة"

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=21674&lang=ar

70. "أهمية البحر الابيض المتوسط "

http://ency.kacemb.com

71. "المدرسة النقدية"

www.mouwazf.dz.com/t14245- topic

72. "البحر الابيض المتوسط"

http://www.marefa.org/index.php/%

73. البيص كمال ،"ظاهرة الارهاب ...المفهوم ...الأسباب ...الدوافع" ، **مجلة الحوار المتدن الالكترونية** ، العدد3419

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=266268

74. العموص عبد الفتاح ، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية "، تونس ،جامعة الصفاقس

www.arabgeographers.net/vb/attachments/.../arab245/

75. "النظريات المفسرة للهجرة "

faculty.ksu.edu.sa/Dr.../Documents/النظريات%20الم...

76. "الهجرة الغير شرعية الأسباب و الحلول "

http://www.imum-us.com

77. "الحوارات و المداخل الجديدة لدراسات العلاقات الدولية"

www.k-css.org/.../Nazaryat%20Al_Waq3ya_fy_Al-3ylaqat_Al_Dawlya_Bab_5.pd

78. "البطالة ببلدان المغرب العربي" ،

http://www.magrfa.com /cocon/ow/html.featones/2005/10/17

feature-01.

79. السيد محمد محمود ، الهجر الغير شرعية ، **مجلة الحوار المتمدن** ، العدد 3554، 2011 ،

www .elhiwar org /debat /showaartasp §aid =284448

80. "السياسة الأوروبية للجوار "

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

81. أبو القاسم خشيم مصطفى عبد الله ،الهجرة في إطار العلاقات الدولية ،**مجلة دراسات طرابلس** ، الفكر العالمي لدراسات الأبحاث ، العدد28، 2007.

http://www.cerhso.com/detail_dirasat1.asp?idZ=19

82. "أسباب الهجرة الغير شرعية في أوروبا "

www –aljazaera.net/speciatfiles/pages/40/65cc541a

83. أقلال أحمد ،الدواعي التاريخية و الاجتماعية للهجرة المغربية ، أكاديمية المملكة المغربية ، هجرة المغتربة الى الخارج ، ندوة منشورة ، الرباط ، 2000

http://kroha.wordpress.com

84. "إعلان برشلونة"

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان Anhri.net/docs undocs/pds

85. بخوش مصطفى ،التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط

Omar politiqual bogapop.com (2012./21/800*600 movamal 0-21false .fals htm

86. بن بوعزيز أسيا ،" سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة الغير شرعية" سياسةhttp://www.revue-dirassat.org/

87. "بن عنتر عبد النور، الاتحاد المغاربي بين الافتراض و الواقع "
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

88. تركماني عبد الله ، اشكالية الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية " ازدواجية الخطاب الأوروبي "
http://www.mokarabat.com/s1442.htm

89. تركماني عبد الله ، العرب و الشراكة الأورو متوسطية ، تاريخ التصفح 19 أفريل 2016 على الساعة 43: 14
http://www.mokarabat.com/s977.htm

90. تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الامنية الاوروبية : توفير الأمن في عالم متغير
http ://WWW.CONSILIUM.EUROFA.EU/UEDOCE/CMCUPLOAD.
PDF.

91. حسين زكريا ،" الأمن القومي "
http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

92. حكيمي توفيق ، ملتقى العلاقات الأورو مغاربية الجزء الأول
محاضرات العلاقات الاورو مغارب01/2083440Www.acadimia...edu

93. حروري سهام ،" الهجرة و سياسة الجوار الاوروبي" ، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، ص 346.
fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r5/mf5a20.**pdf**

94. "حرب 6 أكتوبر 1973 أسباب عوامل النصر نتائج الحرب دور الدول العربية الولايات المتحدة "
http://www.kalamalyom.com

95. خرائط البحر الأبيض المتوسط

http://www.turkpress.co/node/16440

96. زقاغ عادل ، إعادة صياغة مفهوم الأمن –برنامج البحث في الامن المجتمعي

http //WWW.geocites .com /adelzoghagh /recont html

97. "سياسة الجوار الأوروبية مراجعة و تحديات أمنية واقتصادية مشتركة في جدول أعمال ندوة برشلونة"

http://www.aps.dz/ar/monde

98. "سياسة الجوار الاوروبية ، وثيقة تحضيرية لمنتدى الشراكة الاورومتوسطية، 2006"

eeas.europa.eu/.../documents/news/consultation_ar

99. "سياسة الجوار الأوروبية ، الوثيقة الاستراتيجية ، البيان 373، ماي 2004."

http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/what_eu/neighbourhood_policy_eastern_partnership/index_ar.html

100. "سياسة الجوار الاوروبية ، وثيقة تحضيرية لمنتدى الشراكة الاورومتوسطية، 2006"

eeas.europa.eu/.../documents/news/consultation_ar.pdf

101. "السياسة الاوروبية للجوار"

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

102. سمير أمين و آخرون ، العلاقات العربية الأوروبية قراءة عربية نقدية ، القاهرة ، مركز البحوث العربية

http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8.pdf

103. سرور أحمد فتحي ، "الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الأورو متوسطية" ، **مجلة قضايا و أراء** ،العدد 63، 2004.

http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/4/14/OPIN11.HTM

104. شاهين سوسن زهدي،" دراسة في النظريات الدولية "، **مجلة دنيا الوطن** ،تاريخ التصفح 2016/02/14

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/09/27/210334.html

105. علي مازن لطيف ، "النظرية النقدية التواصلية يورغان هابرماس مدرسة فرانكفورت"،**الحوار المتمدن**، العدد 2521،2009.

www.ahewar org debat/showartasp؟aid

106. "مقياس الدولة الفاشلة ،نحن في المقدمة "

http://www.noonpost.net/content/3060

107. "نحو سياسة جوار أوروبية جديدة: الاتحاد الأوروبي يطلق مشاورات حول مستقبل علاقاته مع بلدان الجوار".

http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2015/20150304_ar.html

108. "واقع و أفاق العلاقات و الإطار القانوني للعلاقات الأورو مغاربية" .

http://groupegoogle .com .from/ topicfayed61

109. ياماموراتاكايوكي ،"مفهوم الامن في نظريات العلاقات الدولية" ،ترجمة عادل زقاغ .

boulemkahel.yolasite.com/.../...%في20%الأمن20%مفهوم

V- **الكتب باللغة الاجنبية** :

Livres/books

1. Barry bouzan people states and feudatory international security in the post-cold war .era, Paris, France; 2003.

2. Commission européenne ; le possesseur de barsalone cinq ans après les exombourg.office des publications officielle des communautés européennes ; 2000.
3. Communication de la commission au conseil au arlement européen reforment de la esropéennedevoisinagecomission des commutes européen brouxelles.com 726final 4-12 2006.
4. Indress.n the European neighbor rood policy foreigner at the us peripheny.dicussion; 2006.
5. Paul R. Viotti & Mark V Krupp, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston , Allynand Bacon, 1997.
6. « Rapport sur la mise en œuvre de la stratégie européenne de sécurité- : Assurer la sécurité dans un monde en mutation », Bruxelles, 11 décembre 2008.

Site internet

1. Michel dillon .politice of sucurity .roultedge London 1996p121 in: http:/rou teldge.com /book search 2009
2. "The Barcelona process" in www :eeaseuropa.eu.erromed en html
3. George Robertsion « social consterctiveapplude :Kosovo ants inpliations for the globale .orderinthervomallanum http://www.ukac .uk /publications/jornelles /eroup/koso.html

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمـــــــة ـــ

الفصل الأول : مقاربة مفاهيمية / نظرية لتعريف الأمن و التهديدات الأمنية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لتعريف الأمن ـــــــــــــــــــــــــــــ

المطلب الأول: تأصيل مفهوم الأمن ـــــــــــــــــــــــــــــ

المطلب الثاني: تعريف التهديدات الأمنية ـــــــــــــــــــــــــــــ

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من المنظور التفسيري ـــــــــــــــــــــــــــــ

المطلب الأول: مفهوم الأمن من المنظور الواقعي ـــــــــــــــــــــــــــــ

المطلب الثاني : مفهوم الأمن من المنظور الليبيرالي ـــــــــــــــــــــــــــــ

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من المنظور ما بعد الوضعي ـــــــــــــــــــــــــــــ

المطلب الأول : مفهوم الأمن من المنظور البنائي ـــــــــــــــــــــــــــــ

المطلب الثاني: مفهوم الأمن من المنظور النقدي الاجتماعي ـــــــــــــــــــــــــــــ

المطلب الثالث : توسيع مفهوم الأمن وفقا لإسهامات مدرسة كوبنهاغن ـــــــــــــــــــــــــــــ

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية في الفضاء المتوسطي وفقا للتصور الأوروبي

المبحث الأول: مفهوم" الإقليم المتوسطي" في الأجندة الأمنية الأوروبية ـــــــــــــــــــــــــــــ

المطلب الأول : الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة المتوسط وفقا للتصور الأوروبي ـــــ

المطلب الثاني: بنية التهديدات الأمنية في المتوسط ـــــــــــــــــــــــــــــ

المطلب الثالث : المدركات الاستراتيجية الأوروبية للتهديدات الأمنية في المتوسط ـــــ

المبحث الثاني : المبادرات الأوروبية لاحتواء التهديدات الأمنية قبل مسار برشلونة ـــ

المطلب الأول: الحوار العربي الأوروبي ــــــــــــــــــ

المطلب الثاني: المجموعة الأمنية 5+5 ــــــــــــــــــ

الفصل الثالث :سياسات التعاون غرب المتوسط وأبعادها الجيو استراتيجية

المبحث الأول : الهجرة و تأثيراتها على علاقات التعاون الأورو متوسطي ــــــــــــــــــ

المطلب الأول : المقاربة النظرية لدراسة ظاهرة الهجرة غير شرعية ــــــــــــــــــ

المطلب الثاني: أسباب الهجرة الغير شرعية ــــــــــــــــــ

المطلب الثالث : أهمية الهجرة الغير شرعية و تأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية

المبحث الثاني: مسار برشلونة بين طموحات النجاح وواقع الفشل ــــــــــــــــــ

المطلب الأول: البعد الاقتصادي في الشراكة الأورو مغاربية ــــــــــــــــــ

المطلب الثاني : الجانب السياسي في الشراكة الأورو مغاربية ــــــــــــــــــ

المطلب الثالث : أسباب فشل مسار برشلونة ــــــــــــــــــ

المبحث الثالث : الأبعاد الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية ــــــــــــــــــ

المطلب الأول : تعريف سياسة الجوار الأوروبية ــــــــــــــــــ

المطلب الثاني : أهداف سياسة الجوار الأوروبية ــــــــــــــــــ

المطلب الثالث : تقييم سياسة الجوار الأوروبية ــــــــــــــــــ

المطلب الرابع : مستقبل سياسة الجوار الأوروبية ــــــــــــــــــ

الخـــــــــــــاتمة ــــــــــــــــــ

ملخص

الملخص

التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية يمكن تحليلها ضمن مقاربة الشامل عبر ثلاث مستويات انطلاقا من ركائز نظرية و اعتماد الفواعل الدولية للعبة المصالح كأداة مفسرة للعلاقات بين الدول ، كذلك اعتبار الأمن السبب الرئيسي للاعتماد المتبادل بحيث أن الأمن في المنطقة المتوسطية يتفاعل ضمن بيئة تتعارض و المصالح و الغايات بين الأطراف ، كما تنعكس هاته الأخيرة في ظل بيئة أمنية سادت فيها متغيرات أمنية جديدة أي خصوصية التهديدات الأمنية المتباينة.

الهدف من الدراسة موضوعنا يعنى بمنطقة المتوسط ذو الابعاد الاستراتيجية و الجغرافية التي تنتمي إليها الدول الأوروبية و الدول المغاربية حيث أن هاته الأخيرة لها دور بالنسبة لحوض المتوسط أي بمعنى البحث في المعايير المتحكمة في أمن المتوسط .

إبراز دور التهديدات الأمنية بمستويات مختلفة من المستوى الدولاتي ،جهوي ، اقليمي عالمي في المنطقة المتوسطية في ظل تداعيات سياسة الجوار الأوروبية .

تواجه التهديدات الأمنية في المتوسط خاصة الهجرة الغير شرعية سياسات مختلفة تعمل ضمن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي هذا ما قد ينعكس على بناء تعاون مشترك و مبادرات مختلفة .

Abstract

Security threats in the Mediterranean region can be analyzed within the overall approach across three levels based on the pillars of the theory and the adoption of international actors function for the game interests tool is explained in relations between states, as well as the Security considered the main cause of interdependence so that security in the Mediterranean region interacts within an environment inconsistent and interests and goals between the parties, as reflected in these circumstances in light of the recent security environment in which new security variables prevailed in the privacy of disparate security threats.

The aim of the study means that our theme in the Mediterranean is a strategic and geographical dimensions that belong to the European countries and the Maghreb countries, where these circumstances that the latter has a role for the Mediterranean is any sense that the search in controlling the medium security standards.

Highlighting the role of security threats at different levels of Aldolaty level, regional, provincial world in the Mediterranean region in the aftermath of the European Neighborhood Policy.

Facing security threats in the Mediterranean especially illegal immigration, different policies and work within the European Union strategies that may be reflected on the construction of a joint cooperation and various initiatives.